الدكتور عزت السيد أحمد

أسس التوثيق

نحو نظرية عربية في التوثيق

دار الفكر الفلسفي 2011

الدكتور عزّت السيّد أحمد



أسس التوثيق

نحو نظريّة عربيّة في التوثيق



الدّكتور عزّت السيّد أحمد

أسس التوثيق

نحو نظريّة عربيّة في التوثيق



دمشق 2011م

دار الفكر الفلسفي

☆ الكتاب : **أسس التوثيق.**

نحو نظرية عربية في التوثيق.

☆ المؤلف : **الدكتور عزت السيد أحمد .**

☆ عدد الصفحات: ١٦٦ صفحة.

☆ قياس الصفحة: ب ٥ = ١٧ X ٢٤.

☆ تصميم الغلاف بريشة المؤلف.

☆ الطبعة الأولى: **٢٠١١**م.

☆ تمت عمليات التنضيد والإخراج في دار الفكر الفلسفي للدراسات والترجمة والنشر بدمشق.

☆ تمت الطباعة في دار الرفاعي بدمشق ومنها يطلب الكتاب على رقم الهاتف أو الفاكس التالي: ٠١١٢٢٢٥٩٥٩

☆ النَّاشر: **دار الفكر الفلسفي.**

الإهداء

إلى من بقي في العالم

من العقلاء





مُقَدِّمَة

إذا كانت كتابة البحث في حدِّ ذاتها عمليَّة إبداعيَّة لا تختلف في المبدأ عن أيِّ عمليَّة إبداعيَّة أخرى في أيِّ ميدانٍ من ميادين الإبداع الجمالي، والباحث، على هٰذا الأساس، يمارسُ ضرباً من ضروب الإبداع، فإنَّ عملية التوثيق عملية منهجية تقوم على مبادئ منطقية قياسية اضطرادية، وليست عملية عشوائية ولا ذاتية.

التوثيق جزء أساسي من البحث العلمي ومن الكتابة عامَّةً، وهو في حقيقة الأمر اللمسة الأخيرة من لمسات الأمانة العلميَّة التي يقوم الباحث بمقتضاها بتبيان المكان الذي اقتبس منه شاهداً أو نصًّا، طال أو قصر. ونحن نقول المكان لأن المقصود من التوثيق هو إرشاد القارئ، أي قارئ، إلى طريق الوصول إلى النَّص المقتبس الأصلي بدقَّةٍ من دون لبس ولا ضبابيَّة لأغراض كثيرة ستكون موضوع كلامنا في تلافيف صفحات الكتاب.

هٰذا يعني أنَّ التوثيق هو مرحلة من عملية تمر بمراحل عدة متتالية بطريقة أو بأخرى هي عملية الاقتباس عن الآخرين لحاجة يقتضيها البحث العلمي الذي نقوم به. وهٰذا بدورة يعني أيضاً أنَّ التَّوثيق جزء من البحث العلمي وليس عملاً نافلاً ولا شكليًّا ولا تزيينيًّا... إِنَّهُ جزء أساسيٌّ من البحث العلمي، ليس هو الأكثر أهميَّة ولكِنَّهُ ليس قليل الأهميَّة بحالٍ من الأحوال.

هنا يجب القول إنَّ التَّوثيق الذي هو جزء أساسيٌّ من البحث ليس بحثاً ولا يمكن أن يكون بحثاً. إِنَّهُ أداة بحثيَّةٌ. وإذا كانت كتابة البحث مسألةٌ غير قابلة للتعلُّم أَو التَّعليم فإنَّ تعلم التوثيق أمر ممكن جدًّا وسهل. إِنَّهُ جملة خطوات منطقيَّة قانونيَّة قابلة للاضطراد المنتظم. بل يجب أن تكون قياسيَّة.

هنا تقف مشكلة محزنة. الأصل في التوثيق هو القياسيَّة أي الاضطراد المنتظم، ولكن رُبَّمَا يكون هناك أكثر من طريقة للتوثيق، وهٰذا أمر واقع، وحقيقة، ولكن مع هٰذا الواقع واقع آخر هو هبل بعض لا يعرف الحقيقة ولا يدركها فيظن أن ما يعرفه أو يتبعه هو وحده الحقيقة ولا حقيقة غيرها. هٰذا لأَنَّهُ لا يعرف إلا طريقة واحدة وحيدة، قد تكون خطأ أصلاً.

نحن إذن أمام أكثر من طريقة للتوثيق، كلها صحيحة، ولكن ليست كلُّ عمليَّة توثيقٍ صحيحةً. وهنا يجب أن ندرك ونميِّز جيِّداً؛ هناك أكثر من طريقةٍ صحيحةٍ للتَّوثيق، وليست كل عملية توثيق صحيحة بالضَّرورة. ولو كانت كل عملية توثيق صحيحةً بالإطلاق ومن دون حد أو شرط أو قيد لما كان ثَمَّةَ ما يدعو إلى محاسبة أو مناقشة في الموضوع.

إنَّ ما سنقوم به هنا هو عرض هذه الأصول والضَّوابط والمعايير، وما يلزم الباحث؛ ما يجب عليه، وما يستحسن منه، وما هو ضمن إطار الخيارات الخاصَّة، وكذلك ما يساعد الباحث، وما ييسِّر عليه عمله... وكلُّ ذلك خلاصة خبراتٍ وتجارب وتطورات عمليَّة البحث.

الفصل الأول

لماذا التوثيق؟

عناصر الفصل

مقدمة

ضرورات التوثيق

ما الذي يستحق التوثيق؟

بين السرقة والتناص

وَمَا أَرَانَا نَقُوْلُ إِلاَّ رَجِيْعاً
وَمُعَاداً مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُوْرَا

كعب بن زهير

مقدمة

إنَّ الجدَّة في الأفكار، وأساليب التَّعبير عنها في كلِّ ميدانٍ على حدةٍ من جهةٍ أولى، وفي مختلف الميادين من جهةٍ ثانيةٍ، أمرٌ إشكاليٌّ بأكثر من معنى ومستوى دلاليٍّ. ولكن كثرة المعاني هٰذه، على أيِّ حال، ترتد إلى محورين أساسين هما: محور إقرار الجدَّة ومحور إنكارها.

إنَّ الاتجاهين كليهما قديمٌ جدُّ قديم، يرجع في أقلِّ تقدير إلى بداية توثيق الأفكار في نصوص؛ شعريَّة ونثريَّة، وإن كان من الصَّعب أن نجد خلافاً أو جدالاً في مثل هٰذا الأمر في النُّصوص الأسطوريَّة فإنَّه ليس من الصَّعب أبداً أن نجد في بطون الفلسفة اليونانيَّة ما يشير صراحة إلى بدء طرح هٰذه المشكلة. ولَعَلَّ في نظريَّة التَّذكر الأفلاطونيَّة أبرز الأمثلة على بروز الاتِّجاه الأول في إنكار الجدَّة إنكاراً حادًّا من جهة ذهاب **أفلاطون** إلى أنَّ «المعرفة ليست إلاَّ تذكراً لما عاشه الإنسان في عالم المثل»[1]. ليردَّ عليه **أرسطو** مناصراً اتِّجاه إقرار جدَّة الفكر والمعرفة بقوله في ردِّه على مخالفته أقوال معلمه **أفلاطون**: «أحبُّ معلمي، ولكنِّي أحبُّ الحقيقة أكثر»[2].

---

(١) . يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة اليونانية** . دار القلم . بيروت . د.ت . ٧٤.

(٢) . أحمد أمين وزكي نجيب محمود: **قصة الفلسفة اليونانية** . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة . ١٩٧٠م . ص١٥١.

وإذا ما انتقلنا إلى التُّراث العربيِّ وجدنا **عنترة العبسي** يعلن في مطلع معلقته الرَّائعة قائلاً[٣]:

هَــلْ غَــادَرَ الشّــعَراءُ مِــنْ مُتَــرَدَّمِ
أَمْ هَــلْ عَرَفْــتَ الــدَّارَ بَعْــدَ تَــوَهُّمِ

وفي الفترة التاريخيَّة ذاتها إلى حدٍّ ما أعلن **كعب بن زهير** هٰذه الحقيقة بتعبيرٍ أشدِّ وضوحاً في قوله[٤]:

وَمَــا أَرَانَــا نَقُــوْلُ إِلاَّ رَجِيْعــاً
وَمُعَــاداً مِــنْ قَوْلِنَــا مَكْــرُوْرا

وبعد ردحٍ غيرِ قليلٍ من الزَّمن يطلع علينا **أبو العلاء المعري** بما يناقض هٰذا الاتجاه، مؤكِّداً أنَّ ثمَّة جدَّة في الأفكار، وأنَّهُ يستطيع الإتيان بما لا يستطيع غيره الإتيان به، وبدا ذلك واضحاً في قوله[٥]:

إِنِّــيْ وَإِنْ كُنْــتُ الأَخِيْــرَ زَمَانُــهُ
لآتٍ بِمَــا لَــمْ تَــأتِ بِــهِ الأَوَائِــلُ

والأمثلة المشابهة المؤكِّدة لهٰذه الحقيقة، سيَّان ما كان منها عفو الخاطر أم قصديَّ الاتِّجاه والبعد الدَّلالي، أمثلةٌ كثيرة يضيق المجال قطعاً عن سردها، وحسبنا منها، على كثرتها، انحسارها في إطارين:

---

(٣) . الزوزني: **شرح المعلقات السبع** . مكتبة المعارف . بيروت . ١٩٧٧م . ص١٠٧.

(٤) . نخبة من الأساتذة: ديوان **كعب بن زهير** . دار الفكر للجميع . بيروت . ص ١١٤م.

(٥) . أبو العلاء المعري: **سقط الزند** . دار الفكر . بيروت . ١٩٦٥م . ص ١٩٣.

أولهما: تأكيد إمكانيَّة الخلق غير المسبوق في الفكر، أو إقرار الجدَّة في الفكر والأفكار.

وثانيهما: إنكار إمكانيَّة الخلق غير المسبوق في الفكر، أو إنكار الجدَّة في الفكر والأفكار.

هٰذان الإطاران اللذان تَحدَّدا في أواخر القرن التَّاسع عشر ومع مطالع القرن العشرين في صيغتي اتجاهين فكريَّين يحاول كلٌّ منهما تفسير آليَّة الخلق الفكري وإمكانات الإتيان بالجديد غير المسبوق من الأفكار. ولا يخلو الأمر بطبيعة الحال من اتِّجاهٍ ثالثٍ يأخذ من كلِّ اتِّجاه بنصيبٍ ليغدو محصِّلة للاتِّجاهين معاً[٦].

إنَّ الذي يعنينا من ذلك كلِّه مسألةٌ واحدةٌ على الأقل وهي أنَّ الفكر مهما كان نصيبه من الجِدَّة، فإنَّه لا يمكن أن يكون كلُّه محض جديدٍ غيرِ مسبوقٍ بمثيلٍ أو شبيهٍ أو نظيرٍ... وإنَّما الجدَّة تكون في جانب من جوانبه، أو فكرةٍ خالصةٍ، أو أسلوب العرض أو المناقشة أو البرهان أو غير ذلك... وهٰذا ما لا يستطيع دحضه أنصار الجِدَّة في الفكر، بل إنَّهم ذاتهم يقولون بهٰذه الحقيقة.

هٰذا يعني أن الفيلسوف أو المفكر أو الباحث أو الأديب أو الشَّاعر... فيما يبدعه، لا يمكن أن يكون نسيج وَحْدِهِ لا شريك له ولا سابق، وهٰذا ما

---

(٦) . إنَّ الذي تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ هذه الاتِّجاهات الثلاثة لا تتضمن بالضرورة أي مضمون أيديولوجي، ولا يجوز نسب أيٍّ منها، أو ربطه، بمضمون أيديولوجي محدد، كأن نقول إنَّ اتجاه إقرار الجدة اتجاه تقدميٌّ أو رجعي، أو يميني أو يساري، أو مادي أو مثالي... لأنَّ أيًّا من هذه الاتجاهات يمكن أن يكون، تبعاً لصاحبه، منطوياً تحت أي تيار أو اتِّجاه.

يضعنا وجهاً لوجهٍ أمام نتيجة يؤدِّي إليها الاتِّجاهان كلاهما هي في الحقيقة أساس التَّوثيق وسببه، فمهما كان أصل الكتابة وطبيعتها من جهة الإتيان بالجديد أو تعذر الإتيان بالجديد فإنَّ التَّوثيق ضرورة لا معدى عنها ولا غنى لجملة من الأسباب لا سبب واحدٍ وإن كانت تدور الأسباب كلها في فلك واحد وصور متقاربة من جهة الدَّلالة العامَّة، وهٰذا ما سنبينه من خلال العناصر أو الأسباب التَّالية تحت عنوان ضرورات التَّوثيق والتي يمكن أن تكون في الوقت ذاته فوائد التَّوثيق أو وظيفة التَّوثيق.

ضرورات التوثيق

أولاً: الأمانة العلمية

إنَّ أوَّل الأسباب الدَّاعية إلى توثيق ما نأخذه عن غيرنا أيًّا كان هو الأمانة بحد ذاتها. وهٰذا النَّوع من الأمانة الخاصَّة بالبحث العلمي يُسمَّى اصطلاحاً بالأمانة العلميَّة. والأمانة العلميَّة أوسع مساحة من محض هٰذا السُّلوك، ولكنَّهَا مهما اتَّسعت تظلُّ دائرة في فلك الأمانة بالإطلاق، فالعالم أو الباحث مؤتمن فيما يفعل ويعمل، ومن ثَمَّ فإنَّهُ وإن كان حرًّا في خصوصياته فإنَّه مقيد في عمله العلمي بقيمة الأمانة فلا يجوز أن يكذب ولا أن يغشَّ ولا أن يخدع ولا أن يزوِّر ولا أن يبدِّل ولا أن يغيِّر... في مستنداته ولا إحصاءاته ولا نتائجه... كي يقرِّر أو يصل إلى نتيجةٍ يريدها أو يرغبها أو تتناسب مع رؤيته أو مفروضةٍ عليه حَتَّى ولو كانت هٰذه النَّتيجة صحيحةً منطقيًّا أو علميًّا أو واقعيًّا.

على أنَّ الحقيقة التَّاريخية التي تجد مكاناً للتعريض بها هنا هي اتسام العرب بالأمانة العلمية أكثر من الغرب بكثيرٍ. ففي حين أخذ الإغريق النتاج المعرفي للشرق القديم ولم يعترفوا بذلك بل سرقوه فإن العرب حين أخذوا عن الغرب والهند والفرس نسبوا كل ما أخذوه إلى أصحابه. وكذلك الأمر حينما أخذت أوروبا التراث العربي الإسلامي فعلوا ما فعله أسلافهم الإغريق تماماً، وكذلك أيضاً فإن رواد النهضة العربيَّة لم يبخسوا الحضارة الغربيَّة حقوقها فنسبوا ما أخذوه إلى أصحابه. ولم تتغير طبائع الشَّرق والغرب اليوم إلا في فئات يرتبط بالوعي الحضاري بالدرجة الأولى. ولبسط القول في ذَلِكَ غير هٰذا الموضع.

ثانياً: نسب القول إلى صاحبه

نَسْبُ القولِ إلى صاحبه هو الممارسة العمليَّة لما يُسمَّى بالأمانة العلميَّة، والفرق بَيْنَ الأمرين على صغره مهمٌّ وكبيرٌ، ففي الأمانة العلميَّة بالإطلاق يكون الغرض هو أمانة المرء أو الباحث فيما ينقله عن غيره، أمَّا هنا في نسب القول إلى صاحبه فالمقصود هو تحديد صاحب القول أو الشَّاهد الذي اعتمدنا عليه أو استفدنا منه أو احتجنا إليه... في نصِّنا الذي قد يكون بحثاً أو مقالاً أو غير ذَلِكَ. وإلى مثل هٰذا الغرض ذهب الشَّاعر بقوله[٧]:

---

[٧] . ثمة اختلاف في نسبة هٰذا البيت فمنهم من ينسبه إلى طرفة بن العبد، ومنهم من ينسبه إلى الزبير، ومنهم من ينسبه إلى عبد الله بن معاوية الجعفري. والحقيقة أنَّ هٰذا البيت من قصيدة قصيرة تناولها عدد من الشعراء بالمعارضة أو التضمين أو التغيير في بعضها كلماتها وخاصَّة من قول صاحب الأصل: «إذا كنت في حاجةٍ مرسلاً فأرسل حكيماً ولا توصه» الذي وقع الاختلاف في فهم المقصود بالحكيم في البيت فكان مفتاحاً للشعراء في الإضافة والمعارضة وغير ذلك.

وَنُصَّ الْحَدِيْثَ إِلَى أَهْلِهِ

فَإِنَّ الوَثِيْقَةَ فِيْ نَصِّهِ

وهٰذا البيت من الشِّعر يفتح عيننا على مهمَّة أخرى لنسب القول إلى صاحبه وهي تحديد قيمة القول أو الشَّاهد من قوَّةٍ أو عمقٍ أو أهميَّةٍ أو دلالةٍ تبعاً لصاحب القول.

ثالثاً: إمكان التحقق من الشاهد

هنا نحن أمام المستوى الثالث من مستويات الأمانة العلمية ويهدف إلى تبيان مكان الشَّاهد المنقول بدقَّةٍ حَتَّىْ يمكن لأيِّ قارئ التَّحقُّق من صحَّته. وربَّما تكون هٰذه الضَّرورة هي الضَّرورة المنهجيَّة الوحيدة إلى جانب انطوائها على جانبٍ أو بعدٍ أخلاقيٍّ أيضاً. ذَلِكَ أنَّ أنَّ النَّصَّ عندما يحاكم أو يحكم عليه يتمُّ التَّعامل معاً كلاًّ، إذ يغدو الشَّاهد أو المقبوس جزءاً من النصِّ؛ يستند إليه، ويبنى عليه، ويبرهن به، ويدحض به... ويكون وثيقةً ضمن وثيقةٍ تقود إلى نتائج تختلف درجة خطورتها وأهميَّتها، صحَّتها جزءٌ من صحَّة النصِّ الجديد وكذبها يبطل مفعول النَّصِّ الجديد. وتوثيق الشاَّهد أو المقبوس هو الدليل للتوثُّق من مدى صَّحته وإمكان التَّحقُّق منه. ومن هنا يجب أن يكون التوثيق سليماً وكافياً ودقيقاً ليكون من السَّهل أن نعود إلى الأصل والمقارنة والتحقق من صحَّة الشَّاهد أو المقبوس. ومن هنا أيضاً فإنَّ أيَّ استهتارٍ في التَّوثيق يدلُّ على استهتار صاحبه وعدم مبالاته من جهةٍ ويكون مدعاةً للشَّكِّ فيه وعدم الثِّقة فيه من جهةٍ ثانيةٍ.

رابعاً: فصل الجهود

بعد بذل الدراسات العليا لمن يستحق ولا يستحق، وبعد فتح الأبواب أمام الأدعياء وتيسير الأمور عليهم كثر الخلط والخبط في كتابة البحث، فظن بعض غير قليل من هٰؤلاء أن البحث هو القص واللصق، قص المقبوسات والشواهد من هنا وهناك ولصقها وراء بعضها بعضاً... وإذا انتقد أحدهم على تتالي المقبوسات وعدم وجود خصوصيَّة وجد الحل بإزالة الأرقام عن المقبوسات فتغدو بمحض حذف رقم المقبوس خاصَّة. هٰذه مشكلة ذات بعد آخر على أيِّ حال. ولكن من ضرورات التَّوثيق أَنَّهُ يفصل بَيْنَ جهود الباحث الخاصَّة وجهود الآخرين الذي اقتبس عنهم، والتَّمييز بَيْنَ ما قدَّمه الباحث بلغته وأسلوبه وبَيْنَ ما نقله عن الآخرين. وهذا ما يجعل محاكمة الباحث ونقد صوابه وخطئه أيسر وأسهل، ويجعل الكشف عن جوانب أصالنه أو تكراره أوضح وأسرع وأكثر دقَّة. والمخفق أو الضَّعيف أو الدَّعيُّ الذي يهرب من تحقيق ذَلِكَ بعدم التَّوثيق يضع نفسه في مأزق السَّرقة وحرج فضيحتها. فإمَّا أن تعمل بجديَّة أو أن تترك الصَّنعة لأهلها.

خامساً: الاعتراف بجهود الآخرين

إنَّ فصل جهود الباحث عن جهود الآخرين الذي استقى منهم ونقل عنهم وبنى عليهم مسألة منهجيَّة بالدرجة الأولى. ولكن إذا نظرنا إلى هٰذا الأمر من زاوي أخلاقيَّة وجدنا أنَّ نسب القول إلى صاحب بأمانة ودقة هو في حقيقة الأمر اعتراف بجهود الآخرين. لن نقول اعترافاً بفضلهم فرُبَّما يكون بعض من الباحثين قليل أو كثير لا يرى فضلاً لسابق عليه، وهٰذه مسألة تخصُّهم على أيِّ حالٍ، ولكن الاعتراف بجهود الآخرين وخاصَّة من استفدنا

منهم في بحثنا؛ اقتباساً، وثيقةً، استناداً، قبولاً، رفضاً... أمر لا يجوز تجاوزه. فما من عارف، كاتب، باحث في أي ميدان من الميادين... إلا هو خلاصة وامتداد لمن سبقه، ما كان له أن يكون لولا كونهم. ولن يكون من بعده لولا كونه وكون من سبقه، فإذا لم يعترف بجهود سابقيه لن يعترف به لاحقوه. وحَتَّى لو لم يريد أن يعترف به لاحقوه فلا يحق له إنكار جهود سابقيه. المسألة تتعلق بالصدق مع الذَّات أساساً، وبحقوق الآخرين، ومن أي الجانبين أتيتها كنت ملزماً.

ما الذي يستحق التوثيق؟

ثَمَّةَ سؤال يطرحه الكثيرون، والسُّؤال في حقيقة الأمر يفرض ذاته الآن وهو: ما الذي يجب أن نوثِّقه؟ أو بلفظ آخر: ما الذي يستحقُّ أن يوثق؟

يذهب بعض النُّقَّاد وبعض المثقَّفين إلى أنَّ المفكِّرين العظماء، أو الكبار، ليسوا مطالبين بالتَّوثيق، فكلامهم بحدِّ ذاته هو الوثيقة، مستندين في ذلك، رُبَّما، إلى أنَّ أمثال هؤلاء المفكرين ثقة في تحليلاتهم، ثقة في كلامهم، لا يكذبون، فعندما يقول أحدهم قال **سقراط**، أو أشار **هيجل**، أو نفى **هيدجر** ... فإنَّه لا يكذب في ذلك، ولا يخطئ. فما مدى جواز ذلك؟

لا شكَّ في وجوب احترام المفكرين الكبار، والثِّقة فيهم وفي تحليلاتهم، ولكن ما الذي يضمن لنا أن يكون هٰذا المفكر أو ذاك عظيماً أو كبيراً؟ هل شهرته هي المعيار، أم المنصب الذي يشغله، أم ماذا؟ نحن هنا أمام أكثر من مشكلةٍ أبسطها أنَّه رُبَّما نكون مخدوعين في بعض الأحيان، ورُبَّما نخطئ التَّقدير... ولذلك لا مناص من القول: لا أحد فوق القداسة، ولا أحد أكبر

من الأمانة العلميَّة. ونحن إذ نجيز للمفكرين من الطِّراز الرَّفيع عدم التَّوثيق فإنَّنا لا نجيزه لهم اعتباطاً، وإنَّما من باب حسن الظنِّ في حسن تقديرهم لما يستحقُّ أن يوثَّق، ولما يجب توثيقه، لا من باب أنَّهم فوق القداسة أو أكبر من الأمانة العلميَّة، لأنَّ مكانة المفكِّر وسمو قدره لا تتضمَّن إعفاءه من التَّوثيق، ولا تقوم على ذلك. بل إنَّ مما يسمو بالمفكر، ويعلو بشأنه هو حسن توثيقه وأمانته العلميَّة، ولو نظرنا في تاريخنا الفكري والأدبي لما وجدنا عَلَماً لم ينسب نصًّا أو عبارةً كتبها إلى صاحبها.

فما الذي يستحق التَّوثيق؟

إنَّ التَّوثيق حقٌّ وواجبٌ في آنٍ واحدٍ. فمن حقِّ صاحب الفكرة أو الكلام أو التَّحليل أو التَّوضيح... أن يشير إليه كلُّ من يعتمد عليه أو يستشهد به، بوصفه صاحب هٰذه الفكرة أو القول... ومعنى أنَّه صاحب حقٍّ في ذلك أنَّه من حقِّه أن يشهِّر بمن لا يقوم بذلك بوصفه سارقاً، وأن يقيم عليه دعوةً قضائيَّةً إذا كان الأمر يحتمل ذلك أو يقتضيه. وبالمقابل فإنَّ من واجب من يستشهد بقول غيره أو تحليله أو أفكاره... أن يشير إلى صاحب هٰذه الأفكار أو الأقوال... لأنَّه المالك لها، والمسؤول عنها، مهما تباعد معه الزَّمان، ولأنَّه ليس من حقِّ أحدٍ أن ينسب مثل ذلك إلى نفسه ويدعيه له، فملكية الأفكار لا تفترق عن ملكيَّة الأشياء من ناحية الحقوق والواجبات.

والمشكلة الَّتي تعترضنا هنا هي أنَّنا إذا أردنا أن ننسب كلَّ فكرة إلى أول من قالها فإنَّنا ربَّما ندخل في متيهٍ بعيد الأغوار!

رُبَّما تبدو المسألة سهلةً يسيرةً ولكنَّهَا ليست كذلك تماماً. الحقيقة أن مشكلتنا هنا مشكلة أخلاقية أكثر مما هي منهجية أو معرفيَّة. فإذا اتسم الباحث أو المبدع بالأمانة والنَّزاهة فإنَّ إحساسه الأخلاقي كاف ليدلَّه على ما يجب توثيقه وما يمكن عدم توثيقه. وعندما نقول (باحث) فنحن نسقط سمتي الذكاء والغباء لأنه من غير المقبول أن يكون الباحث غبيًّا. أعني لا يجوز القول إنه إذا كان الباحث غبيًّا فإنه لن يعرف ما يجب توثيقه وما يمكن عدم توثيقه. ولكن يمكن أن يكون الباحث غير أمين أو غير نزيه أو معاً. مع مثل هٰذا الباحث تكون مشكلة التوثيق لأنَّ التوثيق هو الأمانة العلمية فإذا لم يكن الباحث أميناً لم يؤمن جانبه وكان الخداع والتضليل والكذب منه مرتقباً ومتوقعاً.

ومع ذَلِكَ فإنَّ الأمانة تقتضي القول إنَّ ثَمَّةَ جانباً منهجيًّا في موضوع سؤالنا عما يجب توثيقه وما يمكن عدم توثيقه.

بعد تأكيد وجوب بقاء المسألة الأخلاقية ماثلة أمامنا يمكن القول إنَّنا أمام ثلاث مستويات من المعرفة، فيما يتعلق بمشكلة التَّوثيق. المستوى الأول هو مستوى المعرفة الشائعة، والمستوى الثاني المعرفة المشتهرة، والمستوى الثالث هو مستوى المعرفة الخاصَّة.

أولاً: المعرفة الشائعة

في هٰذا المستوى نحن أمام المعرفة التي لا يحقُّ لأحدٍ ادِّعاء ملكيتها أو صنعها أو ابتداعها أو اكتشافها. وهي من قبيل ولد **الجاحظ** عام كذا، وتوفي **كيير كيچارد** عام كذا، ووضع **أفلاطون** أربعين كتاباً... وهلمَّ جرًّا مما هو من

هٰذا القبيل أو في هٰذا المستوى، فهو كلُّه مما يمكن عدم توثيقه، وربَّما يستحب عدم توثيقه. إلا ما كان منها موضع خلاف واكتشاف فإنَّه يجب توثيقه.

ثانياً: المعرفة المشتهرة

تشترك المعرفة المشتهرة مع المعرفة الشَّائعة بأنَّها أيضاً لا يحق لأحدٍ ادِّعاء امتلاكها، ولكن لسببٍ مختلفٍ وهو أنَّها معروفة الملكيَّة كونها بلغت حدًّا من الشُّهرة يغنيها عن الحاجة إلى التَّوثيق. وهٰذه المعرفة من قبيل إنَّ **سارتر** من أبرز الفلاسفة الوجوديين، **وأرسطو** زعيم المدرسة المشائيَّة، وقول **أرخميدس**: وجدتها وجدتها، واكتشاف **نيتون** قانون الجاذبيَّة، واختراع **الفارابي** القانون، ووضع **حمورابي** أول تشريع بشري، وكون **حمورابي** أول من قال: العين بالعين والسِّن بالسِّن... وهلمَّ جرًّا مما هو من هٰذا القبيل أو في هٰذا المستوى، فهو كلُّه مما لا يحتاج إلى توثيق، وربَّما يستحب بعضهم عدم توثيق مثل هٰذه الأشياء لأنَّ فيها استخفاف لعقل القارئ. ولكن أيضاً نستثني هنا ما كان منها موضع خلاف واكتشاف فإنَّه يجب توثيقه.

ثالثاً: المعرفة الخاصة

المعرفة الخاصَّة هي ما يجب توثيقه من دون نقاش. والمعرفة الخاصَّة هي أيُّ فكرةٍ أو عبارةٍ أو نصٍّ طويلٍ أو قصيرٍ مثبتٍ في كتابٍ أو بحثٍ أو مقالٍ... لشخص آخر من أيِّ زمانٍ من الأزمان، ومن أيِّ بقعةٍ على الأرض. وهذا يفترض بداهةً الاطلاع على النَّص والأخذ منه. أمَّا إذا لم يحدث ذَلِكَ فهٰذا ما يدخل بباب التَّناص، ويكاد يكون من المتعذِّر عدم التَّمييز بَيْنَ

التَّناص والسَّرقة من قبل أيِّ ناقدٍ أو باحثٍ بارعٍ، وهذا ما شهدنا أمثلة عليه في تاريخنا العربي القديم.

ومن باب المعرفة الخاصَّة أيضاً الأقوال المنطوية على خصوصيَّةٍ أو ابتكارٍ في اللقاءات أو الحوارات الشَّخصيَّة والوثائق، واللقاءات الإعلامية المسموعة أو المرئيَّة.

بين السرقة والتناص

التَّناص يكون في الشِّعر أكثر ما يكون، ويكون في الفكر، ولكن الفكرة ذاتها يمكن أن تسرق وتكتشف، وكشفها يجب أن يستند إلى مؤشرات وقرائن.

صار التَّناص اليوم ميداناً نقديًّا جدُّ كبير تكاد تصعب الإحاطة به اليوم لكثرة ما توسَّعت دائرته في العقود الأخيرة. ونحن لن نسعى إلى الإحاطة به ولا توسيع دائرة مناقشته لأننا تعنينا فكرة أساسية واحدة تتعلق بأصول كتابة البحث وهي العلاقة بَيْنَ التناص والسرقة. ولكن ذَلِكَ يصعب أن يتم من دون بعض التوضيح.

ثَمَّةَ اتِّفاق على أنَّ النَّاقد الروسي ميخائيل باختين . M. Bakhtin هو من وضع اصطلاح التَّناص . L intertexteualit، وكان ذلك في عام ١٩٦٦م. ولا غرو أن لا يأخذ هذا الاصطلاح أبعادة على أول واضعيه، شأنه في ذلك شأن غيره من الاصطلاحات. أول من حاول إضفاء مزيد من التحديد لهذا الاصطلاح تلمذة **باختين** البلغارية **جوليا كريستيفا** . Julia *Kristeva* التي رأت بأنَّ «التَّناص هو تشكيل النَّص من قطعة موزاييك من الشَّواهد». ورأت

أنَّ «كلَّ نص هو امتصاص لنص آخر أو تحويل عنه»[٨]. ولكن هٰذه الإضافة لم تغن ولم تسمن من جوع لأنها تخلط بَيْنَ تقانات أدبية معروفة في ثقافتنا العربية القديمة وليس الجديدة فقط.

مشكلة التناص في ثقافتنا العربية المعاصرة أن نقادنا الذين تعاملوا مع الثقافة الغربية لم يكونوا على دراية بثقافتهم العربية ومدارسها النقدية، ولذلك لم يستطيعوا مناقشة **باختين** ولا **جوليا** ولا غيرهما فيما يبتدعونه من اصطلاحات، ومن هنا كان الخلط بَيْنَ التناص وتقانات أدبية أخرى مثل التضمين أو الاستقطاع أو الاقتباس أو التَّعريض أو المعارضة أو رُبَّما غيرها... بل إنَّ بعضهم يرى أنَّ السَّرقة هي نوع من التَّناص!!!

يبدو أنَّ لكلِّ تقانة من هٰذه التقانات تسميتها وخصوصيتها ومن ثَمَّ فإنَّهُ لو كان التَّناص تضمينا أو اقتباسا أو غيرهما... لما كان ثَمَّةَ ما يدعو إلى وجود اصطلاح التَّضمين أو الاقتباس أو غيرهما. ومن ثَمَّ فإن جهل **باختين** وأضرابه بالثَّقافة العربيَّة لا يعني أن ما ابتدعه ليس مسبوقاً، ولا يجيز لنا أخذ اصطلاحه على عواهنه واستخدامه بدل اصطلاحات موجودة في اللغة العربية.

على أيِّ حالٍ، نحن نقبل التَّناص على أَنَّهُ تشابه نصٍّ مع نصٍّ سابق عليه، أو متزامن معه، ولكن بشرط عدم اطلاع اللاحق على السَّابق أو المزامن. فيكون تشابه النص أو الفكرة أو الصورة... نوعاً من توارد الخواطر الذي له أسبابه النَّفسيَّة والبيئيَّة والثَّقافيَّة والمعرفية... وغيرها.

---

(٨) . جوليا كريستيفا: **علم النص** . ترجمة فريد زاهي . دار طوبقال . المغرب . ١٩٩٧م . ص ٢٦ وما بعدها.

أمَّا إذا وَقَعَ اطِّلاع اللاحق على السَّابق أو المزامن فقد صار التَّشايه شيئاً آخر يسمَّى بالاسم الذي يناسبه من دلائل أو علامات التَّشابه. ومن ذَلِكَ يمكن أن يكون تضميناً أو استقطاعاً أو تعليقاً أو تعريضاً أو معارضة أو شرحاً أو تعليقاً أو غير ذَلِكَ. وكل ذَلِكَ ممَّا سبق ذكره يشترك بسمةٍ أساسيَّةٍ واحدةٍ هي إقرار اللاحق بأيِّ طريقةٍ واضحةٍ من الطُّرق بالاطلاع على سابقه من موضوع التَّسمية. فإذا لم يعلن أو يُشر اللاحق بوضوح إلى اطلاعه واستفادته (اقتباساً، تضميناً، تعريضاً...) من السَّابق فهو سارق. والسَّرقة مستوياتٌ وأنواعٌ وإن اشتركت كلُّها بأنَّها سرقةٌ فإنَّ بينها اختلافات في درجة المسؤولية والمحاسبة[٩].

ما لا بُدَّ أن نختم به هنا هو أنَّ السَّرقة غيرُ مشروعةٍ بحالٍ من الأحوال، والسَّارق خاضعٌ للمساءلة والمحاسبة القانونيَّة والأخلاقيَّة والتاريخيَّة. ولا يخطرن ببال أحدٍ أبداً أنَّ سرقةً يمكن أن تمرَّ من دون اكتشافٍ وإن طال بها الزَّمان. فإذا نجا السَّارق من المساءلة القانونيَّة لعدم اكتشاف السَّرقة في حياته فإنَّه غير ناج من تلطيخ اسمه بالخطيئة وعار السَّرقة عَبْرَ التَّاريخ.

خاتمة

من الخطأ القول إنَّنا أتينا على كلِّ ضرورات التوثيق، ورُبَّما من المبالغة القول إننا أجبنا على سؤالنا الأساس الذي جعلناه عنوان الفصل. ولكنَّنا أتينا على أهم ما يجب أن يكون في الإجابة على هٰذا السُّؤال من جوانب مختلفة.

---

(٩) . انظر تفاصيل ذَلِكَ في كتابنا: **من يسمم الهواء؟؛ ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب** . دمشق . ٢٠٠٥م.

ولكن مشكلة مهمة يجب الإشارة إليها هنا على صلة وثيقةٍ بمسألة الاقتباس والتَّوثيق، رُبَّما يكون لها مكان آخر، ولكنَّهُ مكان آخر أيضاً وليس فقط، وهنا مكان مناسب أيضاً. تلكم المسألة هي ما يلجأ إليه بعض من الهواة أو المبتدئين أو حَتَّى المحترفين بنقل شاهد أو مقبوس يتضمنه بحثٌ ما، وتوثيق هٰذا المقبوس كما هو موثَّق في البحث الذي نقلَ عنه، ليبدو أن الباحث الأخير رجع إلى النصِّ الأصل ونقل عنه، متجاهلاً الوسيط الذي (سرق . أخذ) عنه المقبوس.

رُبَّما يمرُّ الأمر بسلام. ولكن ماذا لو أن الباحث الوسيط الذي استخدم هٰذا المقبوس ونقلناه عنه كان مخطئاً أو متصرِّفاً بالمقبوس أو كاذباً أو هو نفسه نقله عن غيره من دون تحقُّقٍ...؟!!

ماذا يمكن أن يحدث؟؟

باختصار: سيضع نفسه في موقف محرجٍ تتباين درجة إحراجه بتباين الخطأ أو الخلل الذي وقع فيه. رُبَّما يبدو غبيًّا. وربماً يبدو غير ذَلِكَ مما لا يرضيه. فما كان اضطره إلى ذَلِكَ والأمر ليس اختراع ما لا يخترع؟!

المنطق والصَّواب والأخلاق تقتضي أن ينسب المقبوس إلى البحث الذي نقل عنه، وبذَلِكَ يضع المسؤولية على من استخدم المقبوس قبله إن كان صواباً فصواب أن كان خطأ فخطأ.

المشكلة هنا تتعلَّق، إلى جانب ما سبق، بسرقة جهود الآخرين وتعبهم من دون إحساسٍ بالمسؤوليَّة أو تأنيب الضَّمير سواءٌ أأدَّى إلى الوقوع في مشكلاتٍ محرجةٍ أم لم يؤدِّ. هٰذا من جانب، والجانب الآخر يتعلَّق أيضاً

بالتكاسل عن المتابعة والبحث، ومن كان هٰذا طبعة فإنه غير خليق بأن يكون باحثاً ولا ناقداً.



الفصل الثاني

عناصر التوثيق

عناصر الفصل

صـــــــــــاحب الوثيقـــــــــــة.

اســــــــــــم الوثيقــــــــــــة.

نــاشــــــــــر الوثيقــــــــــة.

مكــــــان نشـــــــر الوثيقــــــة.

تـــــاريخ نشـــــر الوثيقــــــة.

موقــع المقبــوس مــن الوثيقــة.

من سعى نال المرام
ومن نام جنى الأحلام

مقدمة

أبنا، في الفصل السَّابق، معنى التَّوثيق وأهمِّيته ودواعيه... وبقي علينا أن نتساءل هنا: كيف نسند المقبوس إلى المصدر المأخوذ عنه، أو المرجع المنقول منه؟

ولكن قبل ذلك لا بد من التمهيد بالحديث عن عناصر التوثيق ثم نتابع في الفصل التالي بالربط بَيْنَ عناصر التوثيق.

من البداهة بمكان أن يكون المقبوس الذي ندرجه في سياق بحثنا، الذي هو كلامنا؛ مقبولاً، أو مرفوضاً، أو مؤكِّداً، أو تمثيلاً، أو تشبيهاً... هو العنصر الأوَّل من عناصر التَّوثيق. لأنَّه الوثيقة، أو ممثل الوثيقة، التي أثبت بها كلامي، أو أؤكِّده، أو أدين بها صاحبها، أو أكافؤه... ولأنَّ من يقتبس مثل هذا النص، الذي هو وثيقة، يقوم بتوظيفه وفق رأيه ورؤيته، فإنَّ من حقِّ صاحب النَّص أو الوثيقة، أو من ينوب منابه من وريث أو قارئ أو باحث أو ناقد... أن يحاسب من يعتمد على نصِّه أو وثيقته إذا أخطأ أو أساء أو لم يفهم... فإذا كان الصَّاحب الأصيل للنَّص يعرف مكانه، فكيف يمكن أن يكون ذلك لغيره ممن يريد التَّأكد من صحة النص/ الوثيقة، أو التَّأكد من صوابيَّة الفهم والتأويل والتوظيف...؟؟

هنا يمكن القول: إنَّ أيَّ نصٍّ أو كلام يعتمد وثيقةً، أو يتعامل معه بوصفه وثيقة، ينبغي أن يكون له هويَّة حتَّى يجوز أن يقبل على أنَّه وثيقة. وكلُّ ما ليس له هويَّة لا يستحقُّ أن يحوز صفة الوثيقة. فإذا كانت هويَّة الإنسان بمعناها العام تقوم على تحديد بعض العناصر من مثل: الأبوين، ومكان الإقامة، وتاريخ الولادة، ومكانها، وبعض خصائصه الشكلية الثَّابتة... فإنَّ العناصر المقوِّمة لهويَّة النَّص/ الوثيقة لا تختلف، إلى حدٍّ ما، عن العناصر الرئيسة لهويَّة الإنسان. بل يمكن القول إنَّها هي ذاتها، ولكن بعد تبديل محاور النسبة. وهذه العناصر هي:

أولاً: صاحب النَّص أو الوثيقة

وهو المؤلف إذا كانت الوثيقة كتاباً أو مقالاً أو بحثاً أو ما يشبه ذلك. ويمكن أن يكون المؤلف أو الكاتب أكثر من واحد؛ اثنان، أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك، أو فريق عمل، أو بحث علمي، من دون تحديد أسماء... على أنَّه من المحتمل أن نجد كتاباً مجهول المؤلف كما حال بعض المخطوطات التَّراثيَّة، وربَّما المعاصرة، وفي مثل هذا الحال فإنَّنا نستخدم كلمة (مجهول، أو مؤلف مجهول) ونضعها في المكان المخصص للمؤلف في التَّوثيق.

أمَّا إذا كانت الوثيقة شيئاً غير البحث؛ الكتاب والمقال.. كأن يكون أثراً تاريخيًّا؛ معاهدة، اتفاق، عقد... فإنَّ صاحب الوثيقة مرتبط بنوعها؛ فهو الأطراف الموقعة أو المؤسسة للمعاهدة أو الاتفاق أو العقد، أو أبرز هؤلاء الأطراف، ويجوز أن يكون مالك الوثيقة، أي الذي يقتنيها، وهو ما يمكن أن يكون شخصاً أو مكتبة، أو متحفاً، أو مؤسسة أو شركة... ولا سيَّما إذا

كانت الوثيقة أثراً غير مكتوب أو مما لا تجوز نسبته إلى مبدع أو صانع بشخصه. وعلى كلِّ حال فإنَّ تسمية وتوثيق هذا النَّوع من الوثائق ليس بالمشكلة الكبيرة لأنَّ طبيعة الوثيقة هي التي تفرض كيفيَّة توثيقها وعناصرها، ولا سيَّما أنَّ هذا النَّوع من الوثائق يتمتع بالفرادة والوحدة، أي عدم قابليَّة التَّكرار، وعدم إمكانيَّة وجود نسخ أخرى منها، فحتَّى ولو كانت هناك نسخ أخرى منها فإنَّ كلَّ واحدة منها أثر أو وثيقة مستقلة.

ثانياً: اسم النَّص أو الوثيقة

وغالباً ما يكون هنا هو اسم المرجع الذي يجب الرجوع إليه عند الرغبة في التَّأكد من هذه الوثيقة. وهذا المرجع قد يكون: كتاباً، مجلة، جريدة، نشرة، محاضرة... وقد يكون اسم المرجع مفرداً أو مركباً، وكثير من المراجع تحمل أسماءً متشابهة لذلك يجب الانتباه إلى اسم المرجع بدقة. ولكن قد يكون المرجع في أحيان قليلة غير ما سبق من كتاب أو مجلة... فقد يكون شخصاً يعدُّ كلامه وثيقة، أو أنَّه شاهد على حدث، أو صانع لحدث، أو مشارك في صنع الحدث... وقد يكون المرجع فيلماً، أو مسلسلاً، أو برنامجاً... وقد يكون أثراً مادِّياً؛ بناء، تمثال، لوحة، مكان...

ثالثاً: اسم ناشر الوثيقة

وهو ممول نشر الوثيقة بين النَّاس وصاحب الحق في نشرها والاستفادة من ريع نشرها. فإذا لم تكن الوثيقة كتاباً، كأن تكون مخطوطاً غير منشور، أو شخصاً، أو أثراً تاريخيًّا، أو تمثالاً أو لوحة أو فيلماً أو برنامجاً... فإنَّ لكل نوع من هذه الوثائق طريقته الخاصَّة به؛ فإذا كان مخطوطاً غير منشور فاسم المكتبة

التي يوجد فيها؛ خاصَّة كانت أو عامَّة، هو ناشره بمعنى ما، والأكثر دقَّة هنا القول إنَّه يعامل معاملة النَّاشر، على أنَّ الجدير بالذكر هنا هو أنَّ لكلِّ مخطوط، في الأغلب الأعم، رقم أو تصنيف وفق نظام أو نوع من التَّصنيف، وهذا الرَّقم جزء من هويَّة المخطوط لا يجوز إغفاله، وقد جرت العادة أن يذكر الرَّقم أو التَّصنيف مضافاً إلى المكتبة التي يوجد فيها، أي النَّاشر أو ما نعامله هنا معاملة النَّاشر.

وإذا كان شخصاً كان موثِّق الكلام عنه، أو ناقله هو النَّاشر. وإذا كان أثراً تاريخيًّا فمكتشفه إن دعت الضرورة هو ناشره. وإذا كان لوحة أو تمثالاً فمالكه أو المتحف الموجود فيه هو ناشره. وإذا كان فيلما أو ما دخل حكمه كان منتجه هو ناشره... وأيًّا كان الأمر فإنَّ اسم النَّاشر في مثل هذا الحالات ليس ضروريًّا دائماً، ولكنَّه لازم في بعضها، ولا سيما المخطوط، والشَّخص.

أمَّا إذا كانت الوثيقة كتاباً فإنَّ ناشر الكتاب غالباً ما يكون دار نشر متخصصة بهذا الغرض، لها اسم تجاري تمهر به منشوراتها، كأيِّ شركة صناعية أو تجاريَّة. وقد يقوم بنشر الكتاب، لأسباب كثيرة، أكثر من ناشر أو دار نشر بغض النَّظر عن حجم الكتاب وتكلفته، ويوجد اسم النَّاشر عادة على صفحة الغلاف، ولا سيما في الكتب الحديثة، وكذلك على واحدة أو أكثر من الصفحات الأربع الأولى، أمَّا في الكتب المطبوعة في أوائل القرن العشرين وما قبل فيمكن أن نجد اسم الناشر مذكوراً في المقدمة أو في آخر الخاتمة، أو آخر الكتاب.

وإذا كـان مـن غـير الممكـن ألا يكـون هنـاك ناشـر للكتـاب، أي ممـول لطباعتـه ونشـره وتوزيعـه بـين الجمهـور، فإنَّـه مـن الممكـن أن يكـون الكتـاب مغفـلاً مـن اسـم النَّاشـر، ويكـون هـذا في بعـض الحـالات؛ فإمَّـا أن يكـون الكاتـب هـو ممـول طباعـة الكتـاب ونشـره ومـن ثمَّ فإنَّـه غالبـاً لا يـذكر أنَّـه ناشـر الكتـاب لأنَّـه لا يحمـل صـفة شـركة أو مؤسسـة نشـر، أو أن يكـون دار نشـر لا ترغـب في وضـع اسمهـا أو رمزهـا التجـاري علـى الكتـاب، أو أن يكـون ممـول طباعـة الكتـاب ونشـره تـاجر لا يحمـل صـفة ناشـر أو رخصـة النشـر، أو صـديق للكاتـب، أو غـير ذلـك ممـا ينـدرج في هـذا السـياق الـذي لا يجيـز، أو لا يستحسـن لـه، وضـع اسـم تجـاري علـى الكتـاب. وفي مثـل هـذه الحـال يـذكر في بعـض الأحيـان اسـم المطبعـة الـتي طبـع الكتـاب فيهـا، ويجـوز هنـا معاملـة المطبعـة معاملـة النَّاشـر وكـذلك يجـوز إغفالهـا ولـيس ثمَّـة مشـكلة في ذلـك. فـإذا لم تعامـل المطبعـة معاملـة النَّاشـر تعاملنـا مـع الكتـاب كأنَّـه مغفـلٌ تمامـاً مـن اسـم النَّاشـر، فنشـير إلى عـدم وجـود الناشـر باختصـار هـو (د.ن) الـذي هـو اختصـار لكلمـتي (دون ناشـر)، ويعـني: أنَّـه لم يـرد علـى الكتـاب اسـم ناشـره. ويكتـب هـذا الاختصـار في مكـان اسـم النَّاشـر في التَّوثيـق. ويمكـن عوضـاً عـن الاختصار السَّابق أن نذكر مكان اسم النَّاشر عبارة: (دون ناشر).

رابعاً: مكان نشر الوثيقة

يقصد بمكان نشر الوثيقة المحافظة، أو الولاية، أو المقاطعة، التي يوجد فيها مقرُّ النَّاشر الذي تولَّى أو موَّل نشر الكتاب مع ذكر اسمه أو علامته

التجاريَّة، بوصفه ناشراً، في المكان المخصص من الكتاب، أو المجلة، أو الجريدة، أو النشرة... وقد جرت العادة أن يذكر مكان النَّشر مقترناً باسم النَّاشر، أو في الصَّفحة التي يذكر فيها النَّاشر، أي على أحد وجهي الغلاف على الأقل، وعلى واحدة أو أكثر من الصفحات الأربع الأولى. ولعلَّه ليس من نافلة القول الإشارة إلى أنَّه قلَّما يتكرر اسم دار النَّشر، ولا سيَّما دور النَّشر الكبيرة والمشهورة، على الرَّغم من جواز ذلك قانونيًّا في حال تغير المكان. ولذلك أصبحت أسماء دور النَّشر كأسماء الأعلام، مشهورة باهتماماتها وإنجازاتها ومدى الثِّقة فيها.

وفي هذا الإطار من النَّشر، أي الأبحاث... يمكن أن نكون أمام أكثر من احتمال؛ فالحال الأكثر ذيوعاً وانتشاراً أن يكون للناشر مكان واحد، ولكن يمكن أن يكون للنَّاشر أكثر من مكان معتمد؛ مكانين أو أكثر، وقلما يكون أكثر من مكانين، وفي مثل هذه الحال يذكر المكانان، وإن كان هناك أكثر من مكانين يستحسن الاكتفاء بالأول أو الرَّئيس منها، ويمكن ذكرها معاً. والاحتمال الثاني أن يقوم بنشر الكتاب، البحث.. أكثر من ناشر، فإذا كان النَّاشرون في مكان واحد اكتفي بذكره مرَّة واحدة، وإذا كان لكل ناشر مكانه ذكر مكان كلِّ ناشر بشكل يوضح صلته بصاحبه كما سيمرُّ بنا بعد قليل. على أنَّه من الممكن، لسبب أو لآخر، ألا يذكر مكان نشر الكتاب، وقلَّما يحدث ذلك ولكنه موجود، فإذا اتفق لنا التَّعامل مع مثل هذه الحال فإنَّنا نرمز إلى ذلك اختصاراً بـ (د.م)، وهذا اختصار لكلمتي (دون

مكان)، ويذكر هذا الاختصار في الموضع المخصص لمكان النَّشر، هذا بشكل عام لكل ما لم يذكر فيه مكان النشر، كما يمكن أيضاً الاستعاضة عن الاختصار بالعبارة الدالَّة على ذلك وهي: (دون مكان) وتذكر في الموضع المخصص لمكان النَّشر. ولكن قد يتفق أن يكون مكان النَّاشر معروفاً، أو الباحث يعرفه، أو غير ذلك من هذا القبيل، فإذا كنَّا أمام مثل هذه الحال فإنَّ الأمر متروك لتقدير الباحث في ذكر المكان أو عدم ذكره، ولكن شريطة حسن التَّقدير والتَّيقن معاً. ولأنَّ كلَّ امرئ يعتقد ذلك في نفسه فإنَّ المستحسن ترك الأمر كما أراده النَّاشر، أي عدم ذكر المكان.

أمَّا إذا كانت الوثيقة من غير صنف البحث المنشور بوسيلة من وسائل النَّشر، فإنَّ مكان النَّشر هو المحافظة أو الولاية أو المقاطعة التي توجد فيها الوثيقة أو مقتني الوثيقة الذي قد يكون، كما أشرنا؛ مكتبة خاصَّة أو عامَّة، أو متحفاً، أو مؤسسة، أو المكان بحدِّ ذاته عندما تكون الوثيقة أثراً تاريخيًّا؛ بناء، باباً، سوراً... أو غيرها. وذكر المكان في هذا النَّوع من الوثائق، على ارتباطه بنوع البحث، فإنَّه ضروريٌّ إلى حدِّ الوجوب. وهو واجبٌ حكماً عندما يتعلَّق الأمر بمخطوط.

خامساً: تاريخ نشر الوثيقة

جرت العادة من بعض الباحثين، أو من في حكمهم، على ذكر تاريخ وضع الكتاب، أو الفراغ من تأليفه في مكان ما من الكتاب، غالباً ما يكون في المقدِّمة أو الخاتمة وربَّما الإهداء، وهذا التَّاريخ لا يعنينا في شيء إلا عندما

تنصب دراستنا على الباحث بحدِّ ذاته وفكره. إنَّ الذي نقصده بتاريخ النَّشر هو السَّنة التي طبع فيها الكتاب ونشر بين النَّاس للاقتناء أو القراءة والإطلاع... وهذا التَّاريخ يذكر مقترناً أيضاً بالنَّاشر ومكان النَّشر، أي على الغلاف، أو على إحدى الصفحات الأربع الأولى على الأقل.

إنَّ الذي يدعونا إلى ذكر تاريخ نشر الكتاب، وكذلك النَّاشر، ومكانه، سبب واحدٌ على الأقلِّ وهو أنَّه من الممكن أن ينشر الكتاب أكثر من مرَّة، وغالباً ما تكون الطباعات الجديدة من الكتاب؛ قديماً كان أو معاصراً، مزيدة أو مصوَّبة أو معدَّله... ومن الممكن أن تكون الاقتباسات أو المناقشات التي تتناول هذا الكتاب منصبة على أشياء تمَّ تعديلها أو تصويبها، ومن العدل الإشارة إلى الطبعة التي تعامل معها الباحث كيما إذا كان ثمَّة اختلاف بين طبعات الكتاب أن ينتبه قارئ البحث، ولا يقع في الظنِّ. ومن المحتمل أيضاً، كما هو الحال في النَّاشر ومكان النَّشر، ألا يكون تاريخ النَّشر مذكوراً، فإذا كنا أمام مثل هذه الحال فإنَّنا نرمز إليها اختصاراً بـ (د.ت)، التي تعني: (دون تاريخ)، ويذكر هذا الاختصار في الموضع المخصص لتاريخ النَّشر، ويمكن عدم اللجوء إلى الاختصار فنذكر العبارة الدَّالَّة على ذلك في موضع تاريخ النَّشر وهي: دون تاريخ. ومن الممكن في بعض الأحيان ألا يذكر التَّاريخ رقماً، بمعنى ذكر السَّنة، وإنَّما يذكر رقم الطَّبعة فقط؛ الطبعة الأولى، الطبعة الخامسة... فإذا لم يذكر التَّاريخ مطلقاً وذكرت الطَّبعة نستعيض بالطبعة عن التَّاريخ في موضع التَّاريخ، ونكتب ذلك إمَّا اختصاراً؛ ط١، ط٤.. فيكون حرف (ط) هو اختصاراً لكلمة: الطبعة. أو نكتب الكلمة كما هي: الطبعة ١، أو الطبعة

الأولى... وكل ذلك صواب. أمَّا إذا ذكر التَّاريخ والطبعة معاً فالاقتصار على التَّاريخ كاف، وليس ثمَّة مشكلة في ذكر الطَّبعة، وكلاهما في الصَّواب سواء. ولكن مع مراعاة أنَّهما يشكلان عنصراً واحداً.

أمَّا إذا كانت الوثيقة من نوع آخر غير أنواع البحث فإنَّ ذكر تاريخ اكتشافها ليس ضروريًّا دائما، وطبيعة البحث الذي يعتمد عليها أو يذكرها هي التي تفرض علينا ذكر هذا التَّاريخ أو عدم ذكره، لأنَّ الوثيقة موجودة في الأصل سيَّان كانت مكتشفة أم لا، وتاريخ وضعها أو صنعها أو تأليفها هو الذي قد يعنينا، إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك. ولذلك لسنا مطالبين بذكر تاريخ اكتشاف هذا النَّوع من الوثائق إلا إذا اقتضت الضَّرورة ذكره، كأن يكون الأثر أو الوثيقة أو المخطوط مفقوداً، وفقدانه لعب دوراً في صنع أحداث أو تغييرها، أو أدى إلى تغيير في نتائج أبحاث سبقت اكتشافه.

سادساً: موقع الشَّاهد من الأصل

إذا كنَّا نتحدث عن إشارة، أو رمزٍ، أو حالة... تقدم لنا معرفة جديدة، أو توضِّح لنا أمراً كان غامضاً، أو تحل لنا مشكلة... وهي موجودة على أثر تاريخي، أو وثيقة ما؛ مدرج بصرى، أعمدة تدمر، لوحة العشاء الأخير، تمثال موسى... فإنَّنا ملزمون بتوضيح مكان وجود هذا الرَّمز أو الإشارة بدقَّة: على يمين الدرجة العاشرة من الأدنى في الجانب الغربي... في أعلى العمود الثالث من جهة الشرق... على قائمة الطاولة اليمنى من الأسفل... كيما يكون كلامنا ذا معنى، وكي يتحقق من كلامنا كل من يريد التَّحقق منه. ولا يقلُّ الأمر أهميَّة أبداً عندما يكون تعاملنا مع بحث في كتاب

أو مجلة أو جريدة... بل إنَّ الأمر هنا أكثر أهميَّة، لأنَّنا إن أهملنا الدِّقة في الأثر التاريخي من الأصناف السابقة فإنَّ البحث قد لا يطول بنا للتأكد من الإشارة أو الرَّمز، أما إذا كنا نتعامل مع كتاب فكيف لنا أن نعرف مكان وجود المقبوس إلا إذا قرأنا الكتاب كلَّه؟! لا شكَّ في أنَّنا سنقف أمام مشكلة.

كثيرٌ من الباحثين، بغضِّ النَّظر عن مكاناتهم وتاريخ أيٍّ منهم، يذكرون اسم المؤلف والكتاب من دون ذكر رقم الصَّفحة التي أخذوا منها الاقتباس، وكأن الكتاب هو فقط ذلك المقبوس. وهذا، إلى جانب كونه خطأ كبير، فإنَّه ينطوي على عدم المبالاة بالأمانة العلميَّة من جهة، وبالقارئ من جهة ثانية، وربَّما ينبئ عن جهل من الجهة الثالثة، ولن نسيء الظَّنَّ فنقول إنَّه ينطوي على تضليل أو شيء من التَّضليل. إنَّ ذكر رقم الصَّفحة التي أخذنا منها المقبوس أمر جدُّ ضروري، وهو يقف في المرتبة الثالثة من الأهميَّة بعد المؤلف واسم الكتاب، وعدم ذكر رقم الصَّفحة التي أخذنا منها قد لا يقل أبداً عن عدم ذكر الكتاب مطلقاً. والذي يستدعي التَّوضيح هنا أنَّه من الجائز عدم ذكر أرقام الصَّفحات عندما ينصبُّ حكمنا على الكتاب أو البحث كلِّه، أو يكون شاهدنا فكرة الكتاب أو البحث، أو تكثيفاً للكتاب أو البحث، أو ما أمكن أن يندرج تحت هذا المسعى، كأن يكون مدار الحديث بضع فصول من الكتاب أو البحث... بشكل مجمل، واضح الدلالة على مكانه. وإذا كان من الممكن ألاَّ يذكر مكان نشر الكتاب، أو تاريخه أو ناشره، أو بعضها، أو كلها معاً، فإنَّه من محض العبث أن يطبع كتاب من

دون ترقيم صفحاته. وإن وجد ذلك، افتراضاً، فإنَّنا غير مضطرين للتَّعامل مع هذا الكتاب، وإن كان فإنَّنا ملزمون بالتعريف بالصَّفحة التي أخذنا بصورة من الصور.

خاتمة

هٰذه عناصر التوثيق العامة الأساسيَّة التي تحدد هوية أي مقبوس تحديداً دقيقاً. من الصعب إضافة عنصر آخر إليها، ولكن يمكن الاستغناء عن بعضها، ولكن ما لا يمكن الاستغناء عنه إطلاقاً هو صاحب الوثيقة واسمها ومكان الشاهد أو المقبوس منها. ولذلك فإن هٰذه العناصر الثلاث هي الأساس الذي ينبني عليه التوثيق ولا يجوز الاستغناء عنها. وهٰذا ما سيكون موضع كلامنا في الفصلين التاليين.





الفصل الثالث

الرَّبط بَيْنَ عناصر التَّوثيق وحالاته

لا خير في الإسراف...
ولا إسراف في الخير.

المأمــون

مقدمة

بعد أن أبنا معنى التَّوثيق وأهمِّيته ودواعيه، وتبسطنا في عناصر التوثيق صار علينا أن نتساءل هنا: كيف نسند المقبوس إلى المصدر المأخوذ عنه، أو المرجع المنقول منه؟

ستقتضي الإجابة على هٰذا السؤال تقسم الإجابة على فصلين واحد عام هو هٰذا الفصل: الربط بَيْنَ عناصر التوثيق، وثانيهما خاص هو حالات التوثيق أنواعها. وفي كليهما نحن أمام المشكلة ذاتها. سنترك هٰذه المشكلة إلى الفصل التالي ونتغاضى التعرض للاختلافات هنا تيسيراً ودفعاً للبس.

إنَّ عناصر التَّوثيق السابقة الستَّة، التي هي: واضع الوثيقة، واسمها، وناشرها، ومكان ناشرها، وتاريخ النشر، وموضع الشَّاهد من الوثيقة كلها، إنَّما هي تسمية عامَّة لمختلف أنواع الوثائق؛ الأبحاث بمختلف أنواعها وأشكالها، الآثار الماديَّة التَّاريخيَّة بمختلف أنواعها وأشكالها، الكلام المنقول مشافهة... وغير ذلك مما يتعامل معه تعامل الوثائق. فإذا ما انتقلنا إلى التَّعامل مع وثيقة بعينها، أو نوع محدد من الوثائق، وجدنا أن هذه التَّسميات العامة لعناصر التَّوثيق تأخذ تحديدات واضحة، وتسميات خاصَّة. وأكثر ما يهمنا هنا هو البحث المنشور، ويمكن عدُّ الكتاب المنشور حالة عامَّة يمكن اشتقاق كل الحالات الخاصَّة للبحث منه، وعلى هذا الأساس ننتقل بتسميات عناصر

التَّوثيق من حالتها العامَّة إلى حالتها الخاصَّة فتصبح: المؤلف والكتاب والناشر ومكان النَّشر وسنة النَّشر ورقم الصَّفحة. فكيف نرتب أو نربط بين هذه العناصر؟

لن نتحدَّث عن الاختلافات، بما فيها الأخطاء، في كيفيَّة الرَّبط بين هذه العناصر هنا، لأنَّنا سنتحدَّث عنها بعد قليل، ولا سيَّما أنَّ هذه الاختلافات، بغضِّ النَّظر عن الأخطاء، شكليَّة، لا تقدِّم كثيراً ولا تؤخِّر كثيراً. وإنَّما سنتفق بشكلٍ أوليٍّ على اعتماد الطريقة التي نراها مناسبة أكثر. مطبقين ذلك على حالة على حالة عامَّة، أنموذجيَّة لكتاب، لننتقل بعد ذلك إلى الحالات الخاصَّة.

إنَّ أهمَّ ما يجب مراعاته هو ترتيب عناصر التَّوثيق، ولا يوجد خلاف يستحق الذِّكر في ترتيب عناصر التَّوثيق بين الباحثين وأصحاب الاجتهاد أو الرَّأي في هذا الأمر، والذي سنعتمده، وهو الأكثر شيوعاً، أن نضع المؤلف أولاً، ثمَّ اسم الكتاب، ثم النَّاشر (دار النَّشر)، ثمَّ مكان النَّشر، ثمَّ تاريخ النَّشر، ثمَّ رقم الصَّفحة. وتثبت هذه العناصر متتالية الواحد فالتالي فالتالي... ولكن مع ما يفصل بين هذه العناصر، لأنَّ موالاة هذه العناصر وراء بعضها من دون فواصل مناسبة سيؤدي في الأغلب الأعمِّ إلى التَّداخل ومن ثمَّ الخلط بين العناصر، فتصير لدينا تركيبات جديدة غير التي أردناها، أو غير الأصليَّة، فيضيع المعنى. ومن الضَّرورة بمكان أن يكون هذا الفاصل موحَّداً؛ موحَّداً بمعنيين، **أوَّلهما** أن يتبع الأسلوب ذاته مع كلِّ المراجع في البحث ذاته، **وثانيهما** أن يستخدم الفاصل ذاته بين كلِّ العناصر، مع استثناء واحدٍ في

حال، واثنين في حالة أخرى سيأتي الكلام عليهما. والفاصل الذي نراه الأكثر دقَّة وصواباً هو المعترضة (.)، وبذلك يكون لدينا الأنموذج التَّالي أنموذجاً عامًّا لتوثيق مرجع:

. عزَّت السيد أحمد: **فلسفة الفن والجمال عند ابن خلدون** . دار طلاس . دمشق . ١٩٩٣م.

يبدو من خلال هذا الأنموذج أربعة أمور تستحقُّ التَّوضيح:

أوَّلها أنَّ الاستثناء الأوَّل في استخدام المعترضة هو النقطتان التي تفصلان بين المؤلِّف والكتاب، وعلى الرُّغم من عدم التزام بعض من يكتب بذلك فإنَّ الفصل بين المؤلِّف واسم الكتاب بنقطتي فعل القول أمر متَّفق عليه، حتَّى في معظم اللغات غير العربيَّة، ووضع هاتين النُّقطتين في هذا الموضع ليس اعتباطاً، وإنَّما هو مرتبط أصلاً بوظيفتهما بما هما علامة من علامات التَّرقيم، فهما في معظم اللغات تسبقان إمَّا مقول القول، أو تعداداً، أو سلسلة عناصر، والعلاقة بين المؤلِّف والكتاب لا تعدو ذلك.

ثانيها أن اسم الكتاب مطبوع بالخط العريض، أو الغامق، تمييزاً عن بقيَّة عناصر التَّوثيق، وهذا واجب في كلِّ توثيق مطبوع، أمَّا إذا كان البحث مكتوباً بخطِّ اليد فإن أمكن كتابة اسم الكتاب بالخط العريض كان أحسن، وإن صعب ذلك وجب وضع خطٍّ تحته.

ثالثها أننا ذكرنا اسم النَّاشر والمكان والتَّاريخ مجرَّداً من أيِّ إضافات من مثل: منشورات أو نشر أو إصدار دار صادر... وكذلك: في بيروت، أو بيروت ـ لبنان... وكذلك: عام ١٩٧٩م، أو في عام.. أو سنة.. أو

أيلول ١٩٧٩م... وهلم جرًّا مما يندرج في هذا الإطار. فكلُّ هذه الإضافات نافلة لا توجد أيُّ ضرورة لذكرها، وذكرها لا يؤدِّي إلا إلى الركاكة.

رابعها انتهاء التَّوثيق بوضع نقطة، وهذا من بداهات الكتابة، إذ المعلوم وجوب وضع نقطة في نهاية كل مقطع سيان أكان مكتوباً أم مطبوعاً، وعدم التزام بعض من يكتب بذلك ليس يعني جواز عدم إنهاء الفقرة بنقطة للدلالة على نهايتها.

هذا توثيق كتاب بشكل عام، أي كتاب أنموذجي، ولكن الواقع يقدِّم لنا نماذج عديدة من الكتب والأبحاث التي تقترن بإضافات تعبر عن حالاتها الخاصَّة، أو توضحها، أو تقترن بها، فكيف نوثقها؟

قلنا إنَّ التَّوثيق الذي ذكرناه قبل قليل هو توثيق لكتاب أنموذجي، أي عام، يمكن أن نشتق منه كلَّ الحالات الخاصَّة للأبحاث المنشورة، وهذا ما سنبينه من خلال الحالات التَّالية التي سعينا أن تكون شاملة لكل الحالات الخاصَّة، وهي تربو على العشرين، الأمر الذي سيبدو مربكاً إلى حدٍّ ما، ولكنَّه في حقيقته جدُّ بسيط لأنَّه لا يتطلب أكثر من حفظ حالة واحدة هي الحال الأنموذجيَّة والاشتقاق منها.

١. توثيق كتاب أنموذجي

أشرنا إلى أنَّ الحالة الأنموذجيَّة هي كون عناصر توثيق الكتاب خمسة بسيطة غير مركبة، أي أن يكون الكتاب لمؤلِّف واحد، وبناشر واحد، في مكان واحد، ولن يكون لأيِّ طبعة من الكتاب غير تاريخ واحد، وكلُّ هذه العناصر مذكورة. وقد ذكرنا مثالاً كتاباً لنا، ونأتي الآن بمثال آخر:

. الدكتور عادل العوَّا : **دروب الهموم والخلاص** . دار طلاس . دمشق . ١٩٩٣م.

٢ . توثيق كتاب مترجم

الكتاب المترجم لا يفترق عن الكتاب عن الحال الأنموذجيَّة للكتاب إلا بزيادة عنصر واحد جديد هو اسم المترجم، والمترجم عنصر أساس من عناصر توثيق الكتاب المنقول عن لغة أخرى، ذلك أنَّه جزءٌ من هويَّة الكتاب، فلولاه لما كان لهذا الكتاب أن يكون بحلته اللغويَّة الجديدة، حتَّى وإن قام شخص آخر بترجمة الكتاب مرَّة أخرى، لأنَّ كلَّ ترجمة جديدة للكتاب ستحمل اسم مترجمها فقط بوصفه جزءاً من هويَّة الكتاب. ومن البداهة بمكان أنَّه لا يجوز تقديم المترجم على المؤلف، كما لا يجوز إشراكه له في المكانة لأنَّ فاعليته منصبَّة على نتاج من نتاجاته هو كتاب بعينه، ولأنَّه بالنِّسبة للنَّاشر كالمؤلِّف يجب أن يسبق ذكره ذكر النَّاشر، فيكون مكانه بين اسم الكتاب واسم النَّاشر، على النَّحو التَّالي؛ الأول بمترجم والثَّاني بمترجمين:

أ . تشرنشفسكي: **علاقات الفن الجماليَّة بالواقع** . ترجمة يوسف حلاق . وزارة الثَّقافة . دمشق . ١٩٨٣م.

ب . هنري برجسون: **الضَّحك** . ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدَّايم . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٨٣م.

٣ . توثيق كتاب محقق

الكتاب المحقق هو كتاب مخطوط كتب، على الأغلب، قبل انتشار الطِّباعة، والمحقق هنا كالمترجم في الكتاب المنقول عن لغة أخرى، فهو الذي

يقرأ المخطوط، ويشرح ما يستوجب الشرح منه، ويوضح ما يستحق التَّوضيح، ويسدُّ ما أمكنه من نقصه... ومن ثمَّ فإنَّ مكانه من التَّوثيق هو مكان المترجم، وعلى افتراض أنَّ كتاباً حقِّق ثم تُرجم فإنَّ المحقق يسبق المترجم، وإذا كان الكتاب قد تُرجم ثمَّ حقِّق فإنَّ المترجم يسبق المحقق، ونموذج توثيق الكتاب المحقق هو التَّالي؛ الأول بمحقق والثَّاني بمحققين:

أ . الثَّعالبي: **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** . تحقيق محمد أَبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر . القاهرة . ١٩٦٥م.

ب . الذَّهبي: **ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال** . تحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلميَّة . بيروت . ١٩٩٥م.

٤ . توثيق كتاب من دون ناشر

قلنا عندما يكون الكتاب من غير ناشر نكتب الرمز (د.ن)، أو عبارة (دون ناشر) في المكان المخصص للناشر، فيكون التَّوثيق بذلك على أحد النَّحوين التَّاليين:

أ . محمد غازي التَّدمري: **عبد المعين الملوحي بين الماديَّة والرُّوحية** . د.ن . حمص . ٢٠٠٠م.

ب . محمد غازي التَّدمري: **عبد المعين الملوحي بين الماديَّة والرُّوحية** . دون ناشر . حمص . ٢٠٠٠م.

٥ .توثيق كتاب من دون مكان

الكتاب الذي لم يذكر مكان نشره هو من حيث المبدأ كالكتاب الذي لم يذكر ناشره، والفرق هو تغير العنصر المجهول ومكانه، واتفقنا على أنَّنا عندما نكون أمام مثل هذه الحال فإنَّنا نضع الاختصار (د.م) في المكان المخصص لمكان النَّشر، أو نذكر العبارة الدالَّة على ذلك ذاتها وهي: (دون مكان)، فيصبح التَّوثيق على النَّحو التَّالي؛ الأول لم يذكر مكان نشره، والتَّاليين لم يذكر النَّاشر ولا مكان النَّشر:

أ . يو.أ. بتروف: **أبجديَّة التفكير المنطقي** . ترجمة الدكتور أحمد أبو زايد . دار الشموس . د.م . ١٩٩٩م.

ب . الدكتور عبد الكريم اليافي: **المجتمع العربي ومقاييس السُّكَّان** . دون ناشر . دون مكان . ١٩٦٦م.

ج . الزَّمخشري: **أَساس البلاغة** . د.ن . د.م . ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٦ .توثيق كتاب من دون تاريخ

كما يوجد كتب تغفل ذكر النَّاشر أو مكان النَّشر أو كليهما معاً، فإنَّ ثمَّة كتب تغفل تاريخ النَّشر، وفي مثل هذه الحال نضع الاختصار المتفق عليه: (د.ت) في المكان المخصص لتاريخ النَّشر، أو نضع العبارة الدالَّة على ذلك: (دون تاريخ) في الموضع ذاته، فيكون التَّوثيق على النَّحو التَّالي:

أ . سليم الحو: **الموسيقى النَّظريَّة** . دار مكتبة الحياة . بيروت . د.ت.

ب . جورج سانتيانا: **الإحساس بالجمال** . ترجمة الدُّكتور مصطفى بدوي . مكتبة الأَنجلو المصريَّة . القاهرة . دون تاريخ.

ج . الأَصفهاني، حمزة بن الحسن: **الدُّرَّة الفاخرة في الأَمثال السَّائرة** . تحقيق عبد الحميد قطامش . دار المعارف . القاهرة . د.ت.

٧ . توثيق كتاب من دون ناشر ومكان وتاريخ

الحقيقة أنَّ عنصرين فقط من عناصر توثيق الكتاب، أو من محددات هويَّة الكتاب، هما اللذان يتعذر أو يكاد يتعذَّر إغفالهما، وهما: المؤلِّف واسم الكتاب، ولا يوجد ما يحول دون إغفال ما تبقى من عناصر لسبب أو لآخر، واحتمالات الإغفال كثيرة ما بين الناشر والمكان والتَّاريخ، وقد مرَّ معنا بعضٌ من ذلك، ومنها أن تغفل العناصر الثلاثة معاً، وهذا ما يمكن توثيق على أحد الأنحاء التَّالية:

أ . نيتشه: **ماوراء الخير والشَّر** «**مختارات**» . ترجمة محمد عضميَّة . د.ن . د.م . د.ت.

ب . نيتشه: **ماوراء الخير والشَّر** «**مختارات**» . ترجمة محمد عضميَّة . دون ناشر . دون مكان . دون تاريخ.

ج . نيتشه: **ماوراء الخير والشَّر** «**مختارات**» . ترجمة محمد عضميَّة . دون ناشر ولا مكان ولا تاريخ.

ومن الملاحظ أنَّنا جمعنا في الحالة الثَّالثة من التَّوثيق بين العناصر الثلاثة معاً مستخدمين العطف والنفي معهاً، لأنَّ العطف على منفي يكون بعطف ونفي معاً لا بعطف الإثبات وحده، لأنَّ المقصود بالنَّفي أنَّ ينصب على كلِّ عنصر لا على عنصر واحد، أمَّا عطف الإثبات، أي الواو، فإنَّه يقصر النفي على العنصر الأول إن كان مسبوقاً بنفي. ومن الباب ذاته فإنَّه من الخطأ

استخدام أو عوضاً عن الواو والنفي، كما يفعل بعضهم، لأنَّها تعني، منطقيًّا ولغويًّا، أنَّه يمكن أن يكون واحد منها على الأقل منفياً وتكون العبارة صادقة، وهذا ما يتنافى مع المقصود.

٨ ـ توثيق كتاب لمؤلِّفَين

مرَّ معنا في الأمثلة السَّابقة بعض من الكتب التي قام بتحقيقها اثنان، أو ترجمها اثنان، وقد لا حظنا كيف أنَّا عاملنا المحققين معاملة المحقق الواحد، وكذلك المترجمين، لأنَّ المحققين يكونان مادَّة عنصر واحد من عناصر التَّوثيق هو المحقق، وكذلك المترجمين. وبالمثل تماماً يكون التَّعامل مع المؤلفين فإنَّنا نذكرهما معاً في المكان المخصص للمؤلِّف، ولكن لأنَّهما عنصر واحدٌ لا يجوز، أو لا يستحسن على الأقل، الفصل بينهما بمعترضة، وفي الوقت ذاته فإنَّ ذكرهما من دون ما يصل أو يفصل بينهما يؤدي بالضَّرورة إلى تداخل وخلط، والفصل والوصل كلاهما جائز هنا كلاًّ على حدة، أي لا يجوز الجمع بينهما معاً في مكان واحد، ويستحسن استخدام واحد منهما فقط في البحث الواحد إذا كان هناك أكثر من كتاب بمؤلِّفين. أمَّا الفصل فيكون بوضع فاصلة (،) بين الاسمين، وأمَّا الوصل فيكون بوضع الواو (و) بين الاسمين، كما في النَّماذج الثلاثة التَّالية لحالات مختلفة من المراجع:

أ ـ الدكتور عادل العوا، الدكتور غسان فينيانس: **المدخل إلى الفلسفة** ـ جامعة دمشق ـ دمشق ـ ١٩٨٢م.

ب ـ رينيه هويغ، ديزاكو إيكيدا: **شرق وغرب** ـ ترجمة عيسى عصفور ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ١٩٩٥م.

ج . التَّوحيدي ومسكويه: **الهوامل والشَّوامل** . تحقيق أَحمد أَمين والسَّيد أَحمد صقر . د.ن . القاهرة . ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

٩ . توثيق كتاب لثلاثة مؤلفين

من المحتمل أن نجد كتباً وضعها ثلاثة مؤلفين أو أربعة أو أكثر من ذلك، شريطة ذكر الجميع على ورقة الغلاف بأسمائهم، وبوصفهم مؤلِّفين. فإذا كنَّا أمام مثل هذه الحال فإنَّنا سنعاملهم، بالضَّرورة، معاملة المؤلِّف الواحد، أي بوصفهم مادَّة العنصر الأوَّل من عناصر توثيق الكتاب، وهو المؤلف. ولا يوجد منطقيًّا ولا منهجيًّا ما يمنع ذكر أسماء المؤلِّفين كلِّهم ونفصل أو نصل بين أسمائهم بالفاصلة أو الواو. شريطة ورود أسمائهم على الغلاف بوصفهم مؤلفي الكتاب وحسب، لا بوصفهم مشاركين في الكتاب بما هو ندوة، أو مؤتمر، أو محاضرات، أو أبحاث... إلاَّ أنَّه قلَّما يشترك أكثر من ثلاثة في تأليف كتاب اشتراكاً مخططاً له، وحتَّى اشتراك الثلاثة، على هذا الأساس، في تأليف كتاب فهو من حالات النُّدرة. فإذا كنَّا أمام ثلاثة مؤلفين أو مترجمين أو محققين أو معاً لكتاب واحد، فإنَّنا مخيرون بين أن نذكر الأسماء كلَّها مع الفصل أو الوصل، وأن نكتفي بالأول من الأسماء ونضيف إليه: وآخرون، ونتابع ذكر عناصر التَّوثيق الأخرى، وهذا هو المستحسن، وما جرت عليه العادة. أمَّا إذا زاد المؤلِّفون عن الثلاثة، أو أيٌّ من الفرق الأخرى، فإنَّ الاقتصار على الأول مع إلحاقه بكلمة: وآخرون، هو الصَّواب، وغيره شطط. وللتَّوضيح لدينا كتاب (دراسات في تاريخ المجتمع العربي)، الذي وضعه أربعة مؤلفين هم: الدكتور **حسان حلاق**، والدكتور **مصطفى نجيب**

فواز، والدكتور **عدنان السيد حسين**، والدكتور **عبد العزيز قانصو**، ولا يتضح لنا فيه من الذي اختص بكتابة كلٍّ فصل، فإذا أردنا أن نوثقه كنَّا أمام الأنموذج التَّالي:

. الدكتور حسان حلاق وآخرون: **دراسات في تاريخ المجتمع العربي** . دار بيروت المحروسة . بيروت . ١٩٩٥م.

١٠ . توثيق كتاب لمجموعة مؤلِّفين مخصص

في الأنموذج السَّابق كان الحديث عن توثيق كتاب لثلاثة مؤلِّفين أو أكثر، وهذا الأنموذج أيضاً للحديث عن كتاب لثلاثة مؤلِّفين أو أكثر. ولكنَّ الفرق بين الأنموذجين كبير، ويتَّضح الفرق بينهما من خلال خصائص كلٍّ منهما:

أولها: أنَّه من خصائص الأنموذج السَّابق (رقم ٩) أن تذكر أسماء المؤلِّفين على الغلاف وصفحة العنوان في المكان المخصص للمؤلف، بينما في هذا الأنموذج لا تذكر الأسماء وإنَّما يذكر في المكان المخصص للمؤلِّف عبارة تدلُّ على التَّأليف الجماعي للكتاب من قبيل: (مجموعة من المختصين)، (مجموعة من الباحثين)، (مجموعة من المؤلِّفين)، (مجموعة من الأساتذة)... (نخبة من المختصين)، (نخبة من المفكِّرين)... (عدد من الباحثين)، (عدد من الأساتذة)... (طائفة من الباحثين)... وهلمَّ جرًّا من هذه التَّعبيرات التي تؤدِّي الغرض ذاته.

ثانيها: أنَّ مادة الكتاب في الأنموذج السَّابق (رقم ٩) تكون مادَّة مشتركة بين المؤلِّفين لا يُخصُّ أيُّ جزء منها بأي مؤلِّف منهم. بينما في هذا الأنموذج

(رقم ١٠) فإنَّ كلَّ جزء أو فصل أو باب... من الكتاب يكون منسوباً إلى صاحبه، أي الذي كتبه، سيَّان عند كلِّ فصل منها أو في الفهرس. ولكن لأنَّ المؤلِّفين أكثر من ثلاثة اسعتيض عن الأسماء بعبارة التَّأليف الجماعي؛ مجموعة من... عدد من... نخبة من... وربَّما لا يكون المؤلِّفين متَّفقين في الأصل على التَّأليف المشترك للكتاب، وإنَّما اشتراك الموضوعات بسمة ما سمح لواحدٍ منهم، أو لناشر، أو لشخص ما.. أن يجمع هذه الموضوعات المشتركة ضمن كتاب واحد، ولهذا السَّبب ربَّما نجد بعض الكتب من هذا النَّوع محررة تحريراً أو إعداداً، فيكون المؤلِّف، أو عنصر المؤلف من التَّوثيق يحمل عبارة من قبيل: (إعداد فلان)، (إعداد وتقديم فلان)، (تحرير فلان)... وهلَّم جرًّا من هذه العبارات. ولذلك إذا كانت فصول الكتاب من الأنموذج رقم ٩ منسوبة إلى أصحابها كما في هذا الأنموذج جاز فيها وجهان من التَّعامل في التَّوثيق أوَّلهما ما خصصناه له قبل قليل، وثانيهما ما نعامل به هذا الأنموذج.

إنَّ توثيق هذا النَّوع من الكتب عمليًّا هو توثيق بحثين أو كتابين مرتبطين ببعضهما بأداة ربط خاصَّة هي التَّضمن، لأن أحدهما متضمن في الآخر، مع الانتباه إلى أنَّهما يشتركان بقسم من عناصر التَّوثيق هو النَّاشر ومكان النَّشر وتاريخه.. وهذا القسم المشترك لسنا مضطرين إلى تكراره، ومما يستوجبه المنطق في مثل هذه الحال أن تحدد هويَّة الكل كاملة، ويقتصر على ما لا يستغنى عنه في تحديد هويَّة الجزء. أي إنَّنا سنذكر مؤلف القسم الذي اقتبسنا منه وعنوانه، ونردفه بهويَّة الكتاب الموجود فيه، أي نوثق الكتاب الكل توثيقاً كاملاً، وهذا ما لا يختلف فيه عن قواعد التَّوثيق التي مرَّت بنا، ولكن لا بدَّ من أداة ربط تصل بين القسمين وأداة الربط المستخدمة في مثل هذه الحال هي كلمة

(ضمن)، وكلمة (ضمن) هذه تشبه تماماً الفاصلة، أو الواو، أو المنزلقة. كما لا بدَّ من مراعاة وضع الخطِّ تحت عنوان البحث أو الفصل، وكذلك تحت اسم الكتاب عندما يكون البحث بخط اليد، فإذا كان مطبوعاً وجب أن يكتب العنوانان بالخط العريض أو الغامق. ومن الجدير ذكره هنا أنَّه يمكن أن نلحق باسم الكتاب عبارة التَّأليف الجماعي ذاتها، أو المحرر، الموجودة على غلاف الكتاب، ويمكن إغفالها، فليس ثمَّة مشكلة تستحق الوقوف عندها في ذلك. ومن أمثلة هذا الأنموذج في التَّوثيق نذكر ما يلي:

أ . الدكتور عبد السلام العجيلي: **زقاق مسدود** . ضمن كتاب **القصَّة في سورية وفي العالم** . دار الفن الحديث العالمي . د.م . د.ت.

ب . جان وليام لابيير: **ما معنى الأيديولوجيا؟** . ضمن كتاب **الأيديولوجيات في العالم الحاضر** . ترجمة صلاح الدين برمدا . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٨٣م.

وقبل أن ننتقل إلى الأنموذج التَّالي من نماذج التَّوثيق تجدر الإشارة إلى أنَّ الموسوعات والمعاجم التي تقوم على هذا المبدأ من التَّبويب، أي أن يكون لكلِّ مؤلِّف مادتَّه المسماة باسمه، فيما لا يكون هناك اسم لمؤلف واحد للموسوعة، أو أن يكون لها محرر أو معد، أو أن يكون مجموعة من المؤلفين، نخبة.. طائفة... ولذلك فإنَّ توثيق هذه الموسوعات أو المعاجم هو الأسلوب المتَّبع في هذا الأنموذج من المراجع، وهذا مثال على ذلك:

. كميل الحاج: مادَّة **جمال** . ضمن **الموسوعة الفلسفيَّة العربيَّة** . المجلد الأَوَّل؛ الاصطلاحات والمفاهيم . معهد الإنماء العربي . بيروت . ١٩٨٦م.

والذي لا بدَّ من الإشارة له أخيراً أنَّه من الجائز أن نتعامل في توثيق هذا النَّوع من الكتب كما سنتعامل مع الأنموذج التَّالي (رقم١١)، ولكنَّ الأكثر استحساناً، والصَّواب في التَّعامل هو ما أوضحناه في هذه الفقرة.

١١ . توثيق كتاب لمجموعة مؤلِّفين مشترك

هذا الأنموذج من الكتب يشبه السَّابق من حيث المبدأ، ولكنَّه يفترق عنه في أنَّ مادَّة الكتاب هنا مادَّة مشتركة بين المؤلِّفين، أي إنَّنا عندما نقلب صفحات الكتاب لن ما نجد يدلُّ على من كتب كلَّ باب أو فصل أو فقرة ... وغالباً ما يوضع هذا النَّوع من الكتب من قبل فريق بحث علمي، أو أن يقوم مركز أبحاث، دار نشر، هيئة علمية، جمعيَّة... بتكليف عدد من الباحثين ببحث، أو تأريخ، أو دراسة... ظاهرة، أو موضوع ما، بغض النَّظر عن علمهم باشتراكهم في الموضوع أم لا. وعندما نكون أمام هذا النَّوع من الكتب فإنَّنا نوثقه كما نوثق كتاباً أنموذجيًّا عامًّا، مع استبدال اسم المؤلِّف المحدد بالعبارة الواردة على الكتاب الدالة على التَّأليف الجماعي من قبيل: جماعة من.. نخبة من.. فريق من.. قسم الدراسات.. مركز الدراسات.. وغير ذلك مما يدلُّ على القصد ذاته، ومن الأمثلة على ذلك:

. نخبة من الأساتذة المختصين: **تاريخ الأديب الغربي** . دار طلاس . دمشق . د.ت.

وكما اندرجت طائفة من الموسوعات والمعاجم في الأنموذج السَّابق من التَّوثيق بسبب قيامها على مبدأ الأنموذج السابق في التبويب، كذلك فإنَّ الموسوعات والمعاجم التي تقوم على مبدأ هذا الأنموذج، أي تجاهل أسماء المؤلفين لصالح الكتاب كله، أو لصاح اسم مشترك يدل على التَّأليف الجماعي، فإنَّها توثق على أساس مبدأ توثيق هذا الأنموذج، على النَّحو التَّالي:

. مجموعة من المختصين: **قاموس الفكر السياسي** . ترجمة الدكتور أنطون حمصي . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٩٤م.

١٣ . توثيق كتاب بناشرين في مكان

من الممكن أن يقوم ناشران معاً بنشر كتاب، فيحمل اسميهما معا، والاحتمال الذي يهمنا هنا أن يكون النَّاشران في مكان واحد. وهذه الحال هي الحال الأنموذجيّة ذاتها مع فارق صغير هو أنَّ العنصر الثالث من عناصر التَّوثيق، أي النَّاشر، عنصر مركب، يشبه كون الكتاب لمؤلفين. ولأنَّ النَّاشرين يمثلان عنصراً واحداً فإنَّه لا يجوز، أو لا يستحسن على الأقلِّ، الفصل بينهما بمعترضة. وفي الوقت ذاته لا يجوز ذكرهما من دون ما يصل أو يفصل بينهما، ولتحقيق ذلك يمكننا أن نستخدم الواو (و) للوصل، أو نستخدم الفاصلة (،) للفصل، ولكن استخدام الواو إن لم يؤدِّ إلى إشكال هنا فإنَّه سيؤدِّي إلى إشكال عندما نكون أمام ناشرين في مكانين من حيث أنَّ الجمع بالواو لا يفيد، لغة ومنطقاً، أيَّ تقديم أو تأخير. أمَّا استخدام الفاصلة فإنَّه مأمون النَّتائج إلى حدٍّ ما، ولكَّنا نؤثر على الفاصلة

استخدام علامة ترقيم مخصصة لهذا الغرض وهي المنزلقة (/) التي تستخدم في الأصل بوصفها علامة الكسر العشري، وعلامة النسبة المئويَّة إذا حصرت بين صفرين. وعلى الرُّغم من أنَّنا سنعتمد هذه المنزلقة لمثل هذه الحال فإنَّنا لا ننفي جواز استخدام الواو أو الفاصلة للغرض ذاته. ومثالنا على ذلك هذين الكتابين:

أ . دريني خشبة: **أَساطير الحب والجمال عند اليونان** . دار التَّنوير/ دار الأَبعاد . بيروت . ١٩٨٣م.

ب . ألبير باية: **أخلاق الإنجيل؛ دراسة سسيولوجيَّة** . ترجمة الدكتور عادل العوَّا . دار الحصاد/ دار كنعان . دمشق . ١٩٩٧م.

١٣ . توثيق كتاب بناشرين في مكانين

كما كان من الممكن أن يكون ناشرا كتاب موجودين في مكان واحد، فمن الممكن أيضاً أن يكونا في مكانين؛ سواء أكانا في دولة واحدة أو في دولتين. وتوثيق كتاب من هذا الأنموذج هو لا يختلف عن توثيق كتاب بناشرين في مكان واحد إلا في أنَّنا مضطرون إلى ذكر مكان النَّاشر الثَّاني، ليكون عنصر مكان نشر الوثيقة مركَّبا نفصل بين شقيه بالأداة ذاتها التي نفصل فيها بين النَّاشرين، وقد فضلَّنا لمثل هذه الحالة وضع المنزلقة (/)، شريطة مراعاة التَّرتيب والموالاة فنجعل المكان الأول للنَّاشر الأوَّل، والثَّاني للثَّاني. على أنَّه من الممكن أن نوثق كتاباً من هذا النَّوع بطريقة أخرى هي إلحاق كلِّ ناشر بمكانه شريطة الفصل بين النَّاشرين بمنزلة (/) لعدم جواز أو استحسان الفصل

بينهمـــا بمعترضـــة لأنَّهمـــا عنصـــر واحـــد، ولتبيـــان أنَّ هـــذا العنصـــر مـــن عناصـر التَّوثيـق مركـب. وعلـى ذلـك يكـون لـدينا الأنمـوذجين التَّـاليين في التَّوثيـق، يجـوز اتبـاع أيٍّ منهمـا ولكـن شـريطة التـزام الطَّريقـة الـتي نختارهـا طوال البحث:

أ . الجاحظ: **الحيوان** . تحقيق عبد السَّلام محمد هارون . دار الجيل/دار الفكر . بيروت/ دمشق . ١٩٨٨م.

ب . مجموعة مؤلفين: **الاستنساخ؛ جدل العلم والدِّين والخلاق** . دار الفكر . دمشق/ دار الفكر المعاصر . بيروت . ١٩٨٨م.

١٤ . توثيق كتاب بناشر في مكانين

يشبه هذا الأنموذج الأنموذج قبل السَّابق، أي رقم (١٢) من حيث التَّعامل في التَّوثيق، ولكن مع مراعاة الفرق بينهما وهو أنَّ العنصر المركب هنا المكان وقد كان في الأنموذج قبل السَّابق هو النَّاشر، ومثالنا على ذلك هو التَّالي:

. جيل دلوز: **المعرفة والسُّلطة مدخل لقراءة فوكو** . ترجمة سالم يفوت . المركز الثَّقافي العربي . بيروت/ الدَّار البيضاء . ط١، ١٩٨٧م.

على أنَّه لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّه من الممكن أن يكون لبعض النَّاشرين أكثر من عنوان أو مكان رئيس يضعه النَّاشر على كتابه، فإذا اتفق ووجدنا مثل هذه الحالة، وهي نادرة حتَّى الآن في العالم العربي، فإنَّنا نكتفي بذكر المكان الذي يرد أوَّلاً لأنَّه في الأغلب الأعم المكان الرئيس.

١٥ . توثيق كتاب بعدَّة ناشرين

إن كان من المرتقب أو المشتهر اتفاق ناشرين على نشر كتاب فإنَّه من حالات النُّدرة أن نجد كتاباً بأكثر من ناشرين، وفي حال كوننا أمام كتاب بأكثر من ناشرين فلسنا مضطرين إلى ذكر النَّاشرين كلِّهم ولاسيَّما إن زادوا على الثلاثة، وإنَّما المستحسن الاكتفاء بأي واحد من هؤلاء النَّاشرين لأنَّ أيَّ واحد منهم يفي بغرض التَّوثيق، ويفضل ذكر الأول إن ذكروا بالترتيب. على أنَّ الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّنا عندما نتحدث، في إطار التَّوثيق لاقتباس، عن ناشرين اثنين للكتاب، أو أكثر، فإنَّنا نقصد اشتراك النَّاشرين؛ مثنى أو جمعا، في طبعة واحدة للكتاب لا في أكثر من طبعة ذلك أنَّ لكلِّ طبعة توثيقها الخاص. ومن أمثلتنا على ذلك كتاب **المعجم الفلسفي** للدكتور **جميل صليبا** الذي اشترك في نشره خمسة ناشرين هم: الشركة العالميَّة للكتاب، ومكتبة المدرسة، ودار الكتاب العالمي، والدَّار الإفريقيَّة العربيَّة، ودار التَّوفيق. فإذا أردنا نذكر كلَّ النَّاشرين، سيَّان أكانوا في مكان واحد أم في أكثر من مكان لاستغرق ذلك منَّا بضع أسطر، ولم نزد القارئ، أو الذي يبحث عن الكتاب، بأيِّ فائدة عمَّا لو اقتصرنا على ناشر واحد، ولذلك قلنا يستحسن ذكر ناشر واحد فقط، ويستحسن أن يكون الأول، وبذلك يكون توثيق الكتاب وفق أحد الأنموذجين التَّاليين:

أ . الدكتور جميل صليبا: **المعجم الفلسفي** . الشركة العالميَّة للكتاب . بيروت . ١٩٩٤م.

ب . الدكتور جميل صليبا: **المعجم الفلسفي** . الشركة العالميَّة للكتاب وآخرون . بيروت . ١٩٩٤م.

١٦ . توثيق الموسوعات والمعاجم

الموسوعات والمعاجم على اختلاف أنواعها لا تخرج أبداً عن النَّماذج التي سبق الحديث فيها، ويمكن، على العموم، تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أوَّلها الموسوعة أو المعجم الذي وضعه مؤلِّف محدد أو اثنين أو أكثر بما يتفق مع ما ذكرنا عن كتاب لمؤلِّف أو أكثر، وفي هذه الحال نوثق المعجم أو الموسوعة كما وثَّقنا كتاباً من هذا النَّوع، ومثالنا على ذلك:

. الدكتور عبد الرَّحمن بدوي: **موسوعة الفلسفة** . المؤسسة العربيَّة للدراسات والنَّشر . بيروت . ١٩٨٦م.

على أنَّه قد يستحسن أن نردف اسم المعجم أو الموسوعة باسم المادة التي اقتبسنا منها، وهذا لا يكون إلا في أثناء التَّوثيق في حاشية البحث، لا في ثبت المراجع، الذي سيكون موضوع فصلنا التَّالي. وأيًّا كان الأمر إنَّ التوثيق في الحاشية، وفي كلِّ ما سبق من الحالات يجب أن يكون مشفوعاً برقم الصَّفحة التي اقتبسنا منها. وعند إضافة اسم المادة إلى اسم الموسوعة أو المعجم يمكن معاملة اسم الكتاب والمادة معاملة عنصر واحد نفصل بين شقيه بفاصلة منقوطة، أو معاملة عنصرين ونفصل بينهما بمعترضة لانتفاء اللبس. فيكون التَّوثيق على النَّحو التَّالي:

أ . زوني إيلي إلفا: **موسوعة أعلام الفلسفة** . مادَّة **بلوندل** . دار الكتب العلميَّة . بيروت . ١٩٩٢م.

ب ـ دينكن ميتشيل: **معجم علم الاجتماع؛ مادَّة الفرديَّة** ـ ترجمة ومراجعة الدكتور إحسان محمد الحسن ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٨٦م.

ثانيهما: أن تكون كلُّ مادَّة في الموسوعة أو المعجم منسوبة إلى كاتبها، ولا فرق في ذلك بين أن يذكر على الغلاف وصفحة العنوان عبارة: مجموعة من المؤلفين... أو نخبة... أو طائفة... أو غير ذلك مما يشبهه، وبين ألا تذكر مثل هذه العبارة، وقد مرَّ معنا في الأنموذج رقم (١٠) ما يشبه ذلك، وتوثيق هذا النَّوع من الموسوعات والمعاجم لا يفترق عن توثيق الأنموذج رقم (١٠) المخصوص لتوثيق (كتاب لمجموعة مؤلِّفين مخصص)، ومثالنا على ذلك:

ـ غانم هنا: **الكانطية الجديدة** ـ ضمن **الموسوعة الفلسفيَّة العربيَّة** ـ المجلد الثاني؛ المدارس والمذاهب ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٨م.

ثالثها: أنَّ تكون مواد الموسوعة أو المعجم غير منسوبة لكاتب، وهنا نجد أنفسنا أمام احتمالين، فإمَّا أن يذكر على الغلاف وصفحة العنوان أنَّ الموسوعة أو المعجم لمجموعة، أو عدد، أو نخبة... من المؤلفين، أو الباحثين... أو غير ذلك مما يشبه، ولا يذكر في الداخل ما يشير إلى من كتب كلَّ مادة. وإمَّا ألا يذكر شيء من ذلك في المكان المخصص للمؤلف، الذي يظل خالياً، ولا يشار كذلك في الدَّاخل إلى يدل على كاتب كلِّ مادَّة. فإذا أردنا أن نوثق ما حمل عبارة مجموعة من المؤلفين أو شبهها في حاشية

البحث تعاملنا مع الموسوعة أو المعجم كما تعاملنا مع الاحتمال الأول، أي كأن الموسوعة أو المعجم لمؤلِّف واحد، ويكون ذلك على النَّحو التَّالي:

. مجموعة من المختصين: **قاموس الفكر السياسي؛ مادة الجزاء** . ترجمة الدكتور أنطون حمصي . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٩٤م.

هذا التَّوثيق، مع ذكر رقم الصَّفحة، يكون في حاشية البحث، أمَّا في ثبت المراجع فلا نذكر اسم المادَّة، ونقتصر إلى ما بقي من عناصر التَّوثيق، كما في المثال التَّالي:

. لجنة من العلماء والباحثين: **الموسوعة الفلسفيَّة العربيَّة الميسرة** . دار الشعب/ مؤسسة فرانكلين . القاهرة . د.ت.

أمَّا إذا كانت الموسوعة مغفلة من العبارة الدالة على طبيعة التَّأليف إن كان لجماعة، أو فريق، أو مؤسسة... أو غير ذلك فإنَّنا نبدأ التَّوثيق بعنوان الموسوعة مباشرة، ونتابع التَّوثيق بشكل عادي تماماً، وكأن شيئاً لم يتغير، كما في المثالين التَّاليين؛ أولهما لتوثيق في الحاشية، وثانيهما لثبت المراجع:

أ . **المعجم الفلسفي المختصر؛ مادة طوباوية** . ترجمة توفيق سلوم . دار التَّقدم . موسكو . ١٩٨٦م.

ب . **الموسوعة الفلسفيَّة المختصرة** . ترجمة فؤاد كامل وآخرون . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . ١٩٦٣م.

ومما تجدر ملاحظته أنَّ ثمَّة كتب تحمل اسم موسوعة من باب التَّسمية التَّجاريَّة، أو الإعلانيَّة، أو غير ذلك، فيكون معنى الموسوعة هنا بمعنى الشمول في الموضوع لا بمعنى الموسوعة الاصطلاحي، وليس ثمَّة مشكلة توثيقيَّة في ذلك

فليس من الصَّعب إدراجها ضمن أيِّ نوع من النَّماذج السابقة، وغالباً ما تكون من باب الكتاب العادي بخصائص معينة.

١٧. توثيق كتاب مخطوط

إنَّ توثيق المخطوطات لا يختلف من حيث المبدأ عن توثيق أيِّ كتاب منشور، ولكنَّ مع بعض الفروقات الصَّغيرة، فمن النَّاحية الأولى، وبشكل عام، نجد أنَّ عناصر التَّوثيق هي ذاتها ما عدا سنة النَّشر التي لن تكون موجودة لأنَّ الكتاب غير منشور، أما العناصر الأخرى فلا تتغير من حيث الترتيب مع مراعاة أنَّ النَّاشر هو المكتبة التي يوجد فيها المخطوط، والمكان هو مكان المكتبة. وإذا كان من الممكن أن يقوم بنشر المكان ناشران فإنَّ ما يقابل ذلك في المخطوطات هو وجود نسخة أخرى مخطوطة في مكتبة أخرى، وفيما خلا ذلك فلا، حتَّى ولو كانت نسخة الكتاب المخطوط موجودة في أكثر من مكتبة، فإنَّ كلِّ قسم من المخطوط يعدُّ أثراً بحدِّ ذاته. وهذا ما سنفصِّل فيه عندما نتحدَّث عن تحقيق المخطوطات. والذي تجدر الإشارة إليه هنا أنَّنا لسنا مضطرين إلى الرُّجوع إلى المخطوطات إلا إذا لم تكن مطبوعة، أو كان تحقيقها سيئاً أو ناقصاً. أمَّا إذا كان التَّحقيق جيِّداً فالأفضل والأجدى هو الرجوع إلى النَّص المطبوع. وفي توثيق كتاب مخطوط، لدى الرُّجوع إليه في بحث ما، نقتصر على العناصر الأربعة السَّابقة، مضافاً إليها الرقم المصنفة فيه في المكتبة في المكان المخصص للتَّاريخ، وكذلك رقم الورقة التي اقتبسنا منها، ويغفل رقم الورقة من ثبت المراجع، فإذا كنَّا أما كتاب (ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدُّنيا) **لشهاب اليد أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي**، لعلمنا أنَّ

لهذا الكتاب عشر نسخ مخطوطة في أماكن مختلفة من العالم هي: نسخة دار الكتب ٨٤، ١٣١٢، ٤٦٩٧ أدب. ونسخة أسعد افندي ٢/٢٦٠٨. ونسخة سليم آغا ٩٤٨، ٩٤٩. ونسخة كوبربلي ١٢٣٩. ونسخة نور عثمانيَّة ٣٧٩٢. ونسخة ليبسك ٨٨٤. ونسخة برلين ٧٤١٧. ونسخة جوته ٢١٦٤. ونسخة فيينا ٤٠٦. ونسخة بطرسبورج ٢٨٤. فإنَّ الذي يعنينا منها هو فقط النُّسخة التي اعتمدنا عليها كما لو كانت طبعة من طبعات الكتاب، ويكون ذلك على أحد النَّحوين التَّاليين:

. شهاب الدين الخفاجي: **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدُّنيا** . نسخة مخطوطة موجودة في مكتبة برلين . برلين . مصنفة تحت الرقم ٧٤١٧.

. شهاب الدين الخفاجي: **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدُّنيا** . نسخة مخطوطة في مكتبة برلين . برلين . رقم ٧٤١٧.

١٨ . توثيق رسالة جامعيَّة

تقوم الرسالة الجامعيَّة، من حيث التَّوثيق، كأي أثر يراد توثيقه، على العناصر الخمسة: المؤلف واسم الرسالة والنَّاشر والمكان والتَّاريخ، ولكن مع بعض التَّغيير في طبائع العناصر الثلاثة الأخيرة. فالنَّاشر هنا هو الجامعة التي نوقشت فيها الرسالة، والمكان هو مكان الجامعة، وتاريخ النَّشر هو تاريخ المناقشة. والمألوف ألاَّ تشترك جامعتان أو أكثر في تبني رسالة جامعيَّة، وكذلك مكان المناقشة لن يكون أكثر من واحد، ولكن مع تطور التقنيات ووسائل الاتصال قد يغدو الأمران ممكنان، فإذا كنَّا أمام مثل ذلك عاملنا الجامعتين معاملة النَّاشرين لكتاب، وقد أبنا هذه الكيفيَّة، ولكنَّ الأحسن أنَّه

حيث يناقش صاحب الرسالة رسالته تكون الجامعة والمكان لأنَّه يتعذر وجود الطالب في مكانين في وقت واحد، اللهم إلا إذا كنا أما أحد احتمالين؛ **أولهما** أن تكون الجامعة التي سجلت الرسالة فيها غير الجامعة التي نوقشت الرسالة ذاتها، وبقرارها ذاته، فيها.و**ثانيهما** أن تناقش الرسالة على مرحلتين أو أكثر، في مكانين أو أكثر، فلا بدَّ في مثل ذلك من ذكر الجامعتين والمكانين، كما المثال الافتراضي التَّالي:

. ملهم السيد أحمد: **حاسبات دوال الصِّدق متعددة القيمة** . رسالة ماجستير نوقشت في جامعة العلوم التقنية بدمشق، وجامعة هارفاد بالولايات المتحدة، عام ٢٠٢٢م.

أما الرسائل الجامعيَّة العاديَّة فتوثق على أحد النَّحوين التَّاليين:

أ . عبد العزيز الخطيب: **اتِّجاهات تغير البنية الاجتماعيَّة في مدينة معضمية الشَّام؛ دراسة ميدانيَّة** . رسالة دكتوراه نوقشت في كلِّية الآداب بجامعة دمشق . دمشق . ٢٠٠١م.

ب . أَيمن بكيراتي: **الإيضاح في شرح المقامات للمطرزي؛ دراسة وتوثيق وتحقيق** . رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت في كليَّة الآداب بجامعة دمشق عام ١٩٩٥م.

١٩ . توثيق محاضرة

يشبه توثيق المحاضرة توثيق الرسالة الجامعيَّة تماماً إلا من ضرورة ذكر تاريخ المحاضرة بدقَّة، والسبب في ذلك أنَّ المحاضرة يمكن أن تلقى أكثر من مرَّة وفي أكثر من مكان، مما يعني إمكانية التعديل فيها أو الزيادة أو النقصان،

بينما الرسالة الجامعيَّة تناقش مرَّة واحدة، وفي مكان واحد مما يعني أن طالما هي رسالة جامعيَّة لن تعدَّل أو تنقص أو تزاد... وثمَّة أسباب أخرى يمكن عدُّها نافلةً إلى حدٍّ ما، ذلك أنَّ تأريخ المحاضرة باليوم، وربَّما باليوم والشهر، قد لا يكون متيسراً دائماً، ولن نعدُّ ذلك مشكلة كبرى لا يجوز تجاوزها، لأنَّه من الممكن الاقتصار على السَّنة في مثل هذه الحال. على أنَّه لا يجوز إغفال السَّنة، ولا الخطأ فيها، وإن وجد الشهر فهو أحسن، وإن كان اليوم فهو الأحسن، وهو الصواب. والذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّه إذا كانت المحاضرة في إطار فاعليات مؤتمر، أو ندوة، أو مناسبة تاريخيَّة أو ثقافيَّة.. فيستحسن أن يشار إلى ذلك. ومثالنا على ذلك هو الأنموذجان التَّاليان:

أ . الدكتور بديع الكسم: **الثقافة القومية والثقافة الإنسانيَّة** . محاضرة ألقيت في قاعة المحاضرات بالمركز الثقافي العربي . اللاذقيَّة . بتاريخ ١١/٢/١٩٦١م.

ب . فاليري جونزاليس: **الفضاء في العمارة الإسلاميَّة** . محاضرةٌ أَلقيت في قاعة المحاضرات بمكتبة الأَسد الوطنيَّة بدمشق يوم الأَربعاء ١٥/١/١٩٩٧م، ضمن فعاليَّات النَّدوة الدُّوليَّة الأُولى لفنون الزَّخرفة الإسلاميَّة الآرابيسك.

٣٠ . توثيق بحث في مجلة

توثيق مقبوس من مجلة يشبه في مبدأه توثيق كتاب لعدة مؤلفين مخصص (الأنموذج رقم ١٠)، وكذلك الحالة الثَّانية من الموسوعات والمعاجم (الأنموذج

رقم ١٦)، ولكن مع إضافة عنصر جديد هو رقم العدد الذي اقتبسنا منه، وهذا ما يستحقُّ بعض التَّوضيح.

من نافلة القول إنَّ المجلة تصدر شهريًّا أو دوريًّا، وهي بمعنى من المعاني تشبه أن يكون كلُّ عدد منها كتاباً مستقلاً بعدَّة مؤلفين، وموضوعات متعددة، ولو أريد لها ذلك، أي أن تكون كتاباً، لصدرت مرة واحدة فقط، ولما كان ثمَّة ما يوجب أو يسوغ صدروها دوريًّاً وربطها مع بعضها بتسلسلٍ رقمي. ولذلك نقول إنَّها تزيد على الكتاب في أنَّ لها أهدافاً غير أهداف الكتاب، وخطًّا فكرياً وإداريًّا وشكليًّا خاصًّا يميزها عن الكتاب وعن غيرها مما يناظرها.

ومن البداهة بمكان أنَّه لا يجوز تكرار أرقام أعداد المجلة، فالرقم (٦٩) مثلا يكون مرة واحدة، وفي هذه الحال فإنَّ المنطق يقتضي أنَّه من الجائز الاستغناء عن السَّنة التي صدر فيها لأنَّه لن يكون هناك أكثر من عدد من المجلة يحمل الرقم ذاته، ولا بأس في هذا الاستغناء في حقيقة الأمر، أي إنَّه جائز. ولكنَّ الأكثر صواباً هو إلحاقه بالسَّنة، والزيادة في الصَّواب متأتية من أمرين **أولهما** أنَّ بعض المجلات تعمد إلى ترقيم أعدادها بشكل سنوي من الواحد إلى الإثني عشر، فيكون تكرار الأرقام متحققاً مرات كثيرة. و**ثانيهما** أنَّ معظم المجلات يستمر صدورها عشرات السنين، ومن ثمَّ فإنَّ تحديد السَّنة يحصر فترة البحث عنها، ويحدد فترتها الزمانيَّة. أمَّا سبب عدم عدِّ رقم عدد المجلة والسنة عنصراً واحداً فهو أنَّ كلاًّ منهما يكافئ الآخر، ويمكن في بعض الحالات أن يغني أيٌّ منهما عن الآخر. وأمَّا العناصر الأخرى فلا بدَّ من

ذكرها اللهم إلا النَّاشر إن لم يكن هناك ناشر كما هو الحال في بعض المجلات، ولتوضيح ذلك لدينا الأمثلة التَّالية لأكثر من حالة:

أ . عزَّت السَّيد أحمد: **التَّوحيدي مؤسساً لعلم الجمال العربي** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٣٣٤ . ١٩٩١م.

ب . أَندريه جيد: **كورديون** . ترجمة رمسيس عوض . ضمن مجلة **القاهرة** . الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب . القاهرة . العدد ١٦٢ . مايو/أَيَّار ١٩٩٦م.

ج . زاهد روسان: **مقولة أسلوب المعاش عند ابن خلدون** . ضمن مجلة **الباحث** . بيروت . العدد ٣٧ . ١٩٨٥م.

٢١ . توثيق مقبوس من جريدة

لا يختلف توثيق الجريدة عن توثيق المجلة اللهم إلاَّ في أنَّ رقم عدد الجريدة وتاريخ صدورها متساويان تماماً في الوظيفة، إلى درجة أنَّه يمكن تماماً الاقتصار على أحدهما من دون الآخر، أي يمكن ذكر رقم العدد من دون ذكر التَّاريخ، ويمكن الاكتفاء بذكر التَّاريخ من دون ذكر رقم العدد، من دون أن يقدِّم ذلك أو يؤخِّر من النَّاحية الوظيفيَّة. ولكن شريطة الانتباه إلى أنَّ التَّاريخ المقصود هو التَّاريخ الدقيق باليوم والشهر والسَّنة. وهذا ما لا يمكن التَّنازل عنه حتَّى مع تطور التقنيات المعلوماتيَّة، لأنَّ الرجوع إلى أي عدد من الجريدة؛ تقنياً أو يدويًّا، يقتضي الدِّقة التَّامَّة في أحد العنصرين على الأقل، ولذلك كان من المستحسن، ومن الأكثر صواباً ذكر رقم العدد وتاريخه بدقَّة. أمَّا العناصر الأخرى فإنَّ ما يجوز الاستغناء عنه منها هو النَّاشر فقط حتَّى ولو

كان مذكوراً. وعلى العموم غالباً ما تغفل الجرائد أسماء ناشريها، أو أنَّها تكون مرتبطة بالدولة، أو بشخص هو صاحبها، أو بمؤسسة، أو شركة، أو حزب... وهلمَّ جرًّا، ومعظم ذلك مما لا يستدعي ذكر اسم النَّاشر إلا لضرورة.

والذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّه من الممكن، وكثيراً ما يكون ذلك، أن توجد موضوعات في الجرائد لا تحمل أسماء كتَّابها، وقد نضطر إلى الاعتماد عليها والاقتباس منها، فإذا ما تعرضنا لمثل ذلك فإنَّنا نبدأ التوثيق بالعنصر الثاني لعدم وجود الأول إذا كنا نوثق في الحاشية، أمَّا في ثبت المراجع فالأحسن والمتبع أن نتجاهل عنوان الموضوع ونبدأ باسم الجريدة ونتابع عناصر التوثيق. وفيما يلي بعض النماذج:

أ . نجاة قصاب حسن: **الفلسفة والحياة؛ حول محاضرة الأستاذ بديع الكسم** . ضمن جريدة **النَّقاد** . دمشق . العدد ١٥٦ . الأحد ١٥ شباط ١٩٥٣م.

ب . د. عماد فوزي شعيبي: **المثقفون الاستبداديون** . ضمن جريدة **الثورة** . دمشق . العدد ١٣٦٦ . السَّبت ٢٠٠٠/١٢/٣٠م.

ج . **شركة كويتيَّة تموِّل مشاريع نفطيَّة في زيمبابوي** . ضمن جريدة **الزَّمان** . لندن . العدد ٧٧٥ . يوم الاثنين ٢٠٠٠/١١/١٣م.

٢٢ . توثيق نشرة أو بيان

يختلف توثيق مقبوس من منشور أو بيان عن توثيق ما سبق من كتاب أو مجلة... في أنَّ المنشور قد يكون صفحة واحدة أو بضع صفحات، وربَّما

كرَّاساً صغيراً... ليس له مؤلف مسمَّى، ولا ناشر بالمعنى الاصطلاحي لأنَّه يوزع مجاناً، وغالباً ما تندمج فيه هوية المؤلف بالنَّاشر الذي غالباً ما يكون منظمةً، أو حزباً، أو جمعيةً، أو مؤسسةً، أو وزارةً، أو سفارةً، وقلما يكون شخصاً. وكثيراً ما يكون المنشور من غير تحديد المكان. وعلى الرُّغم من افتراض تأريخه فإنَّه قد يغفل ذلك في بعض الأحيان... وهذا كلَّه مما يقرِّب إلى الظَّن أنَّ توثيق المنشور أو البيان يشكِّل مشكلة كبيرة، وليس الأمر في حقيقته كذلك، لأنَّ العناصر التَّوثيقيَّة المتوافرة على المنشور هي التي تحدد كيفيَّة توثيقه، ولن تزيد هذه العناصر بحال من الأحوال عن النَّماذج التي سبق الحديث فيها، ومن ثمَّ فإن توثيق أيِّ منشور أو بيان لن يخرج عن تلك النَّماذج. هذا إلى جانب كوننا أمام أكثر من خيار في توثيق ما اقتصر منها على بعض العناصر التَّوثيقيَّة، وهذا في حقيقة الأمر مرتبط بما توفر من العناصر في المنشور، ولننظر في المنشور التَّالي كيف يمكن أن يوثق:

أ . السفارة الألمانية الديمقراطية بدمشق: **جمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٩٨٥م؛ حقائق وأرقام**.

ب . **جمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٩٨٥م؛ حقائق وأرقام** . السفارة الألمانية الديمقراطية بدمشق.

ج . **جمهورية المانيا الديمقراطية ١٩٨٥م؛ حقائق وأرقام** . السفارة الألمانية الديمقراطية . دمشق.

هذا الأنموذج واحد من مئات الآلاف من المنشورات أو البيانات أو التقارير...التي لن تخرج، غالباً عن الأطر التي تحدَّثنا فيها. ولكن لا بدَّ من

الإشارة هنا إلى أنَّنا نستحسن البدء بصاحب النشرة أو البيان الذي هو الجمعيَّة أو الحزب أو الوزارة... قياساً على توثيق كتاب لمجموعة من المؤلِّفين، وهذا ما يفيدنا في ترتيب الوثيقة في ثبت المراجع. وفيما يلي بعض النَّماذج التي سنوثقها وفق الصحيح الممكن من الاحتمالات:

أ /١. مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: **ورقة معلومات ١٩٩٧م**.

أ /٢ . **ورقة معلومات ١٩٩٧م** . مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أ /٣ . **ورقة معلومات ١٩٩٧م** . نشرة صادرة عن مفوضيَّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ب /١ . القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي: **حول التَّطورات الأخيرة في إريتيريا** . دمشق . ١٢/٢/١٩٧٥م.

ب /٢ . **نشرة حزبية حول التَّطورات الأخيرة في إريتيريا** صادرة عن القيادة القوميَّة لحزب البعث العربي الاشتراكي . دمشق . ١٢/٢/١٩٧٥م.

٢٣ .توثيق مقبوس خبري

قَدْ يضطر الكاتب أو الباحث، أو يحتاجُ إلى نصٍّ منقول عن وسيلة إعلام خبرية منشورة غير مطبوعة مثل المذياع أو التلفزيون أو وكالة أنباء، ويكون النص المقبوس مما ينبغي توثيقه لواحد أو أكثر من أسباب التوثيق الَّتي سلف ذكرها في الفصل السابق.

إذا نظرنا في عناصر توثيق مقبوس من هذه الحال وجدنا أنَّها لا تختلف في مبدئها عن غيرها من حالات التوثيق، فمصدر الخبر سيكون بمكانة المؤلف، وعنوان الخبر إن كان له عنوان أو ما كان في حكمه مع طبيعة إعلانه بمكانة الكتاب أو الوثيقة، والناشر والمكان سيكونان في الأغلب مندمجان مع المصدر الذي هو الإذاعة أو التلفزيون أو وكالة الأنباء، لأن اسم هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك سيحدِّد ضمناً أو لفظاً ناشر الخبر ومكانه، ويبقى التاريخ الذي يجب ذكره كاملاً.

أ /١. **وكالة الأنباء السورية** . دمشق . ١١ /١١/ ٢٠٠١م.

أ /٢ . **سانا (وكالة الأنباء السورية)** . دمشق . ١١/١١/ ٢٠٠١م.

ب . قناة أبو ظبي الفضائية: **نشرة الأخبار** . ٢٠٠٢/٢/٢م[١٠].

ج . إذاعة القدس . **برنامج مع الانتفاضة** . ٢٠٠١/١/١م.

ورُبَّما يكون للخبر أو المعلومة الموثقة طبيعة أُخْرَى تستحق توثيقاً آخر، وهذا ما يكون في المعلومات أو الأفكار (المقبوسات) الصادرة عن شخصيات فكرية أو سياسية أو غير ذلك في إطار لقاء أو برنامج محدد. فإذا كنا أمام مثل هذه الحال فهذا يعني أنَّنا أمام حالة توثيق عادية أو أنموذجية إلى حدٍّ كبير، وتوثيقها هو التَّالي:

. أحمد منصور: **برنامج بلا حدود؛ لقاء مع توماس بوشاري** . محطة الجزيرة الفضائية . يوم الأربعاء ١٧ / ١/ ٢٠٠١م

(١٠) . إذا لم يذكر الخبر إلا مرة واحدة فينبغي تحديد النشرة الإخبارية الَّتي ورد فيها الخبر مع النشرة من دون فصل.

من الممكن أن يتم التوثيق بطرق أُخْرَى لن تكون بعيدة عن هذه المعطيات، وقد لا يكون هناك مشكلة إذا كان ثَمَّةَ اتساق وصواب في توثيق الخبر، ولكن في الوقت ذاته قَدْ يكون هناك مشكلة، ولذلك من الأفضل الاتفاق على مبدأ توثيقي واحد تحاشياً للبس والخطأ.

٢٤ـ توثيق مقبوس من قرص مدمج

بدأت بالانتشار والذيوع، في السنوات الأربع الأخيرة تحديداً من القرن العشرين، طريقة، بل طرائق جديدة في نقل المعلومات والأفكار... ونشرها، منها الأقراص المدمجة CD، أو الأقراص الليزريَّة التي يتَّسع الواحد منها كمًّا هائلاً من المعلومات المكتوبة يصل إلى أكثر من ستمئة وخمسين كتاباً حجم الواحد منها أكثر من ألف صفحة، أو نحو ثلاثة آلاف وخمسمئة صفحة حجم الواحد منها نحو مئتي صفحة. وفي السَّنة والأخيرة من الأخيرة من القرن العشرين أُعلن عن اختراع نوع جديد من الأقراص الليزرية، لم ينتشر حتَّى الآن، هو المسمى بـ DVD الذي تفوق سعته نحو ثمانية أضعاف النوع السابق، أي إنَّه يتسع أكثر من ٢٥٠٠٠ كتاباً.

من البداهة بمكان أنَّ الأقراص المدمجة لم تخترع لتتسع هذا الكمَّ الهائل من الكتب، وإنَّما الذي أخذ بعين النَّظر هو أن تتسع كمًّا هائلاً من المعلومات، والمعلومات، بالمعنى الاصطلاحي المعاصر ولا سيما في إطار الحاسبات، ليست فقط هي النُّصوص المكتوبة، وإنَّما تتجاوز ذلك إلى البرمجيات بأنواعها، والصور الثابتة والمتحركة، والصوتيات... وكلُّ ذلك مما يمكن تحميله على الأقراص المدمجة بكميات تتفاوت تبعاً لدقَّة أدائها

وظهورها، فكلما ازدادت الدِّقة أكثر احتاجت إلى مساحة أكثر من القرص، أي قلَّت الكميَّة المحمولة على القرص.

إنَّ هذا التَّنوع في إمكانات تحميل المعلومات على القرص المدمج، وأنواعها، قد دفع المبرمجين والنَّاشرين إلى استنفاد أو استثمار هذه الإمكانات بما أمكن من وسائل التَّوضيح والمساعدة والتَّيسير، وتغطية أو عرض الموضوع أو المادة المقدمة للمتلقي من مختلف الجوانب التي يحتملها أو يحتاجها؛ المكتوبة، والمسموعة، والمرئيَّة... إضافة إلى إمكانات البحث والإحصاء والتجميع والتَّقسيم والتَّصنيف... ولذلك كانت الموسوعات هي الأوفر نصيباً من التحميل على الأقراص المدمجة في البداية، ثمَّ أخذت أنواع أخرى من الكتب طريقها إلى هذه الأقراص.

وعلى هذا الأساس فإنَّ الكتب المحمولة على الأقراص المدمجة، أيًّا كان نوعها، لا تختلف من حيث القيمة العلميَّة عن الكتب العاديَّة، ويمكن الاعتماد عليها كما يمكن الاعتماد على أي نص منشور بأي طريقة من طرق النَّشر، وإن لم ينتشر مثل هذا النَّوع من الاقتباس والتَّوثيق حتَّى الآن.

لا تختلف عناصر توثيق القرص المدمج عن عناصر توثيق أي نصٍّ منشور من النَّصوص التي سلف الحديث فيها، وربما نجد أنفسنا أمام أكثر حالة من حالات التَّوثيق كما مرَّ معنا من نماذج سابقة، وربما تزيد عليها أيضاً، ولكنَّها مهما كثرت ستظل تدور في إطار ما سبق وتحدَّثنا فيه من نماذج؛ فقد يضم القرص المدمج كتاباً واحداً، وقد يضمُّ موسوعةً، وقد يضمُّ كل أو بعض مؤلفات مفكَّر واحد،

وقد يضمُّ مجموعات مؤلفات تدور في إطار موضوع واحد... وقد يكون المؤلف واحداً أو اثنين أو مجموعة. وقد يكون النَّاشر واحداً أو أكثر... وقد تظهر على القرص المدمج معلومات تبدو أساسيَّة دون نحتاج إليها في التَّوثيق كواضع البرنامج، أو الموزع أو المساهم المالي... أو غير ذلك من المعلومات. فإذا أردنا أن نوثِّق مقبوساً من قرص مدمج اقتصرنا على ما لا يمكن الاستغناء عنه من عناصر التَّوثيق، مع مراعاة الحالات الخاصَّة إن وجدت، مع الانتباه إلى أنَّنا لسنا مضطرين إلى ذكر أرقام الصفحات هنا، لوجود آليَّة تقنية في البحث تستغني عن أرقام الصفحات حتَّى في حال وجودها، ولا بأس من ذكرها على كلِّ حال. وفيما يلي بعض النماذج التَّوضيحيَّة، وهي كلها صحيحة عندما تكون في الحاشية، أمَّا في ثبت المراجع فيفضل اختيار ما يبدأ باسم الشركة المنتجة أو المؤلف:

أ /١ . شركة العريس للكمبيوتر: **موسوعة الشعر العربي** . قرص مدمج.

أ /٢ . **موسوعة الشعر العربي** . قرص مدمج . شركة العريس للكمبيوتر.

ب/١ . صخر: **موسوعة الحديث الشريف** . الإصدار ١,٢ . قرص مدمج . الحديث (للبخاري مثلاً).

ب/٢ . البخاري: **الصحاح** . ضمن **موسوعة الحديث الشريف** . الإصدار ١,٢ . قرص مدمج . صخر .

٣٥ . توثيق مقبوس من الشابكة (Internet)

دخلت الشابكة[11] أو شبكة المعلومات الدُّوليَّة. Internet مجال الاستثمار الشَّخصي مع العشريَّة الأخيرة من القرن العشرين، بعدما كانت في الأصل حكراً على المخابرات الأمريكيَّة قبل ذلك بنحو ربع القرن. وتقوم الشابكة على تخزين المعطيات والمعلومات في ملفات حاسوبيَّة يحمل كل منها، أو كلُّ نوع منها اسماً خاصًّا يعدُّ مفتاحاً للدخول إلى الملف والإطلاع على هذه المعلومات، ومع تطور الشَّابكة ودخولها دائرة الاستثمار الشَّخصي صار من الممكن لأيِّ مستثمر أن يتخصص بموقع. Wipset يعرض من خلاله ما يشاء من المعطيات والمعلومات، وغالباً ما يكون أصحاب المواقع هم: شركات، منظمات، جمعيات، ناشرون، صحف، مؤلفون، صحافيون، مكتبات... لأنَّ هؤلاء، ومن شابههم، هم الذين يسوقون، أو يريدون تسويق معلومات معينة. أمَّا المتلقون، الذين يريدون فقط الإطلاع والمعرفة عن طريق الشَّابكة فيمكنهم الاشتراك فقط للدخول إلى الشَّابكة، وفق وآلية معينه، واستعراض المعلومات التي يريدون.

ولكنَّ المشكلة الحقيقية التي تعترضنا هي أنَّ التَّعامل مع الشَّابكة. Internet محفوف بكثير من المخاطر من جهة أنَّ هذه الشَّابكة أصبحت ساحة حربٍ جديدةٍ بَيْنَ الأطراف المتحاربة، أو المتصارعة، أو المتنافسة... وهذه الحرب ذات أكثر من سلاح، فمنها الدُّخول على المواقع وتخريبها، ومنها وهو الأخطر على المتلقي بثُّ المعلومات المشوهة (بفتح الواو وبكسرها)، وهذا ليس بالجديد من حيث المبدأ، ولكنَّه عندما يكون على

([11]) . الشابكة هو الترجمة التي اعتمدها مؤخراً اتحاد مجامع اللغة العربية لكلمة (Internet).

شبكة المعلومات فإنَّه مدى فاعليته يزداد آلاف الأضعاف، بمعنى أن المعلومات التي يمكن أن نحصل عليها ليست موثوقة بالضَّرورة. ومن مشكلات التَّوثيق عن الشَّابكة أنَّ أسماء المواقع قابلة للتَّغير، وقابلة للإلغاء، وقابلة للتَّعديل الجذري من دون ما يشير إلى ذلك أو يضبطه. ومن المشكلات التي يمكن أن تضاف إلى ذلك أنَّ الشَّابكة أو شبكة المعلومات الدوليَّة المعروفة بـ Internet لن تكون الوحيدة خلال الفترة القادمة. وكذلك فإنَّ التَّسميات المقتصرة الآن على الحرف اللاتيني، وتحديداً الإنجليزي، ستكون بكل اللغات تقريباً(١٢).

وأيًّا كان الأمر، لا يوجد ما يمنع من الاقتباس عن شبكة المعلومات الدوليَّة، فإذا ما كنَّا أمام هذا النَّوع من الاقتباس فإنَّ العناصر التي يجب ذكرها هي اسم الشَّابكة، واسم الموقع، والعنوان الفرعي ضمن الموقع إن كان موجوداً، ومن الأحسن ذكر التَّاريخ. وفيما يلي بعض النَّماذج التَّوضيحيَّة:

أ . نقلاً عن الشَّابكة: http://www.awu-dam.com

ب . نقلاً عن الشَّابكة: http://www.naseej.com

ج . نقلاً عن الشَّابكة: http://www.arabvista.com

---

(١٢) . استطاع شابان عربيان من اليمن اختراع محرك أقراص سمي بـ محرك الأقراص الصوتي، الذي يستطيع تحويل الأحرف المكتوبة بأيِّ لغة إلى لغة الحاسوب والدخول إلى الموقع المحدد بأي لغة كانت (اللغات المبرمجة حتَّى الآن أربعون لغة)، وقد وصفت محطة الـ CNN هذا الاختراع بأنَّه ثاني أهم اختراع في القرن العشرين.

٣٦ . بعض الحالات الخاصَّة

تكاد تكون النماذج السَّابقة شاملة لما يمكن أن تكون عليه المنشورات، إلا من بعض الحالات الخاصَّة التي يمكن أن نجدها في أي من النماذج السابقة باستثناء الأربعة الأخيرة. ولذلك فضلنا الحديث عنها بوصفها حالات خاصَّة لا نماذج. ويصعب القول إنَّ هذه الحالات هي ثلاث أو أربع أو أقل أو أكثر، فهي حالات خاصَّة، وسنسعى هنا إلى أن نحصر ما استطعنا منها، مما نراه ضروريًّا.

أولاً: أوَّل هذه الحالات أن يكون الكتاب عدَّة أجزاء، ويمكن أن تسمى مجلدات وهذا كثير، أو أقسام وهذا نادر. واسم الكتاب هنا يظلُّ واحداً من دون أي تغيير على كلِّ الأجزاء. إنَّ المعطى، أو العنصر الجديد لدينا هنا هو الجزء، والجزء بمنزلة الكتاب، ولذلك اختار بعضهم أن يضع كلمة الجزء مع ملحقها بعد اسم الكتاب مباشرة، بوصفها عنصراً، أو جزءاً من اسم الكتاب. أي إمَّا أن يفصل بينها وبين اسم الكتاب بمعترضة، أو بما يفصل أو يصل بين قسمي العنصر؛ الفاصلة، الفاصلة المنقوطة. ونحن نميل إلى الفصل بالمعترضة لسببين أولهما أنَّ الجزء بمنزلة الكتاب الجديد، وثانيهما أنَّنا نجد في بعض الحالات الخاصَّة من الكتب ما يدعونا إلى استخدام الفاصلة أو الفاصلة المنقوطة في أسماء الكتب المركبة مثلاً. وذهب بعض آخر إلى وضع كلمة جزء مع ملحقها قبل رقم الصَّفحة، وهذا هو الأصح لاقتران رقم الصفحة بالجزء. وربما وجدنا بعض الخلاف فيما يفصل بين الجزء ورقم الصَّفحة، ولكنَّ الأفضل هو الفصل بالمعترضة، وإن لم يكن فبالفاصلة

المنقوطة. وثمَّة خلاف شكليٌّ بين أن تُكتب الجزء وملحقها، أو نظائرها وملحقاتها، اختصاراً وعدداً أي؛ (ج٣ مثلاً)، أو كتابةً مثل؛ (الجزء الثاني مثلاً)، وكذلك (ق) اختصاراً لقسم، و(م) أو (مج)[١٣] اختصاراً لمجلد، وكلاهما صواب. ومما يجدر الانتباه إليه عند توثيق كتاب بأجزاء أنَّه من الممكن أن يكون كل جزء بتاريخ خاص به. ومثالنا على هذا النَّوع:

أ/١ . ابن الأثير: **الكامل في التَّاريخ** . دار صادر . بيروت . ١٩٧٩م . ج١.

أ/٢ . ابن الأثير: **الكامل في التَّاريخ** . الجزء السادس . دار صادر . بيروت . ١٩٧٩م.

ب . مالكولم برادبري وجيمس مكفارلين: **حركة الحداثة** . ترجمة عيسى سمعان . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٩٨م . ج٢.

ثانياً: ومن الحالات المألوفة في الكتب الموزعة على أجزاء أن يخصَّ كلِّ جزء بزيادة في العنوان، غالباً ما تكون لاحقة مضافة إلى العنوان الأصلي، أو العام، ولا يختلف مكان الجزء هنا عن الحالة السابقة، ولعله من المستحسن إضافة الزيادة على العنوان إلى التَّوثيق عند الجزء كما في المثالين (أ/١)، و(أ/٢) التَّاليين مع إمكان الاستغناء عنها. وضرورة إضافة هذه الزيادة في بعض الحالات كما في المثال (ب/١) و(ب/٢) التاليين:

---

(١٣) . مما تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ كلَّ الاختصارات المستخدمة في التَّوثيق متفق عليها، من مثل: ص للصفحة، ج للجزء... إلا المجلد فبعض يستخدم (م) وبعض يستخدم (مج)، ولا بأس في كليهما، والأكثر استخداماً هو (مج). والأحسن من ذلك كلِّه أن يسبق البحث بما يوضح معاني الاختصارات إن كان ثمة اختلاف عن الشائع.

أ/١ . كارل لوفيت: **من هيجل إلى نيتشه** . الجزء الأول؛ التَّفجر الثوري في فكر القرن التَّاسع عشر . ترجمة ميشيل كيلو . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٨٨م.

أ/٢ . كارل لوفيت: **من هيجل إلى نيتشه** . ترجمة ميشيل كيلو . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٨٨م . ج٢.

ب/١ . حسن حنفي: مادة **إيمان** . ضمن **الموسوعة الفلسفية العربيَّة** . المجلد الأول؛ الاصطلاحات والمفاهيم . معهد الإنماء العربي . بيروت . ١٩٨٦م.

ب/٢ . أحمد عبد الحليم عطية: مادة **خير** . ضمن **الموسوعة الفلسفية العربيَّة** . معهد الإنماء العربي . بيروت . ١٩٨٦م . ج١؛ الاصطلاحات والمفاهيم.

ثالثاً: الحالة الثَّالثة من الحالات الخاصَّة في تنوع عناصر التَّوثيق هي وجود بعض من الكتب أو المجلات منقسمة إلى مجلدات أو أجزاء أو أقسام، وكلٌّ واحدٍ منها، أو بعض منها، ينقسم أيضاً إلى أقسام أو أجزاء، شريطة استقلال كلٍّ منها بغلاف خاص، أي أن يكون فيما يصحُّ أن يسمَّى كتاباً.

أ . د. علي أسعد وطفة: **الطموحات السياسية وأبعادها القومية والاجتماعيَّة** . ضمن مجلة **عالم الفكر** . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . مج٢٩ . العدد ٤ . ٢٠٠٠م.

ب . رومان ياكوبسون: **علم اللغة** . ترجمة أنطون مقدسي . ضمن كتاب **الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعيَّة** . القسم

الأول؛ العلوم الاجتماعية . المجلد الثاني . وزارة التَّعليم العالي . دمشق . ١٩٧٦م.

رابعاً: ثمَّة حالة خاصَّة أخرى في تحديد عناصر توثيق المرجع، والكتاب بشكل خاص، هي أن يكون منتظماً ضمن سلسلة معينة، والسلاسل التي تنتظم الكتب ثلاثة أنواع؛ **أولها** لا مسوغ للتعرض فيه لنوع السلسلة ولا لرقم الكتاب فيها. **وثانيها** ما يجوز فيه الوجهان؛ إثبات نوع السلسلة ورقم الكتاب فيها، وإغفال السلسلة ورقم الكتاب. **وثالثها** ما يستحسن فيه ويفضل إثبات نوع السلسلة ورقم الكتاب فيها.

النَّوع الأول هو ما نلاحظه عند كثير من النَّاشرين الذين يلجؤون إلى تصنيف إصداراتهم تحت عناوين كبرى، أو سلاسل من قبيل: موسوعة الدراسات الجماليَّة، دراسات، دراسات تربوية، روايات، سياسة، تراث... وهلمَّ جرًّا. وعلى الرُّغم من حمل كلِّ كتابٍ رقماً يدل على ترتيبه من السلسلة، فإنَّه من غير الملزم، ومن غير المؤثِّر، أن نبين نوع السلسلة وموقع الكتاب منها، سيَّان كانت السلسلة لواحد أو أكثر.

النَّوع الثاني، ما يستوي فيه ذكر السلسلة والرقم، مع عدم ذكرهما. ولا يوجد هنا ما يستند إليه لتفضيل أيٍّ منهما سوى الحالة التي نكون أمامها، والتَّقدير الشخصي. ولكنَّ لأنَّ عناصر توثيق الكتاب/ الحالة الأخرى تغني في تحديد هويَّة الكتاب المرجع وتكفي، فإنَّنا نفضل عدم ذكر السلسلة ورقم الكتاب، تخفيفاً من عبء التَّوثيق. ومن الأمثلة على ذلك؛ سلسلة الألف كتاب، والألف الثانية.. للهيئة المصرية العامة للكتاب، وسلسلة قضايا

وحوارات النَّهضة العربية **لمحمد كامل الخطيب** عن وزارة الثقافة بدمشق. فإذا أردنا أن نذكر السلسلة ورقم الكتاب ذكرنا ذلك بين قوسين وفصلنا بينهما بمعترضة، وألحقناهما بالنَّاشر مباشرة[١٤] ويستحسن الفصل بينهما بفاصلة منقوطة عوضاً عن المعترضة للربط بين السلسلة وناشرها. وفيما يلي كتابان لكلٍّ منهما توثيقان؛ أولهما (أ/١، ب/١) مع السلسلة ورقم الكتاب، وثانيهما (أ/٢، ب/٢) بالاستغناء عن هذا العنصر.

أ/١ . رئيف خوري: **بعض الأصالة العربيَّة يا أصحاب الشعر الحديث** . ضمن كتاب **نظريَّة الشعر** . ج٥؛ مرحلة مجلة شعر . القسم الثاني . تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب . وزارة الثقافة؛ (قضايا وحوارات النَّهضة العربي . الكتاب٢٢) . دمشق . ١٩٩٦م.

أ/٢ . رئيف خوري: **بعض الأصالة العربيَّة يا أصحاب الشعر الحديث** . ضمن كتاب **نظريَّة الشعر** . ج٥؛ مرحلة مجلة شعر . القسم الثاني . تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب . وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٩٦م.

---

[١٤] . قد يعترض بعض، أو يتساءل عن سبب إلحاق هذا العنصر؛ السلسلة ورقم الكتاب، بالنَّاشر دون سواه، كالمؤلف، أو اسم الكتب... وليس التساؤل والاعتراض والنقد فقط أموراً مشروعة، بل إن حرِّية اختيار مكان هذا العنصر أمر مشروع أيضاً، ولكنَّ الأصل في كلِّ علم وفن الانطلاق من بداهات، والتسليم بمبادئ وأصول، وما يلي ذلك فيحتكم فيه البداهات والمسلمات، فإن تساوى خياران أو أكثر في الاحتكام لجأنا إلى الذوق، فإن تكافأت الأذواق كان من الأحسن الاتفاق، وهذا ما نحن فيه إلى حدٍّ ما، ويضاف إلى ذلك أن أنسب موضع لهذا العنصر الجديد هو أن يلي النَّاشر لارتباطه به أكثر من غيره من العناصر.

ب/١ . عزيز الشوان: **الموسيقى؛ تعبير نغمي ومنطق** . الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب؛ (الألف كتاب الثاني . الكتاب١٥) . القاهرة . ١٩٨٦م.

ب/٢ . عزيز الشوان: **الموسيقى؛ تعبير نغمي ومنطق** . الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب . القاهرة . ١٩٨٦م.

النَّوع الثالث، وهو الذي يستحسن فيه، ويفضل، إثبات اسم السلسلة ورقم الكتاب، لما يقدِّمه ذلك من فائدة، وتيسير، ولمشابهة هذا النَّوع من السلاسل المجلات والدوريات في انتظام الصدور، حتَّى وإن اضطرب الانتظام لعرض. وهذا ما تفتقر إليه السلاسل الأخرى السابقة التي لم نحبذ فيها ذكر السلسلة ورقم الكتاب، ومن الأمثلة على ذلك سلسلة (إبداعات)، التي كانت تحمل اسم (المسرح العالمي). ولكنَّ أشهر الأمثلة على ذلك في العالم العربي سلسلة (عالم المعرفة) الكويتيَّة، وهي كتب مستقلة بموضوعات مختلفة، وميادين متباينة، تصدر شهريًّا. وتوثيق كتاب من هذه السلسلة لا يختلف عن الأنموذج السابق أبداً، ومثالناً على ذلك هو الكتاب التَّالي:

. أليكسي جورافسكي: **الإسلام والمسيحيَّة** . ترجمة الدكتور خلف محمد الجراد . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ (سلسلة عالم المعرفة . العدد٢١٥) . الكويت . ١٩٩٦م.

خامساً: الحالة الخامسة من الحالات الخاصَّة هي الحوار، ولا يوجد خلاف بمعنى ما بين عناصر توثيق الحوار وعناصر توثيق بحث منشور بمجلة أو جريدة، مع بعض التعديل في القسم الأول (المؤلف والعنوان والمحاور)، حسب

الحالة، والتقدير، ولا يعدو ذلك أن يكون إحدى الحالتين التاليتين اللتين سنخصهما للحوار ذاته لمزيد من التَّوضيح، وكلاهما في الصواب والأفضلية سواء. وما يستحقُّ التَّنويه به هنا هو أنَّ بعضهم يبدأ بعنوان الحوار ويلحقه بالعناصر الأخرى، وهذا إن لم يكن خطأً فمن الأفضل عدم اللجوء إليه لسببين أولهما تقليل الحالات، وثانيهما كي يتَّسق مع المراجع الأخرى من حيث الترتيب، وخاصَّةً في ثبت المراجع.

أ ـ **الدكتور عزت السيد أحمد**: **الفرص بفضل العولمة أصبحت أكثر خصوبة** ـ حوار أجراه معه بسام سفر وشريف حسني الشريف ـ جريدة الحرية ـ دمشق ـ العدد ٨٠٩ ـ ١١/ ٦/ ٢٠٠٠م.

ب ـ حميد حلمي زادة (حوار): **كيهان العربي تجري حواراً مفتوحاً مع المفكر السوري الدكتور عزت السيد أحمد** ـ جريدة كيهان العربي ـ طهران ـ العدد ٣٩٦٩ ـ الثلاثاء ٢ربيع الثاني ١٤٢١هـ/ ٤تموز ٢٠٠٠م.

سادساً: وأخيراً ثمَّة بضع ملاحظات تستحق الإشارة إليها، **أولها** استخدامنا الفاصلة المنقوطة في أسماء بعض الكتب، أو عناوين بعض الأبحاث، إذ ثمَّة عناوين مركبة لا يصحُّ فصلها بمعترضة، ولا يجوز إلحاقها ببعضها من دون فاصل، ولأنَّ القسم الثاني من العنوان في هذا النوع يكون ما بين: رديف أو بديل أو موضح، كان الصلة المناسبة له مع القسم الأول هي إمَّا النقطتان أو الفاصلة المنقوطة، ولأنَّنا حصرنا النقطتين بالمؤلف، ولعدم اللبس وجدنا الفاصلة المنقوطة هي الأنسب في هذا الحال، والحالات المشابهة

في عناصر التوثيق المركبة التي مرت بنا. **وثانيها** أنَّ بعضهم يضيف إلى التاريخ الميلادي التاريخ الهجري، وبعضهم يقتصر على التَّاريخ الهجري، وكلها صواب، ولكن عند ذكر التَّاريخين يجب أن يفصلا بمنزلقة (/)، أو بـ (الموافق لـ) عندما يكون التاريخ باليوم فالشهر فالسنة. **وثالثها** عودة إلى التَّذكير بضرورة أن يكتب عنوان الموضوع، واسم الكتاب أو المجلة... بخط عريض أو غامق، أو أن يوضع تحته خط في النُّصوص المكتوبة بخط اليد.



الفصل الرابع

كيفية التَّوثيق وحالاتها

عناصر الفصل

الحواشـــــــــــــــــــــي.

توثيـــــــــق المقبـــــــــــوس.

توثيـق مقبـوس من مرجـع أجنبـي.

الكلُّ يريد
أن يعلِّم كيفيَّة العمل،
ولا أحد يريد أن يتعلَّمها!

جان جاك روسو

مقدمة

هنا، في حقيقة الأمر، سنجد أنفسنا أمام أكثر من مشكلة، بل لنقل بالمعنى الأكثر صحَّةً: أمام مشكلة مركبة. بمعنى أنَّ المشكلات التي ستعترضنا هنا ترتد في نهاية المطاف لتنحلَّ في بوتقة مشكلة واحدة هي الاختلاف في كيفية التوثيق؛ هذا الاختلاف الذي يظهر في أشكال متعددة، ويرتدُّ أيضاً إلى أسباب غير قليلة !

انصبَّ كلامنا في الفصل السَّابق على كيفيَّة الرَّبط بين عناصر التَّوثيق، وسعينا إلى استعراض كلِّ الحالات الممكنة للمراجع التي يمكن النقل عنها. والحقيقة أنَّ ذلك المسعى كلَّه يظلُّ بلا معنى أو جدوى ما لم تظهر صلته بتوظيفه في التَّوثيق في الحاشية، وفي ثبت المراجع. وهذان الأمران هما موضوع حديثنا في هذا الفصل، إلى جانب استعراض الاختلافات في الرَّبط بين عناصر التَّوثيق، ومناقشتها.

هنا، في حقيقة الأمر، سنجد أنفسنا أمام أكثر من مشكلة، بل لنقل بالمعنى الأصح: أمام مشكلة مركبة. بمعنى أنَّ المشكلات التي ستعترضنا هنا ترتد في نهاية المطاف لتنحلَّ في بوتقة مشكلة واحدة هي الاختلاف في كيفية

التوثيق؛ هذا الاختلاف الذي يظهر في أشكال متعددة، ويرتدُّ أيضاً إلى أسباب غير قليلة !

ولكنَّ المشكلة التي ستقف أمامنا الآن هي أنَّ مناقشة هذه الاختلافات أو أسبابها أو كليهما معاً يفترض، من النَّاحية المنطقية، أن يكون مسبوقاً بمعرفةٍ بنمطٍ واحدٍ، على الأقلِّ، من كيفيَّات التَّوثيق، كيما يكون الكلام مؤسَّساً على ما ينبغي له من الدعائم، وهذا ما هو غير متحقق من النَّاحية الافتراضيَّة. ولذلك سنؤسس أوَّلاً لطريقة، هي التي سنعتمدها، أو نراها الأصح والأنسب من بين طرق التَّوثيق، ولنناقش من خلالها كلَّ احتمالات التوثيق وأحوالها، ولنجعل من الاختلافات خاتمة لمطاف الحديث في هذا الموضوع، وهذا ما سيكون مدار الكلام في الفصل التَّالي، ولنبين فيه من ثمَّ الأسباب التي حدت بنا إلى اعتماد طريقتنا في التَّوثيق، وهي ليست من محض اختراعنا على كلِّ حال.

وعلى هذا الأساس فإنَّ العناوين الكبرى الَّتي سنمرُّ بها في هذا الفصل هي: توثيق المقبوس؛ مكانه، حالاته. ثُمَّ توثيق مقبوسٍ عن مرجعٍ أجنبيٍّ. ثُمَّ أنواع التَّوثيق. ثبت المراجع؛ كيفيَّة وضعه وأنواعه. ولأنَّ هذا القسم هو أنسب المواضع للحديث عن الحاشية أو الحواشي فإنَّنا سنجعل له الفقرة الأولى من كلامنا.

الحواشـــي

الحواشي جمع حاشية. والحاشية لغةً من الحشو. والحشو هو ما يحشى به، والحشو من الكلام هو الفضل الذي لا يعتمد عليه، وحاشية كلِّ شيء

كذلك: جانب وطرفه. ومنها حاشية المرء: أهله وخاصَّته. ومن منقرض الاستخدام، ولعلها الأصل في معنى الحاشية قولهم: حاشية الإبل: صغارها، وقيل صغارها التي لا كبار فيها، وكذلك من النَّاس(١٥). والحاشية في الاصطلاح، هنا، هي التَّعليق أو الشرح أو التَّوضيح أو الإضافة... التي لا تذكر في المتن، أو لا يستحسن ذكرها في المتن، وربَّما لا يجوز ذكرها في المتن، لأنَّها إمَّا أن تخلَّ بالسياق، أو أن تؤدِّي إلى اضطراب عرض الفكرة، أو أن تبدو حشواً لا مسوغ له ولا ضرورة، أو أن تقود إلى استطراد في غير مكانه، أو لأنَّها لا مكان لها في المتن مع ضرورة ذكرها، أو لأنَّها إغناء للنص مع قبح ذكرها ضمنه أو عدم جوازه... وغير ذلك مما يندرج في إطار معناه.

وبهذا المعنى فإنَّ للحواشي استخدامات كثيرة، ومهمة، في البحث بمختلف أنواعه وميادينه، وأكثر ما تستخدم في التحقيق. ومكانها، كما جرت العادة، وهو الأفضل، في القسم الأدنى، أو الأسفل، من الصَّفحة التي يوجد فيها ما يستوجب التَّعليق أو التوضيح... مكتوباً بخطٍّ أصغر من الخطِّ الذي كتب به نصُّ المتن، مفصولاً عنه بخطٍّ مستقيمٍ يمتدُّ ما بين الهامش ووسط الصفحة(١٦).

قبلَ انتشارِ استخدام الحاسوب في عمليَّات التَّنضيد كان يُرْمَزُ للحاشية في المتن وفي أسفل الصَّفحة بنجمة، فإذا كانت هناك حاشيةٌ ثانيةٌ رُمِزَ لها بنجمتين، والثَّالثة بثلاث... وهكذا، تمييزاً لها عن الاقتباسات الَّتي كان، وما

---

(١٥) . انظر ابن منظور: **لسان العرب** . ج٣ . مادَّة حشا.

(١٦) . امتداد الخطِّ المستقيم ما بين أول الصفحة ووسطها مع مراعاة الهامش أمرٌ شكليٌّ غير إشكالي، فقد يكون متوسطاً الصَّفحة، وقد يكون ممتداً على عرضها مع مراعاة الهامش من الطرفين.

زال، يرمز لها بالأرقام، ولا سيَّما أنَّ بعضاً من الكتب يورد الحواشي في أسفل الصَّفحة، والاقتباسات في آخر الفصل، أو البحث. أما الآن فقد تلاشت مثل هذه العادة حَتَّى يصحُّ القول إنَّها في طريقها إلى الاندثار والزَّوال، وصار يرمز للحاشية وللاقتباس بالأرقام المتسلسلة لهما معاً بوصفهما سلسلة واحدة، هذه الأرقام الَّتي قَدْ تكون خاصَّة بكلِّ صفحة، أو متتابعة من أول البحث إلى آخره؛ سيَّان أكان البحث كتاباً أم فصلاً في كتاب. والمعتمد الآن هو التَّرقيم المتتابع للبحث أو الفصل كلِّه، وربَّما الكتاب كله أيضاً.

ومع اندثار طريقة التَّنضيد بصفِّ الأحرف، والاقتصار على اعتماد الحاسوب في التَّنضيد، فقد نَقَلَ بعضُهم مكان الحاشية والتَّوثيق، من القسم الأسفل من الصَّفحة إلى آخر البحث، وربَّما آخر الكتاب. والأصل في انتشار هذه الطريقة هو تقليد بعض المجلات التي تضطرها طريقتها الإخراجيَّة إلى عدم ذكر الحواشي وتوثيقات الاقتباسات في القسم الأسفل من الصَّفحة، فتذكرها في آخر كلِّ بحث. والحقُّ أنَّ هذه الطريقة، وإن لم يكن ثمَّة ما يعيبها منطقيًّا، وليس هناك يمنع اتباعها، فإنَّها غير مستحبَّة، وتصعب استساغتها، لأنَّ الأصل في الحاشية، وكذلك التَّوثيق، أن يذكر في الصَّفحة ذاتها التي يراد التَّعليق عليها، أو تبيان مصدرها، لسببين على الأقل **أولهما** كي لا يجهد القارئ في معرفة المراد من الإحالة بالبحث عنها ما بين آخر البحث أو الكتاب. **وثانيهما** كي لا يتشتَّت ذهن القارئ بين متابعة أفكار البحث والبحث عن الإحالات، أو محاولة تذكرها حتَّى الانتهاء من القراءة...

ويمكن أن يكون الشَّكل التَّالي موضِّحاً لكيفيَّة وضح الحاشية في أسفل الصَّفحة، الذي قلنا عنه إنَّه الأصحُّ والأكثر استحساناً، أمَّا إذا أردنا إيرادها في آخر البحث فإننا نضع الرَّقم التَّتابعي عند الكلمة الَّتي نريد ذكر الحاشية لها ونتابع النَّص كما لو كان من دون حاشية أو توثيق، وفي آخر الفصل أو البحث نسرد الحواشي والإحالات كلها حسب تسلسلها في النَّص[١٧].

الشكل رقم (1)

أنموذج لكيفية وضـــم الحاشية

... ويعزز موقعه، ودوره القيادي، الجغراسي[1] والجغرابجي[2] في عالمه النسبي، ذلك أنَّ الأمَّة المتقدمة تستمد بعض قوتها من الأمم الضعيفة، ومـــن ذلك فإن نمور آسيا التي كانت أربعة، ثم غدت سبعة[3]، لم تحرق المراحل، وتســارع وتائر النمو إلا للخروج من طوق الدول الصناعية السبع[4] التي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

(1) ـ الجغراسيا: كلمة منحوتة من جغرافيا وسياسة، كما في الأصل اللاتيني.
(2) ـ الجغرابجيا: كلمة منحوتة من جغرافيا واستراتيجيا، وهي كذلك في الأصل اللاتيني.
(3) ـ النمور السبعة هي: هونغ كونغ وأندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلند.
(4) ـ الدول الصناعية السبع هي: الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا.

ـ 58 ـ

توثيق مقبوس

توثيق المقبوس حالة من حالات الحواشي، لا كما يسميه بعضهم خطأً ثبت المراجع عندما يرجئ الإحالات إلى آخر الفصل أو البحث، فالحاشية والتَّوثيق كلاهما إحالة من متن النَّص إلى ما هو خارجه إمَّا توضيحاً لمعنى، أو إرجاعاً إلى صاحب الفكرة أو الكلام.

---

[١٧]. انظر خاتمة الفقرة التالية لمتابعة فكرة ذكر الحواشي والإحالات في آخر الفصل أو الكتاب أو البحث.

أولاً: مفهوم الاقتباس

قلَّما يبتعد المعنى الاصطلاحي لأيِّ مفردة عن الإطار الدلالي لها في اللغة، والمقبوس لا يندُّ عن هذه القاعدة، فالْمَقْبُوْسُ مِنَ القَبَسِ، والقَبَسُ النَّارُ والشُّعلةُ من النَّار. واقتباس النَّار الأخذ منها، ثُمَّ استعير القَبَسُ للعلم أيضاً، فقيل: قَبَسْتُكَ ناراً وعِلماً، وقيل: أَقْبَسْتُهُ عِلماً وَقَبَسْتُهُ ناراً أو خيراً[١٨]... والقَبَسُ بمعنى المقبوس، ولكنَّ العرب لم تستخدم المقبوس قديماً، فجمعوه على أَقْبَاسٍ، ولم يجيزوا غير هذا الجمع. وهذا الجمع جائز على قَبَسَ وعلى مَقْبُوسٍ على حدٍّ سواء. ولكنَّنا نؤثر الاقتصار بالأَقْبَاسِ على قَبَسَ الَّتي لغير النَّصِّ، ونَجمع الْمقبوسَ على مقبوسات تخصيصاً وتمييزاً. والمقبوس بالاصطلاح، ههنا، هو الفكرة أو القول أو الكلام الذي نأخذه من الآخرين فندرجه في سياق كلامنا، إمَّا توضيحاً أو تأكيداً أو رفضاً... أو غير ذلك. ولأنَّ هذا المقبوس ملك غيرنا فإنَّ من حقِّ مالكه أن ينسب إليه، ومن واجبنا أن لا ندَّعيه لنا، أو لا نشير إليه فيبدو وكأنَّه لنا.

والحقَّ أنَّ الاقتباس عن الآخرين ليس ضرباً واحداً، ولا أسلوباً واحداً، ومن الجائز، بضرب من القسمة، القول: إنَّ الاقتباس على نوعين؛ نقل حرفيٌّ، ونقل بتصرف.

كلُّ **نقل حرفيٍّ** عن المراجع الأُخْرى أيًّا كان نوعها[١٩] ينبغي أن يحصر بين قوسين صغيرين، القوس الأول التالي: « يكون لبداية المقبوس، والقوس

---

[١٨]. ابن منظور: **لسان العرب**. ج١١. مادة قبس.

[١٩]. يمكن أن يكون المرجع كتاباً أو مجلة أو جريدة أو نصاً صوتياً من لقاء أو برنامج تلفزيوني أو غير ذلك.

الثاني التالي: » يكون لنهاية المقبوس، وبعد هذا القوس الثاني مباشرة يوضع رقم الإحالة أو المقبوس لتبيان مصدره. ورُبَّما يكون القوسان على شكل نصفي دائرة بالحجم ذاته.

ثَمَّةَ من يقول بعدم جواز تجاوز المقبوس أو الشَّاهدِ الخمسةَ أسطر، ويتابع أصحاب وجهة النَّظر هذه بضرورة تجزئة الشاهد الطويل ومناقشة كلِّ بضعة أسطر على حدة، على افتراض أنَّ كلَّ بضعة أسطر ستتضمن فكرة تعالج بالمناقشة.

ليس ثَمَّةَ مشكلة في هذا الرَّأي سوى أَنَّهُ لا يستند إِلَى أيِّ أساس منهجي أو علمي. إنَّهُ يقوم على اعتقاد خاطئ يخلط بين البحث أو الدِّراسة من جهة وتحليل النَّص من جهة ثانية. فتحليل النَّصِّ يقتضي تجزئته إِلَى أفكار صغيرة تُنَاقَشُ الواحدة تلو الأُخْرى، أما الدِّراسة أو البحث فقد لا يحتاج إلا إلى شاهد واحدٍ من النصِّ، ولذلك قَدْ يطول هذا الشَّاهد أو يَقْصُرُ تَبعاً للحاجة منه ومدى طول الفكرة أو قصرها. وعلى أيِّ حال لا توجد أيُّ مشكلة في طول الشَّاهد أو قِصَرِهِ، ولا يوجد ما يمنع أن يكون يطول الشَّاهد أو المقبوس. على أنَّ ما ينبغي أن تجدر الإشارة إليه هنا هو أنَّ جواز وجود المقبوس الطَّويل ليس إلا من قبيل الاستثناء والحالات الخاصَّة الَّتي يصعب تجاوزها أو الاستغناء عنها. أما كثرة الشَّواهد الطَّويلة فهي أمرٌ غيرُ جائزٍ، أو غير مستحسنٍ على الأقلِّ، لأنَّ ذلك سَيُحِيْلُ العمل إِلَى جمع نصوص إِلَى بعضها بضعاً ويفقده الكثير من مقوِّمات البحث وخصائصه.

النُّقطة الأخيرة الَّتي تستحق التنويه بها هنا طريقة إيراد المقبوس أو الشَّاهد، فثمَّةَ من يرى ضرورة أن يكتب الشاهد الذي يبلغ السطرين فأكثر في فقرة مستقلة، وبخط أصغر من خطِّ النص الكامل مع إزاحة زائدة من أسطر الشَّاهد من الطرفين، أو من الطرف الأيمن على الأقل. وهذا الرَّأي الذي هو في الأصل تقليد مأخوذ عن النصوص الغربيَّة رأي مقبول ولا بأس من اتباعه، ولا يوجد منهجيًّا ما يعيب عدم اتباعه. ولكن ينبغي أنْ لا نخلق مشكلة من الخيار بينهما فكلاهما صواب صحيح.

أمَّا **المقبوس غير الحرفي**، أي المنقول بالمعنى، فهو الاستشهاد بفكرة أو بضع أفكار معاً مأخوذة عن كتاب أو بحث آخر، ولكِنَّها ليست منقولة حرفيًّا، والسبب في ذلك أن هذه الفكرة أو الأفكار قَدْ تكون موجودة في صفحات كثيرة أو أكثر من فصل، ورُبَّما تكون اختصاراً لفصلٍ كامل، وإذ ذاك فإنَّ إيراد هذا الفصل كاملاً سيخرج عن كونه شاهداً أو مقبوساً. ولذلك يقوم الباحث باختصار هذا النصِّ الطويل بسطر أو أقلَّ أو أكثر.

في هذه الحال لا يحصر الشَّاهد بَيْنَ قوسين وإنَّما يظلُّ حرًّا من دون أقواس. ولكن ينبغي لفت الانتباه إِلَى بدايته، أما نهايته فتكون بوضع رقم الإحالة إِلَى مصدر هذا الكلام. وليس هناك طريقة واحدة للفت الانتباه إِلَى بداية الشاهد، فالأمر مرتبط بطبيعة الشَّاهد وموضعه وأسلوب الباحث ولغته. ومن قبيل ذلك على سبيل المثال القول: ذهب فلان إِلَى كذا.... أو: رأى فلانٌ أنَّ ... أو: وقد حدد التقرير كذا... وهلمَّ جرًّا من مثل هذا وهو أكثر من الكثير.

ثانياً: الاقتباس لأوَّل مرَّة من مرجع

من المؤكَّد أنَّ الباحث سيرجع إِلَى أكثر من مصدر أو مرجع في بحثه، ولكنَّ غير المؤكَّد هو عدد مرَّات الرجوع إِلَى هذا المرجع أو ذاك أو الاقتباس منه، فقد تكون مرَّة وهي الأقل، وقد يزيد عدد مرَّات الرُّجوع أو الاقتباس أو الاستشهاد إِلَى العشرات. والذي يحدد مرَّات الاقتباس أو الاستشهاد هو مدى صلة المرجع بالبحث وأهميته له.

المرَّة الأولى الَّتي يرجع فيها في البحث إِلَى هذا المرجع أو ذاك لها خصوصيَّة، يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها مع وجود ثبت المراجع في آخر البحث[٢٠]. ولكنَّ الأفضل هو المحافظة على خصوصيَّة المرَّة الأولى في الاقتباس والتَّعارف على جعل ذلك تقليداً متبعاً لأنَّهُ أولاً يقدِّم بعض الفوائد، وثانياً لا مضارَّ له، وثالثاً ليس ثَمَّةَ أيُّ مشقَّة في اتباعه.

تتمثَّل هذه الخصوصيَّة للمرَّة الأولى الَّتي يُرجعُ فيها إِلَى مرجع ما في أن تُذكرَ عناصرُ توثيق المرجع كاملة. ويكون ذلك بوضع الرقم التسلسلي للاقتباس عند نهايته، وهذا ما يتمُّ الآن آليًّا بفضل تقانات الطِّباعة المعاصرة، ويذكر توثيق المرجع في أسفل الصَّفحة ذاتها الَّتي يوجد فيها الاقتباس أو الشَّاهد[٢١]. فإذا كان رقم الاقتباس (١) على سبيل المثال ورقم الصفحة الَّتي أخذنا منها الشَّاهد هو (٧)، فسيكون هذا الرقم في نهاية الاقتباس أو

(٢٠) . لم يعد ثبت المراجع أمراً نافلاً، ولا ينبغي أن يكون اختياريًّا مرتبطاً برغبة الباحث أو كاتب الكتاب. وهذا أمر سنناقشه في فقرة قادمة من هذا الفصل.

(٢١) . سنبيِّنُ أنواع أُخرَى لمكان التَّوثيق في فقرة تالية.

الشَّاهد، وسيكون الرَّقم (١) في أسفل الصَّفحة على النَّحو التَّالي الموضح كتابة، وفي شكل توضيحي من صفحة كتاب:

[١] . ميشيل إدَّة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م. ص ٧.

الشكل رقم (2)

توثيق مقبوس من مرجع للمرة الأولى

.... وليس **الجابري** وحده من قال بأنَّ العولمة من إفرازات المعلوماتيَّة، فقد ذهب **ميشيل إدَّة** إلى أنَّه «لا يمكن تصوُّر العولمة بمعزلٍ عن هذه الثَّورة التقانيَّة، أي المعلوماتيَّة التي تتجلَّى خاصَّةً بما يسمَّى لااتِّصاليَّة» [1]، وذهب آخرون اتجاهات أخرى مال معظمها إلى تأكيد صلة العولمة بالمعلوماتيَّة.

(1) ــ ميشيل إدّة: مستقبلنا العربي وتحديات العولمة ــ ضمن مجلة المعرفة ــ وزارة الثقافة ــ دمشق ــ العدد 410 ــ تشرين الثاني 1997م ــ ص7.

نلاحظ في هذا التَّوثيق، مما وضحنا سابقاً، كتابة اسم البحث بالخطِّ الغامق، وكذلك اسم المجلة الَّتي نشر فيها البحث. ونلاحظ كذلك أنَّنا كتبنا اسم مؤلِّف الكتاب أو البحث مبتدئين باسمه الأوَّل ثُمَّ كنيته وليس العكس كما يرى بعضهم ورُبَّما لا يكون قليلاً عددهم.

الحقُّ أنَّ هؤلاء يخلطون خلط جهلٍ بين التَّوثيق وبين ما نسمِّيه ثبت المراجع الذي يكون مكانه في نهاية البحث أو الكتابِ أصولاً لا عادةً. ويجادل هؤلاء على غير علمٍ بأنَّ التَّوثيق يكون بذكر كنية المؤلف ثُمَّ اسمه، ودليلنا على أنَّ هؤلاء يجادلون على غير علم في ذلك هو أَنَّهُ ليس من عادة

عالمنا العربي أصلاً تقديم الكنية على الاسم كما هو الأمر في العالم الغربي، هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية أنَّ أدبيَّات الأبحاث الغربيَّة ذاتها الَّتي تقوم مجتمعاتها على تقديم الكنية على الاسم في الحياة الاجتماعية والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة... لا تقدِّم الكنية على الاسم في التَّوثيق، وإذا كان ذلك فإنَّهُ لا يكون إلا في حالات خاصَّة ونادرة كأَنْ تغلب الكنية على الاسم غلبة مطلقة، وعندها غالباً ما يُستغنى عن الاسم الأوَّل، ومثل هذا الأمر الأخير ما معروفٌ وشائع في عالمنا العربي. والسُّؤال الآن هو: من أين جاء هؤلاء إذن بهذا الرأي الذي يصرُّ عليهم بعضهم إِلَى درجة التَّكفير والاتهام بالجهل ورُبَّما الغباء؟! إنَّهُ خلط الجهل بين التَّوثيق وثبت المراجع.

ثالثاً: للمرة الثانية مباشرة من المرجع ذاته

يمكن أن يضطر الباحث إِلَى الاقتباس من المرجع ذاته أكثر من مرَّة، وغالباً ما يحدث هذا. ويمكن أن يكون هذا الاقتباس الثاني من المرجع أو المصدر ذاته تالياً مباشرة للاقتباس الأوَّل، ويمكن أن يكون بينهما اقتباس أو أكثر من مراجع أُخْرَى. وفي الحالتين كلتيهما لن نكون مضطرين لذكر عناصر التوثيق كاملة لأننا ذكرناها في المرَّة الأولى. وكلمة لسنا مضطرين تعني أَنَّهُ من الممكن ذكرها كاملة، والحقُّ أَنَّهُ لا مشكلة في ذلك من حيث المبدأ، ولكن جرى الاتفاق والعرف على عدم ذكر العناصر كاملة والاكتفاء فَقَطْ بالمؤلف واسم الكتاب ورقم الصفحة، مع بعض النظر في ذلك.

التوثيق لمرَّة ثانية على التَّوالي من المرجع ذاته، أي ما نسميه التوثيق لمرَّة ثانية مباشرة هو حالة خاصَّة من التَّوثيق لمرَّة ثانية من

المرجع ذاته، ولذلك فإنَّ طريقة توثيقه أيضاً طريقةٌ خاصَّةٌ غيرُ قابلةٍ للتَّعميم.

نحن أمام حالتين لتوثيق اقتباس لمرَّةٍ ثانيةٍ على التوالي من المرجع ذاته، الحالة الأولى هي أن يكون رقم الصَّفحة الَّتي اقتبس منها مختلفاً عن رقم الصفحة الَّتي تمَّ الاقتباس منها في المرَّة السَّابقة، وهي الأكثر احتماليًّا. فإذا كنَّا أمام مثل هذه الحالة كتبنا: المرجع السَّابق وأتبعناه بمعترضةٍ ثُمَّ رقم الصَّفحة، أو كتبنا: م.س . رقم الصفحة. ويرمز الاختصار (م.س) إِلَى كلمتين: الميم هي اختصار لكلمة مرجع أو مصدر، أمَّا س فهي اختصار لكلمة سابق. ونبين ذلك من خلال المثال التالي، والشَّكل الذي يليه لتبيانه من خلال صورة عن نصٍّ من كتاب:

(٤) . ميشيل إدَّة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م . ص٧.

(٥) . المرجع السابق . ص٨.

أو أن نلجأ إِلَى الاختصار فنكتب:

(٤) . ميشيل إدَّة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م . ص٧.

(٥) . م. س . ص٨.

الشكل رقم (3)
توثيق مقبوس من المرجع ذاته
للمرة الثانية مباشرة (1)

.... وليس الجابري وحده من قال بأنّ العولمة من إفرازات المعلوماتيّة، فقد ذهب ميشيل إدّة إلى أنّه «لا يمـــكن تصوُّر العولمة بمعزلٍ عن هذه الثورة الثقافيّة، أي المعلوماتيّة التي تتجلّى خاصّةً بما يسمّى الاتّصاليّة»[1]، وذهـب آخرون اتجاهات أخرى مال معظمها إلى تأكيد صلة العولمة بالمعلـــوماتيّة.

.... الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على إنكار حقيقة أنّ العولمة أصبحت واقعاً لا مفرَّ منه، وأنّ «واحداً أساسيًا من العناصر التي تضفي على العولمة طابعاً موضوعيًا من الاستمراريّة والشّموليّة يستحيل إبطاله أو إلغاؤه برغبة ذاتيّة»[2].

(1) ــ ميشيل إدّة: مستقبلنا العربي وتحديات العولمة ــ ضمن مجلة المعرفة ــ وزارة الثقافة ــ دمشق ــ العدد 410 ــ تشرين الثاني 1997م ــ ص7.

(2) ــ م. س ــ ص8. أو (2) ــ المرجع السابق ــ ص8.

أمَّا الحالة الثَّانية من توثيق مقبوسٍ مأخوذٍ لمرَّة ثانية على التوالي من المرجع ذاته فهي أن يكون المقبوس مأخوذاً من الصَّفحة ذاتها، فإذا كنا أمام المثال السَّابق ذاته، ولكنَّ رقمي صفحتي المقبوسين هو ذاته كتبنا في التَّوثيق الثاني: المرجع السَّابق . ذاته. أو م. س . ذاته. ونوضِّح ذلك في المثال التَّالي، والشَّكل التَّوضيحي الذي يليه:

(٤) . ميشيل إدَّة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م . ص٧.

(٥) . المرجع السابق . ذاته.

أو أن نلجأ إِلَى الاختصار فنكتب:

(٤) . ميشيل إدَّة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م . ص٧.

(٥) . م. س . ذاته.

الشكل رقم (4)
توثيق مقبوس من المرجع ذاته
للمرة الثانية مباشرة (2)

.... وليس **الجابري** وحده من قال بأنّ العولمة من إفرازات المعلوماتيّة، فقد ذهب **ميشيل إدّة** إلى أنّه «لا يمكن تصوُّر العولمة بمعزلٍ عن هذه الثّورة التّقانيّة، أي المعلوماتيّة التي تتجلّى خاصّةً بما يسمّى الاتّصاليّة»(1)، وذهب آخرون اتجاهات أخرى مال معظمها إلى تأكيد صلة العولمة بالمعلوماتيّة. .... الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على إنكار حقيقة أنّ العولمة أصبحت واقعاً لا مفرَّ منه، وأنّ «واحداً أساسيًا من العناصر التي تضفي على العولمة طابعاً موضوعيًا من الاستمراريّة والشّموليّة يستحيلإبطاله أو إلغاؤه برغبة ذاتيّة»(2).

(1) ـ ميشيل إدّة: مستقبلنا العربي وتحديات العولمة ـ ضمن مجلة المعرفة ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ العدد 410 ـ تشرين الثاني 1997م ـ ص7.

(2) ـ م. س ـ ذاته. أو (2) ـ المرجع السابق ـ ذاته.

لَقَد بات من نافلة القول هنا أن نُذَكِّرَ بضرورة كتابة اسم المرجع، أو اسم البحث، وكذلك اسم المجلة المنشور فيها بالخط الغامق. ولكنْ ما هو من غير نافلة القول أن نشير إِلَى بضع نقاط تستوجب الوقوف عندها، تتعلَّق تحديداً ببعض ملاحظتنا عن أنماطٍ لاستخدام لفظتي مرجع سابق نستعرضها فيما يلي:

١. نفس المرجع ص ١١. أو . نفس المرجع (:،) ص ,١١
٢. ذات المرجع ص ١١. أو . ذات المرجع (:،) ص ,١١
٣. نفسه ص١١. أو نفسه (:،) ص,١١
٤. ذاته ص١١. أو ذاته (:،) ص,١١

٥. المرجع السابق ذاته ص١١. أَو . المرجع السابق ذاته (:،.) ص,١١

٦. فلان(:،.) مرجع سابق ص١١.

على افتراض وضوح الفرق بين المرجع والمصدر، وقد كان لنا ذلك في فقرة سابقة، سنستخدم اصطلاح المرجع للدلالة على المرجع والمصدر، بمعنى أَنَّهُ يمكن أن يكون اصطلاح المصدر هو الموجود عوضاً عن المرجع في أيٍّ من الحالات السَّابقة، ولكن لعدم وجود فرق بينهما في هذه الحالات واندراجهما تحت حكمٍ واحد هنا سنقتصر على استخدام اصطلاح المرجع، ويمكن استبداله باصطلاح المصدر في أيٍّ من هذه الحالات. أما علامات الترقيم المحصورة بين قوسين في الحالات السَّابقة فلن نقف عندها وسنعدُّها شكليَّةً هنا فَقَطْ لأنَّها لا تقدِّم ولا تؤخِّر في مناقشتنا هذه الحالات، ولها موضعها الخاص من المناقشة، مع الانتباه إِلَى أنَّها ليست موجودة كلها هكذا، وإنَّما واحدة منها فَقَطْ من دون الأقواس.

الحالتان الأولى والثَّانية تندرجان تحت نوعٍ من الخطأ، وهو المتمثل بتقديم النَّفس والذَّات على المرجع من خلال القول: نفس المرجع، أو ذات المرجع. الخطأ هنا لغوي، وهو على كثرة شيوعه عند الباحثين غير جائز، لأنَّ عبارة: نفس المرجع، تعني أن للمرجع نفساً، ونعلم أَنَّهُ ليس لغير الإنسان نفس. وحَتَّى لو كان الإنسان نفسه هو المرجع لم يجز القول: نفس المرجع لأنَّ المرجع هو فكر الشَّخص بلسانه أو سلوكه وليست نفسه. وكذلك تماماً يمكن أن يقال عن عبارة: ذات المرجع، فليس غير الإنسان ذاتاً، ولا يمكن أن يكون أيُّ كتاب أو بحث ذاتاً على الإطلاق. أما الصواب في كليهما فهو قولنا:

المرجع نفسه، أو المرجع ذاته. ولكنَّ هاتين العبارتين لا تستخدمان إلاَّ في حالة محددة هي أن تكون الصَّفحة الَّتي اقتبس منها الشَّاهد هي الصَّفحة ذاتها الَّتي اقْتُبِسَ منها الشَّاهد السَّابق من الكتاب ذاته.

كما تشابهت الحالتان الأولى والثَّانية في الحكم كذلك تتشابه الحالتان الثَّالثة والرَّابعة في الحكم. هاتان الحالتان قليلتا الاستخدام عند الباحثين، ولكِنَّهما موجودتان على أيِّ حالٍ، وهما من الأخطاء الشَّائعة في التَّوثيق، فقول الباحث: نفسه، أو ذاته، مع إرفاق رقم الصفحة قولٌ مبتورٌ غير دقيق، إِلَى جانب ما ينطوي عليه من خطأ لغوي. فماذا تعني عبارة: نفسه ص ١١، أو عبارة: ذاته ص١١؟ وهل هي دالَّة الذَّات أو النَّفس، أم على المؤلف، أم توكيد المؤلف، أم على المرجع، أو توكيد على المرجع، أم على أنَّ الصفحة هي ذاتها؟

من دون كثيرٍ من الكلام، الأرجح أنَّها تدلُّ على المرجع. حسناً إذن، لماذا لا نكتب: المرجع السَّابق ذاته، أو المرجع السَّابق نفسه ونستغني عن رقم الصفحة إذا كان هذا هو المقصود وكان هذا هو موقعها الصحيح. أو نكتب: المرجع السَّابق. ص١١، إذا لم تكن الصفحة المقتبس منها هي ذاتها، وكان هذا هو موقعها الصحيح؟

رُبَّما يجوز استخدام كلمة نفسه، أو ذاته، من ذكر رقم الصفحة. لأن ذلك سيعني أن الاقتباس أخذ من الصَّفحة ذاتها من المرجع السَّابق. ولكن ما العبء الذي سيكابده الباحث إن هو كتب: م.س. ذاته، أو المرجع السَّابق. ذاته؟

أمَّا الحالة الخامسة الَّتي يكتب فيها الباحث: المرجع السابق ذاته ص١١. أَو المرجع السابق ذاته (:،) ص١١. فهي عبارة منطويةٌ على تناقضٍ واضحٍ. لأنَّها تقوم على افتراض إمكان أن يكون المرجع السَّابق غير ذاته، وهذا إنكار لمبدأ الهويَّة أوَّل مبادئ العقل أو التفكير السليم. وحَتَّى تكون هذه العبارة صواباً وجب إمَّا إسقاط كلمة ذاته، أو إسقاط الصفحة ورقمها مع وضع علامة ترقيم فاصلاً بين كلمة ذاته وما سبقها، أي المرجع السابق، لتكون كلمة ذاته هنا دلالةً على أنَّ الشَّاهد مأخوذٌ من الصَّفحة ذاتها من المرجع السَّابق.

أمَّا الحالة السَّادسة الَّتي يكتب فيها الباحث: فلان(:،) مرجع سابق ص١١، فهي تقوم افتراض أنَّ (فلان) هذا هو صاحب مرجع تمَّ الرُّجوع إليه سابقاً، أن (مرجع سابق) دالَّة على اسم هذا المرجع، وأنَّ الباحث لم يرجع إلا إِلَى هذا المرجع من آثار المؤلف (فلان).

افتراض حسنٌ ولا بأس فيه، ولكنَّهُ يقوم أيضاً على أنَّ الباحث يعرف أَنَّهُ لم يرجع إلاَّ إِلَى هذا المرجع لهذا المؤلف وكَأَنَّهُ هو وحده من سيقرأ البحث، ولكنَّهُ لا يأخذ بعين النَّظر أنَّ القارئ لا يعرف ذلك، وأنَّ القارئ قَدْ يكون في وسط البحث ويجد هذه العبارة، وهو يعرف أنَّ فلاناً هذا له أكثر من كتاب، فيضطر لقطع القراءة والبحث عن المراجع المستخدمة لهذا الفلان في البحث.

إذن ما المانع أو العائق أو المشكلة أو المتعب في أن يذكر الباحث اسم المؤلف واسم المرجع إذا كان الأمر يتطلب ذلك، أي إذا كنَّا أمام الحالة الثَّالثة من حالات توثيق مقبوس، وهي الحالة التَّالية؟

رابعاً: لمرَّة أخرى غير مباشرة من المرجع ذاته

جَرَتْ عَادَةُ بعضهم لدى توثيق مقبوس للمرَّة الثَّانية من مرجع واحدٍ على اقتفاء المنهج الغربي من دون مناقشة أو تفكير في الاكتفاء بذكر المؤلف، أو المؤلِّف وسنة النَّشر، أو الكتاب فَقَطْ مع رقم الصَّفحة الَّتي أخذ منها الاقتباس أو الشاهد. وهذا أمر بحاجة إِلَى نقاش.

حجَّة الغربيين في الاقتصار على المؤلِّف وسنة النشر ثُمَّ رقم الصفحة لدى الرجوع إِلَى المرجع ذاته لمرة ثانية أو ثالثة هي أنَّ المؤلف لا يكتب إلا كتاباً واحداً على الأكثر في السَّنة، ومن ثَمَّ فإن الاقتصار على ذكر السَّنة بعد المؤلِّف يعادل ذكر الكتاب لأنَّه ليس للمؤلِّف إلا هذا الكتاب في هذه السَّنة، وهي ذاتها حُجَّة المتبعين لها من العالم العربي. وحُجَّة المقتصرين على ذكر المؤلِّف ورقم الصفحة وحسب لدى الرجوع إِلَى بحثه أو كتابة مرة أُخْرَى هي أنَّ الباحث لم يعتمد إلا على كتاب واحدٍ لهذا للمؤلِّف، ومن ثَمَّ فإنَّ الاكتفاء بذكر اسم المؤلف يكفي لأنَّهُ لن يكون هناك موجب للبس. وحُجَّة المقتصرين على ذكر الكتاب هي ذاتها الحجة السَّابقة تقريباً.

إذا نظرنا إِلَى الحالة الأولى وجدنا أنَّها إن صدقت في العالم الغربي، وليس من الضَّروري أن يتحقَّق لها هذا الصدق، فمن غير الضَّروري أن يتحقَّق لها هذا الصِّدق في العالم العربي فلا يوجد ما يمنع أن يكون للمؤلف أَو الباحث

أكثر من كتاب أو بحث في السَّنة لا في الشَّرق ولا في الغرب، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تعدَّ أَو تحصى، وعلى ذلك فإنَّ الاقتصار على المؤلف والسَّنة أمر سيؤدِّي إِلَى الخلط وعدم الدقَّة. وفي الحالة الثَّانية فإنَّ عدم الرُّجوع إلا إِلَى مرجع واحد لمؤلفٍ قَدْ يكون مقبولاً للاكتفاء بذكر اسمه من دون اسم المرجع، ولكن ما يضير لو ذكر المؤلف واسم المرجع؟ وما الجهد الذي سيكابده الباحث إنْ هو أضاف اسم المرجع إِلَى اسم المؤلف؟ وفي الحالة الثالثة الَّتي يقتصر فيها على ذكر اسم المرجع مع رقم الصفحة الَّتي أخذ منها الشَّاهد يمكن أن يقال ما قيل في الحالة الثانية، فمن الممكن أن يكتفى باسم المرجع وحسب مع رقم الصفحة، ولكن ما المانع أو المعيق أو المزعج في أن يضاف إليه اسم مؤلفه؟

في الحالتين الأخيرتين قَدْ لا يكون هناك احتمال للوقوع في اللبس، ولكن قَدْ يكون هناك احتمال للبس أيضاً ولا سِيَّمَا إذا كان للمؤلِّف أكثر من مرجع، أَو إذا كان هناك أكثر من مرجع يحمل الاسم ذاته أو ما هو قريب منه. ويضاف إِلَى ذلك أنَّ قارئ البحث قَدْ يحتاج إِلَى اسم الكتاب إذا كان المؤلف وحده مذكوراً، أو العكس إذا كان العكس، واضطراره إِلَى البحث بالعودة إِلَى الوراء أو بالذهاب إِلَى آخر البحث سيؤدِّي إِلَى قطع سلسلة أفكاره في متابعة البحث. وإضافة إِلَى ذلك كلِّه فإنَّهُ حَتَّى ولو لم يكن هناك مشكلة في الحالات الثلاث فإن الأفضل هو الاتفاق على أنموذج واحدٍ لطريقة التوثيق للمرة الثانية من مرجع واحدٍ، وأفضل الاحتمالات وأكثرها

أماناً هو ذكر المؤلف مع المرجع مع رقم الصَّفحة، ولا سِيَّمَا أَنَّهُ لا يوجد ما يعيق ذلك، ولا ما يجعله صعباً، ولا ما يُتْعِبُ فيه.

ذكرنا في الفقرة السَّابقة حالة خاصَّة من حالات التَّوثيق للمرَّة الثَّانية من مرجع واحد، وهي عندما يكون هذا التَّوثيق للمرَّة الثَّانية مباشرة أو على التَّوالي، أما الحالة العامَّة فهي أن يكون الرُّجوع في المرَّة الثَّانية إِلَى مرجعٍ واحدٍ بعد الرُّجوع إِلَى غيره، أي ما نسمِّيه مرَّة ثانية غير مباشرة...

عندما نوثِّقُ مقبوساً مأخوذاً من مرجع سبق أن أخذنا منه شاهداً، ولكنَّنا اقتبسنا من مرجع غيره بعده، فإنَّنا نقتصر، كما أشرنا، على المؤلف واسم المرجع ورقم الصَّفحة، وسنوضِّح ذلك في المثال التَّالي، والشَّكل الذي يليه:

(١) . ميشيل إدة: **مستقبلنا العربي وتحديات العولمة** . ضمن مجلة **المعرفة** . وزارة الثقافة . دمشق . العدد ٤١٠ . تشرين الثاني ١٩٩٧م . ص٧.

(٢) . م. س . ذاته.

(٣) . سمير أمين: **إمبراطورية الفوضى** . ص٥.

الشكل رقم (5)

توثيق مقبوس من المرجع ذاته

لمرة ثانية غير مباشرة

ذهب ميشيل إدّة إلى أنّه «لا يمكن تصوُّر العولمة بمعزلٍ عن هذه الثَّورة التقانيّة، أي المعلوماتيّة التي تتجلّى خاصّةً بما يسمّى الاتّصاليّة»(1)، وذهب آخرون اتجاهات أخرى مال معظمها إلى تأكيد صلة العولمة بالمعلوماتيّة. .... الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على إنكار حقيقة أنّ العولمة أصبحت واقعاً لا مفرَّ منه، وأنّ «واحداً أساسيًّا من العناصر التي تضفي على العولمة طابعاً موضوعيًّا من الاستمراريّة والشّموليّة يستحيل إبطاله أو إلغاؤه برغبة ذاتيّة»(2). أي إن تكثيف العلاقات الرأسمالية وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الصفتان الجوهريتان للعولمة(3).

(1) ـ ميشيل إدّة: مستقبلنا العربي وتحديات العولمة ـ ضمن مجلة المعرفة ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ العدد 410 ـ تشرين الثاني 1997م ـ ص7.

(2) ـ م. س ـ ذاته.

(3) ـ سمير أمين: إمبراطورية الفوضى ـ ص 5.

رُبَّما يكون آخر ما يستحقُّ أن يقال هنا هو أنَّ هذه الطريقة في التوثيق تصلح أن تكون في أسفل كلِّ صفحة، أي أن يكون توثيق كلِّ مقبوس في صفحة وروده، وهي الطريقة الأفضل الَّتي ننصح باتباعها، ونوصي بأن تكون تقليداً متَّبعاً. وتصلح أيضاً لتكون في آخر البحث أو الفصل من الكتاب، أو حَتَّى نهاية الكتاب كله وهذا ما ينطوي على عيوب سنمرُّ بها.

توثيق مقبوس من كتاب أجنبي

هناك أكثر من ثلاثة آلاف وأربعمئة لغة في العالم، أي إنَّنا، احتمالياً، أمام مثل هذا العدد من أنواع التَّوثيق وأساليبه إذا قام ظنُّنا على أنَّ لكلِّ قومٍ أسلوبهم التَّوثيقيُّ الخاص. ولكنَّنا في حقيقة الأمر لا نترجم عن هذه اللغات جميعها، فمعظم التَّرجمات هي بالتَّرتيب عن الإنجليزيَّة والفرنسيَّة فالرُّوسيَّة ثُمَّ

الألمانيَّة فالإسبانيَّة، وفي النَّادر عن لغاتٍ أُخرَى مثل الإيطاليَّة والبلغاريَّة والصِّينيَّة...

لا يختلف توثيق المرجع الإنجليزي والفرنسي والألماني في المبدأ والتَّرتيب عن توثيق المرجع العربي، والفرق الأساسيُّ يكمن في علامة التَّرقيم الَّتي تفصل بين عناصر التَّوثيق على افتراض اتفاقنا على المعترضة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق في اللغة العربيَّة، وسنبيِّن في الفقرة التَّالية لماذا كانت المعترضة خير فاصلٍ بين عناصر التَّوثيق في اللغة العربيَّة. أمَّا في اللغات الأُخْرى فلها أهلها ومختصُّوها، وليس يعنينا أن نجتهد لهم في الأصول والمبادئ الَّتي اعتمدوها بغضِّ النَّظر عما إذا كانت مخطئة أم مصيبة.

اللغات الأوربيَّة الكبرى الثلاث تتَّفق على ترتيب عناصر التَّوثيق على النَّحو الذي فصَّلنا فيه في الفقرات السَّابقة، وهي على التَّوالي على النَّحو التَّالي:

. المؤلف: **المرجع**. الناشر. مكان النشر. تاريخ النشر. الصَّفحة.

وإذا كنَّا في ثبت المراجع كنا ملزمين بعدم ذكر العنصر الخير وهو رقم الصفحة.

نلاحظ من المثال الشَّكلي المذكور باللغة العربيَّة أَنَّهُ توجد نقطتان بعد اسم المؤلف، وهاتان النقطتان بحكم الْمُجْمَعِ عليه في اللغات الأوربيَّة الكبرى الثَّلاث. ونلاحظ كذلك أنَّ النُّقطة هي الَّتي تفصل بين عناصر التَّوثيق الأُخْرى، وهي في حقيقة الأمر ليست الفاصل الوحيد المعتمد إذ ثَمَّةَ من

يعتمد الفاصلة عوضاً عنها، ولكنَّ النَّقطة هي الأكثر اعتماداً، وربَّما لا يوجد خلاف في الفكر الغربي على اعتماد الفاصلة أو النَّقطة، فكلتاهما مقبولة.

ونلاحظ أيضاً أنَّ اسم المرجع قَدْ كتب بخطٍّ غامقٍ، وكذلك الأمر إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلَّة فإنَّ اسم البحث، واسم المجلة يكتبان بخطٍّ غامق. والذي تنبغي الإشارة إليه هنا هو أَنَّهُ قبل انتشار تقانات الحاسوب كان يُلجأ في بعض الأحيان إِلَى وضع خطٍّ تحت اسم المرجع والبحث والمجلة، ثُمَّ تحولَّ الأمر إِلَى الاكتفاء بوضع الخطِّ تحت المجلَّة تمييزاً لها عن البحث أو الكتاب. ولكن يبدو أن الخطَّ الغامق هو الذي انتصر، أو على الأقل في طريقه إِلَى الانتصار.

النُّقطة الثَّالثة الَّتي تستحقُّ الإشارة إليها هنا هي أَنَّهُ عندما يكون الاقتباس مأخوذاً من صفحتين متتاليتين أو غير متتاليتين فإنَّنا عندما نذكر رقمي الصَّفحتين، أو أكثر، نكرِّر قبلها الحرف (P) الذي هو اختصار لكلمة Page الَّتي تعني صفحة. ويكون ذلك على النَّحو التَّالي: PP. 34,35. ويبدو أنَّ الاتجاه الآن يميل إِلَى الاستغناء عن التَّكرار والاكتفاء بحرف . واحد مهما كان عدد الصَّفحات الَّتي تمَّ الاقتباس منها. والنُّقطة الَّتي تلي الحرف P مفرداً أو مكرَّراً إلزاميَّة لأنَّها تلي اختصاراً، وأيُّ كلمة تُخْتَصَرُ بحرفٍ يُتْبَعُ هذا الحرف بنقطةٍ للدَّلالة على أَنَّهُ اختصار.

النُّقطة الرَّابعة الَّتي يجب الوقوف عندها هي اسم المؤلِّف وكنيته، فالتقليد الغربيُّ في التَّوثيق يقوم على تسبيق اسم المؤلِّف على كنيته لدى توثيق أيِّ مرجع. وقد جرَت العادةُ، في الغالب، على ذكر الحرف الأوَّل من اسم المؤلِّف

وإتباعها بنقطة تدل على الاختصار، ثُمَّ ذكر كنية المؤلف، ولَعَلَّ الإنجليز هم الأكثر اتِّباعاً لذلك، لأنَّ الفرنسيين ورُبَّما الألمان يفضِّلون ذكر اسم المؤلِّف كاملاً في الغالب. وكلُّهم يقدِّمون الاسم على الكنية في التَّوثيق، ولم نجد عكس ذلك إلاَّ في النَّادر الذي لا يقاس عليه. ولا يتمُّ تقديم الكنية على الاسم إلا في ثبت المراجع الذي يكون حصراً في آخر الكتاب أو البحث، والكلُّ متَّفقون على تقديم الكنية على الاسم في ثبت المراجع.

بقي علينا أنَّ نُوْرِدَ بعض النَّماذج لتوثيق المراجع عن اللغتين الإنجليزيَّة والفرنسيَّة، على افتراض أنَّ التَّوثيق في كلٍّ منها هو للمرَّة الأولى:

1 . H. Osborne: **Aesthetics and Criticism**. A Pelican Book. London. 1955. PP. 78, 79.
2 . V. Basch: **Essai Critique sur L'Estétique de Kant**. Librairie Philosophique J.Vrin, Paris. 1927. P. 57.
3 . A. Schopenhauer: **The World as Will and Idea**. Trans from Germen by Haldane and Kemp. 6Th, London. 1970. PP. 88, 89.
4 . Durand, G: **L'Imaginaire Sybolique**. P.U.F. Paris. 1964. P.76.
5 . E. Kant: **Critque of Judgment**. Trans from Germen by J. Bernard Hafner, London. 1931. P. 98.

أمَّا التَّوثيق لمرة ثانية فهو أيضاً كما في اللغة العربيَّة على ضربين، أولهما أن يكون للمرَّة الثَّانية على التَّوالي من المرجع ذاته، وثانيهما أن يفصل المرَّة الثَّانية عن الأولى أو السَّابقة استخدام مرجعٍ آخر. فإذا كنَّا أمام الحالة الأولى كنَّا أمام حالة خاصَّة من توثيق مرجع نقتبس منه للمرَّة الثَّانية، فلا نذكر اسم المؤلِّف والكتاب بل نكتفي بكتابة الاختصار ib أو ibid وهو الأكثر شيوعاً

واستخداماً، وكلاهما يعني انظر الصَّفحة كذا أي الرَّقم المذكور. وفي هذا الاختصار دلالة على المرجع المشار إليه هو المرجع السَّابق. ويظلُّ هذا الاختصار هو ذاته سيَّان أكانت الصَّفحة الَّتي تمَّ الرُّجوع إليها هي ذاتها أم غيرها. ويكون ذلك على النحو التَّالي:

6 . A. Schopenhauer: **The World as Will and Idea**. Trans from Germen by Haldane and Kemp. 6Th, London. 1970. PP. 88, 89.

7 . ibid. P.99.

أمَّا إذا كنَّا أمام الحالة الثَّانية، أي أن يفصل المرَّة الثَّانية عن الأولى أو السَّابقة استخدام مرجعٍ آخر فإنَّنا مضطرون لذكر اسم المؤلف واسم المرجع، إضافة إِلَى رقم الصَّفحة. ويكون ذلك على النَّحو الموضَّح في المثال التَّالي، وأنموذجنا هو التَّوثيقان الأوَّل والثَّالث:

8 . H. Osborne: **Aesthetics and Criticism**. P. 55.

9 . ibid. P. 57.

10 . E. Kant: **Critque of Judgment**. P. 108.




UNIVERSITY OF
BRADFORD


تليجرام
هنا
سور الأزبكية

الفصل السادس

أنواعُ التَّوثيق

عناصر الفصل

مقدمـــــــــــــــــــــة

التقـديم والتـأخير فـي العنـاصـر

فـــي مكـــان التوثيـــق

فـــي الفاصـــل بَـــيْنَ العنـاصـر

لكل باب مفتاح
وليس لكل مفتاح باب

مقدمة

اعتمدنا نحن المعترضةَ فاصلاً بين عناصر التَّوثيق، وقد وجدنا من يستخدم غير المعترضة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق كالفاصلة أو النُّقطة، ووجدنا إِلَى جانب ذلك من يخلط بين أدوات التَّرقيم خلطاً غريباً عجيباً فيستخدم أكثر من واحدة في توثيق المرجع، وهناك من يوثِّق كلَّ مرجع بطريقة مختلفة عن سابقه فيستخدم الفاصلة لواحد، والمعترضة لآخر، والنقطة لثالث، ويجمع بينها أو بين بعضها في مرجع آخر

من غير المعقول أن تكون كلُّ هذه العجائبيات السَّابقة صحيحة. سيكون بعضها صحيحاً بالتَّأكيد، وقد يكون الصَّحيح أكثر من طريقة، ولكن شريطة أن تكون قياسيَّةً ومتَّسقةً ومنهجيَّة، أمَّا إذا افتقرت إِلَى هذه الشُّروط فإنَّها ستفتقر إِلَى الصِّحة، وستفقد من ثَمَّ حقَّ أن تُتَّبَع.

وإلى جانب هذا الاختلاف في الفاصل بين عناصر التَّقويم هناك اختلافٌ في التَّقديم والتَّأخير بين عناصر التَّوثيق، واختلافٌ آخر في مكان التَّوثيق وطبيعته. وهذا كلُّه هو ما سنناقشه في هذه الفقرة.

التَّقديم والتَّأخير في عناصر التَّوثيق

لم نجد عند متَّبعي الطَّرائق المنهجيَّة في التَّوثيق من الاختلافات، فيما يخصُّ التَّقديم والتَّأخير، ما يستحقُّ الذِّكر والمناقشة إلا أمراً واحداً هو تقديم المكان على النَّاشر. أمَّا متبعو الطرائق الشَّعبيَّة وتقاليدها، والذين يهرفون بما لا يعرفون فلديهم من العجائب والغرائب الكثير. فإن كان من عادة العرب مع بداية عهدهم بالتَّوثيق وحَتَّى أواخر السَّبعينات من القرن العشرين أن يقدِّموا الكتاب على الكاتب فإنَّ في هذا ما يغفر للطاعنين في السِّنِّ، ولكن ما الذي يسوِّغ تقديم المترجم على المؤلِّف، وبأي حقٍّ يُغفل المؤلِّف ليذكر المترجم، وما الذي يجيز الجمع بين المؤلف والمحقق قبل المرجع، وكيف تلحق الصَّفحة بالكتاب قبل عناصر التَّوثيق الأُخْرى؟

يعتقد بعضُهم أنَّ المهمَّ هو إيصال الفكرة، وأن يعرف القارئ أنَّ هذا الشَّاهد هو لهذا أو ذاك وانتهى الأمر.

نعم، هذا الاعتقاد صحيح، ولكن في أيَّام **أفلاطون وأرسطو والنَّظام والكندي والجاحظ والفارابي**... أمَّا الآن فلم يعد الأمر كذلك. كان الأمر أمانة علميَّة، وظلَّ الأمر أمانة علميَّة، ولكن حينها لم يكن يوجد من أيِّ كتاب إلا بضع نسخ كلُّ نسخة منها بمنزلة طبعة جديدة. أما الآن فكلُّ كتاب يطبع في آلاف النُّسخ المتماثلة تماماً، وهذا يعني أنَّ بمقدور أيِّ قارئ في أيِّ مكان من العالم أن يراجع الشَّاهد في الصَّفحة ذاتها الَّتي أخذ منها. وهذا ما أوجب في حقيقة الأمر البدء بوضع أصولٍ للتَّوثيق. ولذلك لم يعد الأمر أمر أن يعرف القارئ من هو صاحب هذا الكلام، وإنَّما هو جزءٌ من

المسؤوليَّة والأمانة العلميَّة، ولذلك ينبغي أن تُقدَّم للقارئ، الذي قَدْ يكون باحثاً أو ناقداً أو محض قارئ، المعلومات الخاصَّة بالكتاب على نحو منتظم وفق قواعد المنطق، كي يسهل عليه الرجوع إِلَى المرجع وتدقيق النصِّ المأخوذ منه والتَّأكد من أنَّ نقله كان أميناً أم مشوَّهاً، والتَّأكد من أنَّ تحليله مصيبٌ أم مصيبة، قريب أم مُريب! وقد بيَّنا لدى الحديث عن عناصر التَّوثيق التَّرتيبَ المنطقي لهذه العناصر مقروناً بالحجَّة.

دعونا نعود إِلَى الاختلاف الوحيد الذي أشرنا إليه في بداية هذه الفقرة، وهو تقديم مكان النَّاشر على النَّاشر. نحن نرى أنَّ المنطق يقتضي تقديم الناشر على مكان النَّشر، وقد بيَّنا سبب ذلك في غير هذا لدى الحديث عن عناصر التَّوثيق، ولكنَّنا لا نرى في هذا الاختلاف ما يؤدي إِلَى مشكلة اللهم إلا مشكلة نرجسيَّة المكان.

على الرَّغْمِ من عدم استساغة ذلك فإنَّنا لا نجد مانعاً من اتباعه، ولكن شريطة التزامه أولاً في كلِّ التَّوثيقات وثبت المراجع في البحث ذاته، وفي الانتباه إِلَى إلحاق المكان بفاصلة منقوطة تفصله عن الناشر لتبيان التَّلازم بين المكان والنَّاشر أيَّا كانت علامة التَّرقيم المختارة في الفصل بين عناصر التَّوثيق.

في مكان التوثيق

ذكرنا في سياق كلامنا في أكثر من فقرة أنَّ المكان المنطقي للحواشي وتوثيق المقبوسات هو أسفل الصَّفحة ذاتها الَّتي تكون فيها الإحالة أو الشَّاهد المراد توثيقه وهي الحالة الأولى. أمَّا الحالة الثَّانية فقد مرَّ معنا أيضاً في سياق الكلام أنَّ هناك من يكتفي بذكر أرقام الإحالات؛ الحواشي والتَّوثيقات، في

المتن ويرجئ الحواشي والتَّوثيقات إِلَى آخر البحث، أو إِلَى آخر كلِّ فصل من الكتاب، وبعضهم يرجئ حواشي كلِّ الفصول وتوثيقاتها إِلَى آخر الكتاب، وفي هذا الاحتمال الأخير من الحالة الثَّانية قَدْ يكون ترقيم الإحالات متتابعاً من أولِّ فصل إِلَى آخر فصل، وقد يكون لكلِّ فصل ترقيمه الخاص الذي ينتهي مع نهايته.

إنَّ إرجاء الحواشي والتَّوثيقات في الكتب إِلَى أواخر الفصول، أو آخر الكتاب، أمرٌ نشأ في الرُّبع الأخير من القرن العشرين، وأخذ في التَّنامي رويداً رويداً حَتَّى أوشك يكون سمةً عامةً لمعظم الكتب تصدر في الآونة الأخيرة، ولا سِيَّمَا زيادة انتشار المجلات الاختصاصيَّة والمحكَّمة وأضرابها في العقود الثلاث الأخيرة على نحوٍ يكاد لا يصدَّق.

رُبَّما تكون هذه الطَّريقة مناسبة للمجلات، ورُبَّما تكون ضروريَّة لبعضها، بسبب الطَّرائق الإخراجيَّة للمجلاَّت. وعن المجلاَّت أخذ النَّاشرون هذه الطَّريقة، وصارت عند الباحثين تقليداً متَّبعاً بغضِّ النَّظر عن القناعة بذلك أو عدمها. والغريب هو أن نَجِدَ من يرى ذلك قاعدةً ويجادل في عدم جواز غيرها ليس لشيء إلاَّ لأنَّ كثيراً من المجلات تتبعها. والأغرب من ذلك أن يطالبنا هؤلاء بتعميم هذه (القاعدة) على الكتب من غير تفكير في أصل نشأة هذه الطَّريقة.

الحقيقة أنَّ سبب نشأة هذه الطَّريقة في الأصل هو كونها أيسر من التوثيق في كلِّ صفحة، ولا تتطلَّبُ جهداً كبيراً في علميَّة الإخراج الطِّباعيَّة، ورُبَّما يصحُّ الاستنتاج من ذلك أنَّ هذا التَّوفير في الجهد سيكون على حساب

شيء آخر. وبالفعل هذا ما كان، فالذي افتقر إليه النصُّ المطبوع بذلك هو سهولة الرُّجوع إِلَى توثيق المقبوس كُلَّما احتاج إِلَى ذلك، وغالباً ما تصل المعاناة بالقارئ إِلَى السأم والملل من الرُّجوع إِلَى التَّوثيقات والبحث بينها عن توثيق المقبوس الذي يريده. وهذا ما جعلَ كثيراً من القرَّاء يتَّهمون الباحثين الذين يعتمدون هذه الطريقة بالتَّضليل خوفاً من سهولة اكتشاف عدم دقَّة التَّوثيق. وإلى جانب ذلك فإنَّ هذه الطَّريقة في إرجاء التَّوثيقات إِلَى آخر الفصل أو الكتاب تقدِّم للباحث عذراً جاهزاً لتسويغ أخطاء التَّوثيق الَّتي تدين الباحث.

لذلك نجدنا نميل إِلَى اتباع طريقة توثيق كلِّ مقبوس في أسفل الصَّفحة الَّتي يرد فيها ذاتها، ونرى أنَّها الطَّريقة الأفضل، وننصح بالتَّوصية بها تقليداً في التَّوثيق. ولكنَّ ذلك لا يعني على أيِّ حالٍ أننا نعدُّ إرجاء التوثيق إِلَى آخر البحث، أو آخر كلِّ فصلٍ أمراً خاطئاً.

الحالة الثَّالثة من حالات مكان التَّوثيق هي طريقة جديدة ومستقلَّة استقلالاً تامًّا عن طرائق التَّوثيق الَّتي سبق الحديث فيها. هذه الطَّريقة بدأت بالانتشار في العالم العربي في حدود ضيِّقة مع مطالع الثَّمانينات من القرن العشرين، ولكِنَّها بدأت بالانحسار والتَّراجع بعد سنوات قليلة لا تزيد عن العشر، وهي الفترة ذاتها الَّتي بدأت فيها بالانحسار عالميًّا، وبالكاد نجد الآن بحثاً أو كتاباً يعتمد هذه الطَّريقة.

رُبَّما يكون في هذا ما يكفي للدَّلالة على رداءة هذه الطَّريقة في التَّوثيق حَتَّى من دون معرفتها. ولكنَّهُ لا يكفي لتجاهلها وعدم معرفتها.

تقوم هذه الطَّريقة على ترقيم المراجع الَّتي تمَّ أو سيتمُّ الرُّجوع إليها في البحث، ولدى اقتباس أيِّ شاهد من أيٍّ من هذه المراجع يذكر الشَّاهد في مكانة، وعند نهايته يذكر رقم المرجع ورقم الصَّفحة الَّتي أُخذ منها الشَّاهد. كما هو موضَّحٌ في الشَّكل التَّالي:

الشكل رقم 6

التوثيق بأرقام المراجع والصفحات

ذهب ميشيل إدة إلى أنه «لا يمكن تصوُّر العولمة بمعزلٍ عن هذه الثَّورة أي المعلوماتيَّة التي تتجلَّى خاصَّةً بما يسمَّى الاتصاليَّة» (7:78) ، وذهب آخرون اتجاهات أخرى مال معظمها إلى تأكيد صلة العولمة بالمعلوماتيَّة. .... الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على إنكار حقيقة أنَّ العولمة أصبحت واقعاً لا مفرَّ منه، وأنَّ «واحداً أساسيًا من العناصر التي تضفي على العولمة طابعاً من الاستمراريَّة والشُّموليَّة يستحيل إبطاله أو إلغاؤه برغبة ذاتيَّة» (8:78) . أي إن تكثيف العلاقات وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الصفتان الجوهريتان للعولمة (5:36) .

_58_

نلاحظ في السَّطر الثَّاني من نصِّ الشَّكل السَّباق وجود قوسين بينهما رقمين تفصلهما نقطتان، وهما: (٧٨ : ٧)، ومثلهما السَّطر قبل الأخير هما: (٧٨ : ٧)، وكذلك الأمر في السَّطر الأخير الذي نجد فيه الرقمين التَّاليين: (٣٦ : ٨).

يدلُّ الرَّقم الأوَّل على رقم المرجع، وإذا أردتَ أن تعرف اسم هذا المرجع لم تجد بدًّا من الانتقال إِلَى آخر البحث أو الكتاب والبحث عن الكتاب الذي يحمل الرَّقم ٧٨، أو ٣٦، أو غير ذلك. أمَّا الرَّقم الذي يلي النقطتين، وربَّما الفاصلة المنقوطة فهو يدلُّ على رقم الصَّفحة الَّتي أخذ منها الشَّاهد أو المقبوس. وعلى هذا الأساس لن يكون في هذه الطَّريقة ترقيم للمقبوسات،

فكلُّ مقبوس سينتهي برقمين أولهما رقم المرجع وثانيهما رقم الصَّفحة الَّتي أخذ منها المقبوس.

تخيَّل الآن أنَّك تقرأ بحثاً أو كتاباً يوثِّق صاحِبُه شواهِدَهُ بهذه الطَّريقة، ما الذي سيحدث؟

كُلَّما أردت أن تعرف اسم المرجع الذي أُخِذَ منه هذا المقبوس أو ذاك ستكون مضطرًّا للانتقال إِلَى أخر الكتاب أو البحث والبحث عن المرجع الذي يحمل الرقم المذكور إِلَى جانب المقبوس.

قَدْ يكون الأمر غير متعب إذا كانت المقبوسات قليلة جدًّا، ولكن ماذا لو كانت غير قليلة أو كثيرة كما هو مفترض؟ رُبَّما ستتحوَّل قراءتك البحث إِلَى ضربٍ من حلِّ الأحاجي أو الألغاز، ولا سِيَّمَا إذا كنت مهتمًّا بمتابعة التَّوثيقات.

بعض القرَّاء حاولوا حلِّ معضلة التَّعامل مع هذا النَّوع من التَّوثيق فخرجوا علينا بحلول مبتكرة تصلح أن تكون نكتاً؛ بعضهم نَزَع صفحات ثبت المراجع الموجودة في آخر الكتاب ووضعها أمامه حَتَّى لا يظلَّ في ذهاب وإياب إليها. وبعضهم وجد أنَّ المعاناة ما تزال قائمة حَتَّى مع نزع صفحات ثبت المراجع، إِلَى جانب أنَّ نزع هذه الصفحات سيشوِّه المرجع، فقاموا بنسخ هذه المراجع مع أرقامها على قائمة أو قوائم خاصَّة تظلُّ أمامهم طيلة قراءة البحث. وبعضهم وجد أنَّ العناء ما زال قائماً فراح قبل القراءة يعيد توثيق المقبوسات في أسفل كلِّ صفحة من خلال حلِّ شِيفرة الأرقام المذكورة في المتن وبعد الفراغ من ذلك يقرأ الكتاب. وبعضهم حاول استغلال هذا الوقت

بشيء آخر وهو حفظ المراجع مع أرقامها حَتَّى إذا مرَّ معه رقم كتاب في أثناء القراءة استحضر اسمه من ذاكرته، ولكنَّ المشكلة ظلَّت قائمة، فمن أجل ماذا يحفظ المرء هذا الكمَّ من المراجع مقرونةً مع أرقام ستتغيَّرُ من كتاب إِلَى آخر؟ أمرٌ يشبه العبث، ورُبَّما أكثر.

دعك من تَخيُّل أنَّك تقرأ أو تريد أن تقرأ، تخيَّل أنَّك تريد أن توثِّق بهذه الطَّريقة. ما الذي سيحدث؟

ذكرنا في الفقرة الثالثة من حديثنا عن الحالة الثالثة من حالات مكان التَّوثيق أنَّ هذه الطَّريقة **تقوم على ترقيم المراجع الَّتي تمَّ أو سيتمُّ الرُّجوع إليها في البحث**، ولا يوج احتمال ثالث لذلك، اللهم إلا أن يكون الباحث قَدْ رَقَّمَ الكتب الموجودة في مكتبته كلها لتظل هذه الأرقام ثابتة لدى كتابة أيِّ بحث أو كتاب. والمشكلة هنا هي أَنَّهُ سيحتاج في كلِّ مرَّة إِلَى الاستعانة بمراجع غير موجودة في مكتبته وستعاد هذه المراجع إِلَى أصحابها، الأمر الذي سيؤدِّي إِلَى خلخلة نظام ترقيمه في كلِّ مرَّة. بقي الاحتمال البديل لهذا الاحتمال غير المقبول وهو يقوم الباحث بترقيم كل الكتب والأبحاث والمراجع... الَّتي عرفتها البشريَّة. من الصَّعب أن نقول إنَّ هذا الاحتمال غير مقبول، لأنَّ محض التفكير فيه جنون لا برء منه.

بقي إذن احتمال أنَّ هذا الترقيم لمراجع البحث قَدْ تَمَّ قبل البحث أو بعد، ولا احتمال ثالث. فلننظر إذن في هذين الاحتمالين.

أن يقوم الباحث بترقيم المراجع الَّتي سيرجع إليها في بحثه قبل كتابة البحث أمرٌ غير مقبول، ولا ممكن، فالباحث يعرف أَنَّهُ سيرجع إِلَى هذا المرجع

أو ذاك، ولكنَّهُ من غير الممكن أن يعرف كلَّ المراجع الَّتي سيرجع إليها في بحثه ليقوم بترقيمها قبل الشروع في البحث للقيام بالتَّوثيق بهذه الطَّريقة، لأنَّهُ كثيراً ما يجد أَنَّهُ بحاجة إِلَى مراجع أُخْرَى، وكثيراً ما يجد أشياء وأفكار في قراءاته في أثناء بحثه تستحقُّ أن يكون لها مكانها في البحث، وربَّما تفرض ذاتها عليه في أهميتها وعدم جواز تجاوزها. وهذا يعني أنَّ الباحث معرَّضٌ في كلِّ لحظة لإعادة ترقيم المراجع، وإعادة مراجعة ما استخدمه منها وتصويبه وَفقاً للأرقام الجديدة، وسيظلُّ الأمر كذلك ما بين كرٍّ وفرٍّ إِلَى إنجاز البحث... متاهة أربأ بالباحث أن يقع فيها، أو يعرِّض نفسه لصداعها.

الاحتمال الأكثر منطقيَّة هو أن يكون ترقيم المراجع بعد الانتهاء من البحث. ولكنَّ هذا الاحتمال على منطقيَّة ليس أحس حظًّا من الاحتمال السَّابق إذ كيف يمكن أن يقوم الباحث بترقيم المراجع بعد الفراغ من البحث من دون أن يكون قَدْ وثَّقها أصلاً بالطَّريقة التَّقليديَّة ليحوِّلها بعد ذلك إِلَى أرقام يستبدل بها التَّوثيق التَّقليدي؟

السُّؤال الذي سيفرض ذاته على الفور هو: لماذا هذا العبء واللفُّ والدوران؟ ولماذا لا تبقى الأمور على ما هي عليه؟ وما فوائد هذا التَّحويل الذي لا يتمُّ إلاَّ بعبٍ مهدور، ولا ينتهي إِلَى نتيجة أحسن حالاً مما كان عليه الوضع؟ وإلى جانب ذلك سيكون الباحث معرَّضاً للوقوع في كثير من أخطاء التَّوثيق؛ أرقام المراجع، وأرقام الصَّفحات، كان من الصَّعب الوقوع فيها من دون اتِّباع هذه الطَّريقة.

هنا تنهض الانتقادات الَّتي وُجِّهت للحالة الثانية من التَّوثيق الَّتي يتمُّ فيها إرجاء التَّوثيق إِلَى آخر الفصل أو الكتاب. القائمة على اتِّهام الباحثين الذين يعتمدون هذه الطَّريقة بالتَّضليل خوفاً من سهولة اكتشاف عدم دقَّة التَّوثيق والخداع فيه كون هذه الطَّريقة تُقدِّم للباحث أفضل الأعذار لتسويغ أخطاء التَّوثيق الَّتي تدينه.

على أيِّ حال نحن لا نعدُّ هذه الطَّريقة غير صحيحة، ولا نرفضها، ولكن بدا لنا جليًّا أنَّها مربكة للباحث والقارئ، وهي تعرِّض صاحبها لكثيرٍ من الأخطاء الَّتي لا يجوز الوقوع فيها. وبدا جليًّا في الوقت ذاته أنَّ هناك ما هو أفضل منها وأيسر وأكثر دقَّة للباحث والقارئ.

في الفاصل بين العناصر

رُبَّما يكون الحديث في علامة التَّرقيم الَّتي نفصل بها بين عناصر التَّوثيق هو الأكثر أهمِّيَّة في هذا السِّياق. وقد ذكرنا أننا اعتمدنا المعترضة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق، فيما هناك من يستخدم الفاصلة، وهناك من يستخدم النُّقطة، وهناك من يخلط بين هذه الثلاث معاً أو بعضها، ورُبَّما غيرها أيضاً.

سنبيِّنُ الآن لماذا اعتمدنا المعترضة دون غيرها، ولماذا هي الأفضل والأكثر دقَّة بالحجَّة والدَّليل، على الأقلِّ في اللغة العربيَّة.

لننظر أوَّلاً في هذه التَّوثيقات الَّتي وجدناها في بعض الكتب والمجلات، ولم نختلق منها شيئاً على الإطلاق، ورُبَّما لو حاولنا اصطناع أمثلة لمناقشة مشكلة الفاصل بين عناصر التَّوثيق لما استطعنا الوصول إِلَى ما هو أكثر دلالةً من هذه الأمثلة. وهي للبيان فَقَطْ مأخوذةٌ من كُتُبِ مفكِّرين مشهورين لا

مغمورين، وخبراء لا مبتدئين. وسنكتفي بثلاثة منها على الرَّغْمِ من أنَّها جدُّ كثيرة، وهذه التَّوثيقات هي:

. شذرات الذهب لابن العماد طبع القاهرة ١٣٥١ ج٥ ص١٥٠.

. تهاني هلسة. ديفيد بن غوريون . منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨صفحة ٣٢.

. سلام، أحمد زغلول، دراسات في القصة العربية الحديثة؛ أصولها، اتجاهاتها، أعلامها، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٣م. ص٥٤.

الحقيقة أنَّ الأرض لن تخرب بهذه التَّوثيقات، ولن تزلزل الأرض تحت أقدامنا، ولا يمكن الزَّعم أنَّ البحث قَدْ قلَّت قيمته بهذه التَّوثيقات الَّتي نزعم أنَّها متخمة بالأخطاء الشَّنيعة. ولكنَّ الأخطاء الموجودة فيها، وغيرها من أخطاء عدم انتظام التَّوثيق وفق قواعد محدَّدة، يجعل إمكانية الخلط بين عناصر التَّوثيق أمراً محتماً أحياناً. بل غالباً ما يَذْكَرُ بعضهم معلوماتٍ نحن بغني عنها، حَتَّى إنِّي وجدت من يذكر في التَّوثيق عنوان النَّاشر بالحارة والشَّارع وصندوق البريد، وغير ذلك مما يدعو إِلَى الابتسام الذي يمتدُّ حَتَّى القهقهة.

إذا نظرنا إِلَى التَّوثيق الأوَّل التَّالي:

. شذرات الذهب لابن العماد طبع القاهرة ١٣٥١ ج٥ ص١٥٠.

لبدا وضاحاً أَنَّهُ أقرب إِلَى السَّرد الحكائي الشَّعبي، ناهيك عن الأخطاء الموجودة فيه، فما المقصود بـ (طبع القاهرة)؟ هل القاهرة هي الَّتي طبعت الكتاب؟ أم أنَّ القاهرة دار نشر؟ وإذا ما نظرنا إِلَى العبارة بوصفها بلا فواصل

لرُبَّما كان لها معنى آخر: (لابن العماد طبع القاهرة)! ناهيك عن أنَّ كلمة (طَبْع) لا تأتي بمعنى طباعة، وإنَّما هي بمعنى الجِبِلَّة.

إذن من الضروري استخدام علامات التَّرقيم للفصل بين عناصر التَّوثيق. ولذلك لا حاجة بنا إِلَى مناقشة بقية العناصر الَّتي لا يفصل بينها فاصل حَتَّى صارت تحتمل أكثر من تأويل، فرُبَّما تكون (القاهر ١٣٥١) على سبيل المثال اسم شارع في مكان ما. وقوله (شذرات الذهب لابن العماد) قَدْ يفهم على أَنَّهُ كله عنوان واحدٌ متَّصلٌ، ويعني أو يوحي بأَنَّهُ يوجد كتاب اسمه (شذرات الذهب) لغير **ابن العماد**...

لننظر إذن في التَّوثيق الثَّاني الذي تفصل بين عناصره بعض علامات الترقيم:

ـ تهاني هلسة. ديفيد بن غوريون . منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨صفحة ٣٢.

في هذا المرجع لا نعرف على وجه الدَّقة إطلاقاً من هو المؤلف، ولا اسم الكتاب، ولا النَّاشر، بمبالغة جائزة لا نعرف مكن النَّاشر ولا تاريخ النَّشر. فالنُّقطة الَّتي تلي اسم **تهاني هلسة** لا توحي بطبيعتها، ولا نعرف دلالتها، هل هي فاصل بين مؤلِّفين، أم تفصل المؤلِّف عن الكتاب! ومن ثَمَّ هل **ديفيد بن غوريون** شريك في التَّأليف أم هو اسم الكتاب. وبوجود هذه النُّقطة بين الاسمين لم نعد نعرف دلالة المعترضة الَّتي تلي الاسم الثَّاني، ومن ثَمَّ فإن عبارة: (منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨) صارت تحتمل عشرات التَّأويلات، هل هي كلها عنوان الكتاب؟ أم جزء منها هو العنوان،

وإذا كان جزءٌ منها هو العنوان فأين ينتهي هذا الجزء؟ وإذا لم تكن عنوان الكتاب؛ كلها ولا بعضها، فهل هل النَّاشر؟ وإذا كانت النَّاشر، فهل هي كلها اسم النَّاشر أم بعضها؟ وإذا كان بعضها فأين ينتهي؟

يبدو منطقيًّا أَنَّهُ من الممكن تقسيم هذه العبارة إِلَى قسمين، الأوَّل هو: منظمة التحرير الفلسطينية، والثَّاني هو: مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨. يمكن أن يكون القسم الأوَّل عنواناً للكتاب، ويمكن أن يكون هو النَّاشر. فما الذي يمكن أن يكونه القسم الثَّاني؟؟ إذا كان القسم الأول: (منظمة التحرير الفلسطينيَّة) هو اسم الكتاب أو عنوانه، فسيكون القسم الثَّاني: (مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨) هو النَّاشر. سيثور هنا اعتراض بأنَّ من الواضح أنَّ بيروت هي مكان النشر، و١٩٦٨ هي تاريخه. الاعتراض مقبول، ولكن ما الذي يدريني أن لا تكون العبارة كلها هي اسم النَّاشر، ويوجد مثل ذلك الكثير الكثيرُ في كلِّ دول العالم؟ ولكنَّ الاعتراض الحقيقي الذي ينبغي أن يظهر هنا هو: ماذا لو أنَّ العبارة بقسميها لا علاقة باسم الكتاب؟؟! أي أن يكون اسم الكتاب هو: (ديفيد بن غوريون)، وهو أمرٌ جدٌّ ممكنٍ نظريًّا إذا لم نكن نعرف شيئاً عن ذلك، والأمر كذلك في حقيقته. كيف سنقسم عبارة: (منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٨) إذن؟

رُبَّما يكون الأمر سهلاً، ورُبَّما يكون صعباً، ورُبَّما ورُبَّما...!! ولكن لماذا ندخل أصلاً في متيه الاحتمالات والتَّأويلات والتَّحليلات والأمر في حقيقته سهلٌ يسيرٌ؟

لننظر الآن في الأنموذج الثَّالث الذي راح صاحبه (يدقُّ) فاصلة بين (عناصر التَّوثيق) تقليداً للتقليد الغربي:

. سلام، أحمد زغلول، دراسات في القصة العربية الحديثة؛ أصولها، اتجاهاتها، أعلامها، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٣م. ص٥٤.

سنبيِّنُ بعد قليل أننا لسنا ضدَّ استخدام الفاصلة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق من حيث المبدأ، ولن نعترض على استخدامها. ولكن إذا نظرنا إِلَى خصوصيَّة لغتنا وجدنا أنَّ المعترضة هي خير فاصل بين عناصر التَّوثيق، والأنموذج السَّابق الذي حمل الرقم ثلاث خير حجَّة ودليل على ذلك، وهو ليس الشَّاهد الوحيد فالشَّواهد المماثلة أكثر من أن تحصى.

الأنموذج هو توثيق مقبوس، منتزع من صفحة من ضمن الكتاب وليس من ثبت المراجع. ولكن صاحبه تعامل معه وكأَنَّهُ في ثبت المراجع فقدَّم كنية المؤلِّف على اسمه، وهذا محض خطأ، ولذلك اضطر أن يضع فاصلة بعد الكنية للدَّلالة على أَنَّهُ قدَّم الكنية على الاسم. وبدل أن يضع نقطتين بعد الاسم بشقَّيه وضع فاصلة أيضاً، وهذا محض خطأ أيضاً، وَثَمَّة من يجادل في أَنَّهُ الصَّواب وأنَّ الغرب يقوم بذلك وهذا أيضاً خطأ. فاختلط بذلك الحابل بالنَّابل، ودخل اسم المؤلف في اسم الكتاب، ولولا المصادفة السعيد الَّتي جعلتنا نميِّز بسهولة اسم المؤلف من اسم الكتاب لكان من المحتمل جدًّا أن ندخل في (متاهة) التوقع والتخمين، وهيهات نحزر أو لا نحزر.

فإذا انتقلنا إِلَى ما يلي ذلك وجدنا أنفسنا أمام مصيبة بل مصائب جديدة. فاسم الكتاب مركَّب تركيباً معقداً إِلَى حدٍّ ما. فاضطر إِلَى الفصل

بين مفردات العنوان الشَّارح بالفاصلة ذاتها، بعدا أحسن بفصل العنوان الرَّئيسي عن العنوان الشَّارح بفاصلة منقوطة. فاختلط من الحابل من جديد بالنَّابل من أكثر من جهة. ففي البداية نتساءل: ما الفرق بين الفاصلة الَّتي تفصل عناصر التَّوثيق عن بعضها، والفاصلة الَّتي تفصل مفردات العنصر الواحد عن بعضها؟ وهو يجوز استخدام الأداة ذاتها استخدامات مختلفة، في مستويات غير متوافقة؟ ألا يشبه ذلك، نظريًّا، محاولة حجز ماء النَّهر الكبير برفش التُّراب الذي يحجز به ماء الجدول الصَّغير؟

لنترك ذلك جانباً ولننظر إِلَى الأمر من زاوية أُخْرَى، ولنستحضر الشَّاهد أولاً:

ـ سلام، أحمد زغلول، دراسات في القصة العربية الحديثة؛ أصولها، اتجاهاتها، أعلامها، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٣م. ص٥٤.

منشأة المعارف هي ناشر الكتاب، وهي واضحة إِلَى حدٍّ كبير. ولكن أليس ثَمَّةَ احتمال كبير أيضاً للظنِّ أنَّ منشأة المعارف جزء متممٌ للعنوان الشَّارح للكتاب، وعلى افتراض أنَّ كلمة منشأة لم تذكر ألا يغدو احتمال إلحاقها بالعنوان الشَّارح أمراً مؤكَّداً؟ ولو أنَّ النَّاشر غير منشأة المعارف، كأَنَّ تكون (المعرفة) مثلاً، أو الحكمة، أو الأصالة، أو غير ذلك الكثير جدًّا من أسماء النَّاشرين ألا يغدو الخلط أمراً بحكم المؤكَّد؟؟

لو كان اسم الكتاب مفرداً من دون عنوان شارح لمرَّ استخدام الفاصلة من دون أن يثير أيَّ إشكال، ولكن شريطة صحَّة كتابة اسم المؤلف وإلحاقه بنقطتين عوضاً عن الفاصلة. إلاَّ أنَّ الخصوصيَّة فيه، وفي كثير غيره من أسماء المراجع كما بيَّنا في كيفية التوثيق، أو في الربط بين عناصر التَّوثيق، تجعل المعترضة أفضل فاصل يستخدم بين عناصر التَّوثيق في اللغة العربيَّة على الأقل. ولننظر في الأنموذج السَّابق كيف سيغدو مع استخدام المعترضة فاصلاً بين العناصر:

. أحمد زغلول سلام: دراسات في القصة العربية الحديثة؛ أصولها، اتجاهاتها، أعلامها . منشأة المعارف . الإسكندرية . ١٩٨٣م . ص٥٤.

ألم تَزُلْ كلُّ الإشكالات؟

إنَّ استخدام المعترضة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق، في إطار أنموذجنا المقترح، هو الوحيد الكفيل بإزالة كلِّ الإشكاليات المحتملة، وإزالة أيِّ لبس بين عناصر التَّوثيق مهما كانت موجباته. ولكن ذلك لا يعني أننا نرفض الطريقتين الأخريتين القائمتين على استخدام الفاصلة أو النُّقطة. ولكن ما لا يجوز قبوله هو العشوائية غير المسؤولة. إذ لا يجوز الخلط بين الطَّرائق خلط خبط العشواء، فنجد مرجعاً بنقط، وآخر بفاصلة، وآخر بمعترضة، وآخر يجمع بين اثنين منها أو أكثر... فمن اتَّبع طريقة وجب عليه التزامها في كلِّ المراجع لتكون دليلاً للقارئ يهتدي به حال وجود لبس.

على أيِّ حال، الواجب يفرض علينا أن نذكِّر فَقَطْ بأربعة نقاط:

أوَّلاً: إنَّ الفاصلة أو النقطة فاصلاً بين عناصر التَّوثيق سيُعَرِّضُ الباحث أو المؤلِّف لكثيرٍ من الحرج لدى توثيق كثيرٍ من المراجع؛ كتباً، مجلات، دوريات، مخطوطات، رسائل، وسائل إعلاميَّة... والمعترضة هي الكفيل الوحيد، على الأقل، بتفادي الحرج.

ثانياً: في التَّوثيق يذكر اسم المؤلف كما هو؛ الاسم الأول ثُمَّ الكنية. ولا يوجد ما هو خلاف ذلك. أما في ثبت المراجع فالأمر موضع اختلاف وجهات نظر سنعرض لها بالتفصيل.

ثالثاً: النقطتان اللتان تليان اسم المؤلف؛ واحداً أو أكثر، في التَّوثيق أو ثبت المراجع، ليستا موضع خلاف على الإطلاق. ولا يجوز استبدالهما بأيِّ أداة أو علامة ترقيم أُخْرَى.

رابعاً: يكتب اسم المترجم، أو المحقق، أو ما كان بمنزلتهما، أو إن اجتمعوا معاً، كما هو تماماً؛ الاسم الأول ثُمَّ الكنية، في أيِّ مكان كان لهما وجود فيه. ويصدق ذلك على التَّوثيق وثبت المراجع معاً. ولا يجوز بحالٍ من الأحوال تقديم الكنية على الاسم. وإن وجدنا مثل ذلك فهو محض خطأ لا يجوز تعميمه. لأنَّ الأصل في تقديم الكنية على الاسم هو الترتيب حسب الأحرف الهجائية لسهولة الرُّجوع إِلَى المؤلف المطلوب، أما المترجم أو المحقق فيردان ضمن السِّياق ولا يمكن الاستهداء بالاسم ولا الكنية للوصول إِلَى أحدهما. ولذلك لا يجوز معاملتهما معاملة المؤلِّف في ثبت المراجع وَفْقَ إحدى طرق إثبات المراجع.



الفصل السادس

ثبتُ المراجع وأنواعه

عناصر الفصل

مقدمة

قواعد عامة

الثبت حسب الكتاب

الثبت حسب الكنية

الثبت حسب اسم المؤلف

تقسيم الثبت حسب المراجع

الفرق بين التوثيق وثبت المراجع

ولا خير في حسن الجسوم وطولها
إذا لم يزن طول الجسوم عقول

مقدمة

دَرَجَ هواة الرَّطانة على استخدام اصطلاح ببلوچرافيا أو بيبلوچرافيا[٢٢]. bibliography كما هو هنا للدَّلالة على ما هو مُشْتَهَرٌ عربيًّا باسم ثبت المراجع أو فهرس المراجع بوصفه مكافئاً لهٰذا الاصطلاح الأجنبي.

فإذا فتحنا أي معجم إنجليزي عربي لنعرف معنى كلمة bibliography وجدنا أنها تعني: ثبت المراجع، بيان بمطبوعات دار للنشر، بيان بمؤلفات كاتب، مسرد نقدي بالكتب المتصلة بموضوع ما، مسرد نقدي بالكتب المتصلة بحقبة ما، مسرد نقدي بالكتب المتصلة بمؤلف ما، مراجع وكتب.

صحيحٌ أنَّهُ ليس اصطلاح ثبت المراجع هو الوحيد الدَّال على هٰذا الاصطلاح فهناك فهرس المراجع، ومسرد المراجع، وغير ذلك. ولكن

---

[٢٢]. هناك اختلاف في استخدام الحرف العربي المكافئ للحرف (g) أو ما يكافؤه من لغات العالم، فبعضهم يستخدم الحرف (ج)، وبعضهم يستخدم الحرف (غ)، وبعضهم يستخدم الحرف (ك)، ورُبَّما نجد أبعاضاً آخرين، والمشكلة في حقيقتها ليست معقدة بما يعادل هذا الخلاف، فالعرب يعرفون لفظ الحرف الأجنبي في بعض اللهجات ليس الكاف منها والغين على أيِّ حال، وإنَّما هو القاف أو الجيم وهي الأكثر شهرة. والأفضل على أيِّ حال هو الاتفاق، ورُبَّما لو كانت جيماً بثلاث نقط لكان الأمر أفضل.

الاصطلاح استقرَّ أكثر ما استقرَّ على ثبت المراجع. وثبت المراجع هو جمع كلِّ أسماء المراجع المستخدمة في البحث أو الكتاب وإثباتها في آخر البحث أو الكتاب مرتبةً ترتيباً منهجيًّا، مع توثيقها الكامل.

ولكن ما معنى أن تكون مرتَّبة ترتيباً منهجيًّا؟

علميًّا ومنطقيًّا يعني ذلك أحقيَّة الكاتب أو الباحث في أن يتَّخذ أيَّ منهجٍ شاء لترتيب المراجع، ولكن شريطة أن يلتزم هٰذا المنهج، وأن يوضحه للقارئ حَتَّى يعرف كيف يتعامل معه إذا كان ثَمَّةَ ما يدعو إلى التَّوضيح. وهٰذا يعني أَنَّهُ من الممكن أن نكون أمام عشرات بل مئات الطُّرق المنهجيَّة لوضع ثبت المراجع!

ولكن السُّؤال هنا: هل كلُّها صحيحةٌ أو صالحةٌ أو مقبولةٌ؟

مئات الكتب والأبحاث الجادَّة تصدمنا بعدم وجود ثبت مراجع. ومئات بل آلافٌ مؤلفة من الكتب الجادة الرَّصينة والأبحاث تصعقنا بوضع ثبت المراجع على أساس العواطف والانفعالات إذ يرتب الكاتب المراجع بناء على موقفه من أصحابها أو علاقته بهم، أو مدى اعتمادهم على هٰذا المرجع أو ذاك أو رُبَّما أحجام المراجع أو رُبَّمَا غير ذلك مما يخطر في البال ومما قد لا يخطر فيه... فماذا سيحدث إن قبلناها أو رفضناها؟ وما الذي سيتغيَّر إن قبلنا أو رفضنا؟ ستظلُّ عجلة التَّاريخ سائرةً، وستظلُّ الشَّمس تشرق كلَّ صباح، وتغرب كلَّ مساء...

فماذا لو كانت المرجع مرتبةً ترتيباً منهجيًّا وفق أيِّ منهجٍ يقبل القياس؟ لا شكَّ في أنَّ الأمر سيكون أفضل بكثيرٍ، بل بما لا يقارن مع ما سبق الحديث فيه.

قَدْ يكون أساس منهج ترتيب المراجع هو مكان النَّشر، أو النَّاشر، أو عام النَّشر، أو اسم الكتاب، أو موضوع الكتاب، أو عدد الصَّفحات، أو اسم المؤلِّف، أو كنية المؤلِّف، أو زمن المؤلِّف، أو أمَّة المؤلِّف، وقد يكون التَّرتيب هجائيًّا، وقد يكون أبجديًّا... وهلمَّ جرًّا من احتمالات يطول سردها.

المهمُّ هنا هو أنَّ هٰذه الاحتمالات ليست نافلةً لا محلَّ لها ولا نفع، فكلٌّ منها له وظيفته، ودوره، ونفعه، واستخدامه الخاص الذي رُبَّما لا يصلح غيره له، وهٰذا يعني أنَّ ثبت المراجع ليس محصور الاستخدام بالأبحاث أو الكتب فله استخدامات أُخْرَى كثيرة. وأيًّا كان المبدأ المعتمد في الاحتمالات السَّابقة فإنَّ القاسم المشترك بينها جميعاً هو حاجتها إِلَى مبدأ آخر هو استخدام الترتيب الأبجدي أو الهجائي، وقد اندثر تماماً الآن اعتماد التَّرتيب الأبجدي ليسود التَّرتيب الهجائي.

منطقيًّا لا يوجد ما يمنع من اعتماد أيٍّ من المبادئ السَّابقة أساساً لثبت المراجع في أيِّ بحث. ولكنَّ عرفاً متداولاً صار بحكم القاعدة العلميَّة في التَّوْثِيق هو اعتماد اسم المؤلف أو كنيته أو اسم الكتاب مبدأ لترتيب المراجع، مع بعض الملاحظات.

قبل النَّظر في هٰذا الحالات الثلاث ثَمَّةَ أمر يجب أن نشير إليه، وهو الخلط الذي يقع به بعضهم بينهم بَيْنَ ثبت المراجع والإحالات والتَّوْثِيقات الَّتي ترجئ إِلَى آخر البحث أو الكتاب.

ذكرنا في سياق البحث أنَّ من حالات مكان التَّوْثِيق أن تذكر أرقام الحواشي والمقبوسات في المتن، وترجأ الحواشي والتَّوْثِيقات إِلَى آخر البحث أو الفصل أو الكتاب. وناقشنا محاسن هٰذا الأمر ومعايبه. ولكنَّ المشكلة هي أنَّ بعضهم يخلط بَيْنَ هٰذه الإحالات وثبت المراجع في التَّسمية على الأقل. ويتابع الخلط بأن يستغني عن ثبت المراجع ظنًّا منه بكفاية ما سمَّاه هو خطأً ثبت المراجع.

قَدْ لا يكون ثَمَّةَ مشكلة كبيرة في ذلك. ولكن الأصول على الأقل تقتضي التَّمييز بينهما ومعرفة حدود كلٍّ منهما وخصائصه. وتستحسن إلحاق الإحالات بثبت المراجع. وهٰذا ما سنجعل التفصيل فيه في آخر الفصل لنبدأ الآن بقواعد عامَّة.

قواعد عامة

قبل أن نعرض لأنواع ثبت المراجع تجدر الإشارة إلى أنَّ قواعد عامَّة يجب مراعاتها في أيِّ نوعٍ من أنواع ثبت المراجع لجأنا إليه....

١ ــ منهجية التَّرتيب الوحيدة التي لا يجوز اتِّباع غيرها هي التَّرتيب الهجائي ويلفظ الهجائي وليس الأبجدي كما هو شائع من خطأ في تسمية المسمَّى بما هو غيره، فالتَّرتيب الأبجديُّ هو ترتيب

الأحـرف وَفْـقَ أبجـد هـوز حطـي كلمـن سـعفص قرشـت ثخـذ ضـظغ، وهٰـذا مـا لم يعتمـد في ترتيـب المراجـع، أمـا الهجـائي فهـو ترتيـب الأحـرف على ألف باء تاء ثاء جيم حاء... إلخ.

٢ . إسقاط (أل) التَّعريف من الترتيب. وهٰذا الإسقاط يكون ترتيباً لا كتابة.

٣ . يجب أن نسقط من الترتيب أيضاً الألقاب من قبيل الدكتور والأستاذ والمحامي والمهندس وغيرها مما هو من قبيلها.

٤ . لا يجوز بحال من الأحوال ذكر الألقاب والمراتب في الثبت مهما كانت باستثناء الدكتور ويمكن إسقاطها أيضاً، وإذا ذكر لقب دكتور فيفضل أن يوضع بعد الاسم بَيْنَ قوسين.

٥ ـ إسـقاط لواحـق الاسـم مـن قبيـل ابـن، أبـو مـن الترتيـب وهٰـذه مسـألة إشـكالية إذ ثَمَّـةَ مـن يميـل إلى عـدم إسـقاطها مـن الترتيـب. وإذا عـدنا إلى ثقافتنـا العربيـة القديمـة في الترتيـب وجـدنا أن أسـلافنا لم يعتمـدوا أسمـاء الشـهرة أبـداً في الترتيـب وإنمـا يـذكرون الاسـم الحقيقـي. فـأبو الطيـب المتنـبي مـثلاً لا يـذكر في أبي الطيـب ولا يـذكر في المتنـبي وإنمـا يـذكر في اسمـه الأصـلي وهـو **أحمـد بـن الحسـين بـن الحسـن بـن عبـد الصمد**.

٦ ـ هنـاك أسمـاء اشـتهر بهـا الأعـلام والفلاسـفة لا يطلـب العَلَـمُ اعتيـاداً أو تـواكلا أو استيسـاراً إلا مـن خلالهـا مـن قبيـل **الجـاحظ، الفـارابي، التوحيـدي، المتنبـي، ديكـارت، كانـت، هيجـل، نيتشـه**...

وغيرهم كثير من الأعلام.... فإذا ورد معنا واحد من أمثال هؤلاء الأعلام يمكننا اعتماد اسم الشهرة ترتيباً. ولكن ذلك موضع إشكال في حقيقة الأمر فالعرب القدماء كما أشرنا لم يعترفوا باسم الشهرة لغاية لم يذكروها، وحَتَّىْ الثقافة الغربية قلما تعمد إلى اعتماد أسماء الشُّهرة وخاصَّة في أعلامها. ولكن في الوقت ذاته من ذا يعرف أن اسم المتنبي أحمد وأن اسم الجاحظ عمرو وهكذا دواليك؟ هٰذا الجهل نجده بَيْنَ أوساط المثقفين أنفسهم وليس بَيْنَ العامَّة فقط. وفي الوقت ذاته نجد في المقابل من يتوهم أن هٰذا العلم أو ذاك مشتهر بهذا الاسم وهو ليس اسم شهرة. ومع ذلك كله نحن نؤثر اعتماد اسم الشهرة تيسيراً، ولكلٍّ فلسفته في ذلك عندما يكون له في ذلك فلسفة.

هٰذه القواعد تصحُّ في كلِّ أنواع ثبت المراجع لا في واحد فقط، بل وتصحُّ أيضاً في أي ثبت للأعلام غير ثبت المراجع. أما أنواع ثبت المراجع فهي التالية:

الثبت حسب اسم الكتاب

التَّوْثِيق حسب اسم الكتاب هو ترتيب المراجع في ثبت المراجع حسب اسم الكتاب ترتيباً هجائيًّا، وفق الأنموذج التَّالي:

١ . **أَساطير الحب والجمال عند اليونان:** دريني خشبة . دار التَّنوير/ دار الأَبعاد . بيروت . ١٩٨٣م.

٢ . **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب:** أَبو منصور الثَّعالبي . تحقيق محمد أَبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر . القاهرة . ١٩٦٥م.

٣ . **الضَّحك**: هنري برجسون . ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدَّايم . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٨٣م.

٤ . **عصر الدول والإمارات؛ الجزيرة العربية والعراق وإيران**: الدكتور شوقي ضيف . دار المعارف . القاهرة . ١٩٨٠م.

٥ . **علاقات الفن الجماليَّة بالواقع**: قسطنطين تشرنشفسكي . ترجمة يوسف حلاق . وزارة الثَّقافة . دمشق . ١٩٨٣م.

٦ . **المعرفة والسُّلطة مدخل لقراءة فوكو**: جيل دلوز . ترجمة سالم يفوت . المركز الثَّقافي العربي . بيروت/ الدَّار البيضاء . ١٩٨٧م.

اعتراضات على هٰذا الثبت

لن نناقش الأخطاء الكثيْرة، والخلط الكبير الذي وقع به، ويقع به معتمدو هذه الطَّريقة من التَّوْثِيق، وحسبنا أن نشير أوَّلاً إِلَى عدَّة نقاط ضروريَّة هي مكامن الخطأ في هذه الطَّريقة وهي:

أولها أنَّ هذه الطَّريقة قديمةٌ اعتمدها العرب مع بداية عهدهم بالتَّوْثِيق في أوائل القرن العشرين، وقد بدأت هذه الطريقة بالتَّلاشي في أواخر القرن العشرين، وهي وإن لم تَزُلْ تماماً فإنَّها في طريقها إِلَى الزَّوال.

ثانيها أنَّ هذه الطَّريقة تفتقر إِلَى الدقة وتعوزها المنهجيَّة، فليس محض ترتيب المراجع حسب أسمائها كافياً لإكسابها الدقة والمنهجيَّة. فترتيب المراجع حسب أسمائها لا ينطوي على أيِّ دلالة منهجيَّة في البحث العلمي إلا إذا كان الغرض من الثَّبت التَّصنيف بوصفه جزءاً من البحث العلمي.

ثالثها أنَّها تولي منتجاً من منتجات المؤلف أولويَّة على المؤلف ذاته، ولذلك كان من أبرز عيوب هذه الطَّريقة أن تُثْبَتَ مراجع المؤلف الواحد في أماكن مختلفة متناثرة من الثَّبت.

رابعها أنَّها تقوم على افتراض أنَّ المراجع/ الكتب أكثر اشتهاراً من الأعلام أو المؤلفين، وهذا افتراض خاطئ، اللهم إلا باستثناءات نادرة. وخطأ هذا الافتراض ينبع من أنَّ أساس وضع ثبت المراجع هو تيسير الرُّجوع إليها والبحث عن المطلوب بينها بسهولة لمن أراد وليس الباحث ذاته وإلا لما كان بحاجة إِلَى وضع الثَّبت.

شروط يجب مراعاتها

فإذا تجاوزنا مكامن الخطأ هذه، وأقررنا بإمكانيَّة احتياجنا إِلَى هٰذه الطَّريقة في مواضع أُخْرَى غير ثبت المراجع كان من الضَّروري تبيان بعض النِّقاط:

أولها أن نرتِّب المراجع ترتيباً هجائيًّا بغضِّ النَّظر عن أيِّ أولويَّة أُخْرَى اللهم إلاَّ ما كان أساساً من أسس التَّصنيف لسببٍ أو آخر.

ثانيها أن توضع نقطتان بعد اسم الكتاب، ويذكر اسم المؤلِّف بعد النقطتين. ثُمَّ يستمر سرد عناصر التَّوْثِيق وفق التَّرتيب الذي انفق عليه من دون أيِّ نقصٍ أو تغيير.

ثالثها أنَّ اسم المؤلف يذكر بعد الكتاب كما هو، أي بتقديم الاسم الأول على الكنية، ولا يصحُّ تقديم الكنية على الاسم، لأنَّ الأصل في تقديم

الكنية على الاسم في الترتيب هو سهولة البحث، وليس ثَمَّةَ ما يدعو إِلَى ذلك هنا.

الثبت حسب كنية المؤلف

الطَّريقة الثَّانية لوضع ثبت المراجع هي ترتيبها حسب كنية المؤلف. وهي العادة المتَّبعة في العالم الغربي عامَّة. وأصل تقديم الكنية على الاسم الأول في العالم الغربي لا علاقة له بالمنهجيَّة ولا العلميَّة ولا الأكاديميَّة على الإطلاق، وإنَّما هو العُرْفُ الاجتماعي الغربي القائم على تقديم الكنية على الاسم الأول في المناداة والمخاطبة والتَّعامل. وقد أُجري التقليد العلميُّ في وضع ثبت المراجع على هذا العرف الاجتماعي. وعن العالم الغربي أخذ العرب هذه العادة وساروا على هديها. وليس في ذلك ما يعيبه على أيِّ حال؛ لا في العالم الغربي ولا في العالم العربي.

المشكلة الَّتي تعترضنا هنا هي إصرار بعضهم، في عالمنا العربي، من دون أيِّ سببٍ أو سندٍ أو حجَّة، على أنَّ هذه الطَّريقة هي الطَّريقة العلميَّة وغيرها ليس علميًّا. ورُبَّما أخذ الحال بعض هؤلاء فاتَّهموا من لا يعتمد طريقة تقديم الكنية على الاسم بالجهل والتَّخلُّف ورُبَّما الغباء!! وهذا في حقيقة الأمر محض ارتجال غير مسوَّغٍ إن لم نقل إنَّهُ تقليدٌ أعمى من دون أدنى تفكير.

إنَّ اتِّباع هذه الطَّريقة، على أيِّ حالٍ، ليس فيه ما يعيبه في العموم اللهم إلا تقليد الغرب إذا كان تقليد الغرب عيباً وليس الأمر كذلك دائماً. ولكنَّ النَّظر في هذه الطَّريقة يكشف لنا عن بعض المحاسن كما يكشف عن بعض

المعاييب. ولننظر أوّلا في هذا الأنموذج لثبت المراجع القائم على مبدأ تقديم الكنية على الاسم الأول في ترتيب المراجع:

١ . برجسون، هنري: **الضَّحك** . ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدَّايم . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٨٣م.

٢ . التَّوحيدي، أَبو حيَّان وأَبو علي مسكويه: **الهوامل والشَّوامل** . تحقيق أَحمد أَمين والسَّيد أَحمد صقر . د.ن . القاهرة . ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

٣ . الثَّعالبي، أَبو منصور: **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** . تحقيق محمد أَبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر . القاهرة . ١٩٦٥م.

٤ . خشبة، دريني: **أَساطير الحب والجمال عند اليونان** . دار التَّنوير/ دار الأَبعاد . بيروت . ١٩٨٣م.

٥ . دلوز، جيل: **المعرفة والسُّلطة مدخل لقراءة فوكو** . ترجمة سالم يفوت . المركز الثَّقافي العربي . بيروت/ الدَّار البيضاء . ١٩٨٧م.

٦ . ضيف، د. شوقي: **عصر الدول والإمارات؛ الجزيرة العربية والعراق وإيران** . دار المعارف . القاهرة . ١٩٨٠م.

نلاحظ في هذه الطَّريقة أننا نضع دائماً فاصلة بعد الكنية تفصلها عن اسم المؤلف للدلالة على أنَّ الكنية تسبق اسم المؤلِّف، وهذا أمر متَّفق عليه بالإجماع لأنَّ المنطق هو الذي يفرضه، وكلُّ خروج عليه أو مخالفة له لا يعامل إلا معاملة الخطأ. لأنَّ عدم وجود الفاصلة بين الكنية والاسم سيحول دون التَّمييز بين الكنية والاسم.

من محاسن هذه الطَّريقة **أوَّلاً** أنَّ كثيراً من المفكِّرين اشتهروا بالكنى والألقاب أكثر من اشتهارهم بأسمائهم الأولى، ولذلك تسقط هنا ضرورة اعتماد اسم شهرة المفكر في التَّرتيب لأنَّها ستكون متَّبعة بطبيعة الحال. ومن محاسنها **ثانياً** أيضاً أنَّ كنى المفكرين والأعلام عامَّة ألصق بالذَّاكرة من الأسماء الأولى، وهذا ما يجعل البحث عن مراجع عَلَمٍ ما في ثبت المراجع أكثر يسراً.

أما معايب هذه الطَّريقة **فأولها** تقديم كنية المؤلف على اسمه لأن المبدعين عامَّة يعتدُّون بذواتهم أكثر من اعتدادهم بكناهم. **وثانيها** أنَّ اشتهار الأعلام بكناهم في طريقه إِلَى الانحسار حَتَّى في العالم الغربي، وخاصَّةً منذ مطالع الرُّبع الأخير من القرن العشرين، وربُّما صار الأكثر وجوباً مع ثورة المعلوماتيَّة وتضخُّم عدد الكتَّاب والمؤلَّفين هو تقديم الاسم على الكنية. **وثالثها** أنَّنا إِذا كنَّا أمام أكثر من مؤلِّف لكتاب واحد، كما هو الحال في المرجع رقم (٢) من الأنموذج السَّابق، كنَّا أمام تساؤل مهمٍّ، وهو: هل نقدِّم كنى المؤلِّفين على الاسم أم نكتفي بالأوَّل؟ وفي الوقت ذاته هل نفصل المؤلِّفين عن بعضهم بعضاً بفاصلة أم بغيرها؟

على أيِّ حالٍ لا يوجد ما يمنع من اتِّباع هذه الطَّريقة في وضع ثبت المراجع، ولكن يجب **أولاً** مراعاة المحافظة على ترتيب عناصر التَّوْثِيق. **وثانياً** التزام علامة ترقيم واحدةٍ في الفصل بين العناصر. **وثالثاً** في حال وجود أكثر من مؤلِّف فإنَّ أفضل طريقة هي تقديم كنية المؤلِّف الأوَّل على اسمه وإبقاء أسماء المؤلِّفين الآخرين كما هي، مع الفصل بينهم بالواو لا الفاصلة.

الثبت حسب اسم المؤلِّف

إذا كانت طريقة تقديم الكنية على الاسم الأوَّل تعبيراً عن خصوصيَّة من خصوصيَّات الثَّقافة الغربيَّة فإنَّ الثَّقافة العربيَّة تختصُّ بتقديم الاسم الأوَّل على الكنية، والدَّليل على ذلك أنَّا إذا نظرنا في كتب التَّراجم والفهارس في التُّراث العربي وجدنا أنَّها كلَّها من دون استثناء تعتمد التَّرتيب والتَّبويب وَفْقَ الاسم الأوَّل لا الكنية، بل إنَّها تجاهلت أيضاً أسماء الشُّهرة لصالح الاسم الأوَّل، فإذا أردنا أن نبحث في كتب التَّراجم العربيَّة عن **النَّظَّام أَو الجاحظ أَو التَّوحيدي أو المتنبِّي أو الكندي أو الفارابي**... أو غيرهم من الأعلام الذين اشتهروا بالكنى والألقاب لوجب علينا أن نعرف الاسم الأوَّل لأيٍّ منهم حَتَّى نستطيع البحث عنه.

ولأنَّ طريقة تقديم الاسم على الكنية، كما هو الأمر في الواقع، هي المعبِّرة عن خصوصيَّة الثَّقافة العربيَّة، فإنَّنا نقترح اعتماد هذه الطَّريقة في وضع ثبت المراجع في العالم العربي، خاصَّةً أنَّها على الأقلِّ مكافئة في المحاسن والمعايب لطريقة تقديم الكنية على الاسم، بل رُبَّما تكون معايبها أقل، ومحاسنها أكثر.

على أيِّ حالٍ، نحن لم ننكر اعتماد طريقة تقديم الكنية على الاسم، ولم نقل بخطئها، ولذلك يمكن اعتماد الطَّريقتين في وضع ثبت المراجع، ولكن بشرط التزام إحداهما في الثَّبت ذاته. فإذا كنَّا في العالم العربي أمام اختيار إحدى الطَّريقتين لكان الواجب اختيار طريقة تقديم الاسم لأنَّها منبثقة من الثَّقافة العربيَّة، وإن كان من اعتراض على ذلك بحجَّة أو بأخرى، لكان

السُّؤال الذي يفرض ذاته مباشرة بقوَّة هو: لماذا نلتزم نحن بالطريقة الغربيَّة ولا يلتزم الغرب بطريقتنا؟! وبماذا تتفوَّق الطريقة الغربيَّة على الطَّريقة العربيَّة حَتَّى نتنازل عن طريقتنا لصالحها؟!

يفضَّل عند اتِّباع هذه الطَّريقة مراعاة ذكر من اشتهر من الأعلام بكنيته أو لقبه بهذه الكنية أَو اللقب مثل: **النَّظام، الجاحظ، التَّوحيدي، الفارابي، ديكارت، هيجل، سبينوزا، هيدجر، نيتشه**.... ولا يوجد ما يمنع من الاكتفاء بهذه الكنية أَو اللقب من دون ذكر الاسم الأوَّل، وفي الوقت ذاته لا يوجد ما يلزم باعتماد اسم الشُّهرة إلا في حالات خاصَّة هي عدم معرفة العلم إلا باسم الشُّهرة مثل: **موليير وفولتير وديدرو**. وفيما يلي أنموذج لثبت مراجع يعتمد طريقة ذكر اسم المؤلِّف كما هو في الواقع، أي بتقديم الاسم على الكنية:

١ . الثَّعالبي، أَبو منصور: **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** . تحقيق محمد أَبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر . القاهرة . ١٩٦٥م.

٢ . جيل دلوز: **المعرفة والسُّلطة مدخل لقراءة فوكو** . ترجمة سالم يفوت . المركز الثَّقافي العربي . بيروت/ الدَّار البيضاء . ١٩٨٧م.

٣ . دريني خشبة: **أَساطير الحب والجمال عند اليونان** . دار التَّنوير/ دار الأَبعاد . بيروت . ١٩٨٣م.

٤ . عزَّت السَّيد أَحمد: **الشك المنهجي من الإمام الغزَّالي إلى ديكارت** . ضمن مجلة **التراث العربي** . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . العدد ٤٤ . ١٩٩١م.

٥ . قسطنطين تشرنشفسكي: **علاقات الفن الجماليَّة بالواقع** . ترجمة يوسف حلاق . وزارة الثَّقافة . دمشق . ١٩٨٣م.

٦ . هنري برجسون: **الضَّحك** . ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدَّايم . دار العلم للملايين . بيروت . ١٩٨٣م.

تقسيم الثبت حسب المراجع

تقوم الطُّرق الثَّلاث السَّابقة على سرد المراجع كلِّها متتاليةً حسب تسلسل الأحرف الهجائيَّة لأسماء المؤلِّفين أو كناهم من دون تمييزٍ بين مصادر ومراجع ودوريات وغيرها، وربَّما لا يجد بعضهم من غضاضة في أن يدرج المراجع الأجنبيَّة غير المترجمة بين المراجع العربيَّة بعد تعريب عناوينها وكتابة عناصر التَّوْثِيق الأُخْرى باللغة العربيَّة.

ولكن ثَمَّةَ من يرى أنَّ طريقة تقسيم ثبت المراجع إِلَى مصادر، ومراجع، ومراجع أجنبيَّة... وربَّما غيرها، هي الطَّريقة الأكاديميَّة، المنهجيَّة. وإن كان ثَمَّةَ من يتراخى في إصراره على هذا التَّقسيم فإنَّ ثَمَّةَ من يعده جوهريًّا لا تنازل عنه، ولا صحيح سواه.

حسناً، من حُسن الفعل حسن التَّقسيم والتَّبويب. وسيكون من الأفضل الالتزام بهذا التَّقسيم إِلَى مصادر ومراجع، أو عربيَّة ومعربة وأجنبيَّة... لو أنَّنا أمام هذه المحدوديَّة من أنماط المراجع الَّتي تمَّ الرُّجوع إليها في البحث. ولكن ماذا لو كنَّا أمام احتمالات قَدْ لا يكون لها حصرٌ، وهذه هي حقيقة الأمر. ذلك أنَّنا لسنا أمام نوعين أو ثلاث أو أربع وحسب، وإنَّما نحن أمام أنواع كثيرة جدًّا فهناك المصادر، والمراجع، والرسائل الجامعيَّة، والموسوعات،

والمعاجم، والسَّلاسل، والدَّوريات، والمجلات، والجرائد، والاستبيانات، والتقارير، والبيانات، والمراجع العربيَّة، والمراجع المعرَّبة، والمراجع الأجنبية، غيرها الكثير مما يمكن أن تفرزه الثورة المعلوماتيَّة مثل شبكة المعلومات . Enter net والبرامج التلفزيونيَّة والأقراص المدمجة والليزريَّة وغير ذلك. وفوق ذلك رُبَّما يدخلنا كلُّ نمط أو نوع من هذه المراجع في متاهات تقسيمات أُخْرَى لا حدَّ لها ولا ضابط... وبالإضافة إِلَى ذلك فإنَّهُ من الممكن جدًّا أن لا يرجع الباحث إلا مرَّة واحدة أو مرَّتين لكلّ الأنواع السَّابقة من المراجع، وهذا يعني أَنَّهُ سيفرد قسماً لكلِّ مرجع في معظم الأنواع.

على الرَّغْمِ من اعترافنا بأكاديميَّة هذه الطَّريقة، كما يرى المصرُّون عليها، وعلى الرَّغْمِ من تمتُّعها ببعض المزايا الَّتي يصعب وجودها في غيرها، إلا أنَّنا لا نستطيع البتة إنكار أنَّها مربكةٌ ومتعبة، ذلك أَنَّهُ ليس من السَّهل دائماً تصنيف المراجع تصنيفاً متَّفقاً عليه بين الأكثريَّة لا الجميع، وغالباً ما نكون أمام تناقضات مربكة في التَّصنيف عندما نكون أمام مرجع يصحُّ تصنيفه في أكثر من نوع من الأنواع السَّابقة.

سيكون من الجيِّد اعتماد هذه الطَّريقة إذا أمكن حصر أنواع المراجع حصراً منهجيًّا في اثنين أو ثلاثة أو أربعة على الأكثر مثل: مصادر ومراجع أجنبيَّة. أو عربيَّة ومعرَّبة وأجنبيَّة. أو غير ذلك. مع الانتباه إِلَى إمكان أن يكون التَّرتيب قائماً على أساس اعتماد الكنية أو الاسم.

وعلى أيٍّ حالٍ رُبَّما يكون من الأفضل اعتماد طريقة واحدة في ثبت المراجع هي سردها متتالية حسب المؤلفين؛ أسماء أو كنى. وإضافة ملحق تقسيمي للمراجع حسب رؤية المؤلف ووجهة نظره، أو حسب مقتضيات البحث وخصوصيَّته.

بقي أن نقول أخيراً: ثَمَّةَ ما اقترحناه تقليداً نتَّبعه في عالمنا العربي، وهو ما يمكن أن يخضع للنقاش والجدال ووجهات النَّظر. وَثَمَّة ما هو من المسلمات بحكم البداهة أو المنطق، وأظن أَنَّهُ يعصب قبول الجدال فيه. والبحث في جملته موضوع أمام وجهات النَّظر من أجل الوصول إِلَى نظريَّة عربيَّة في التَّوْثِيق وثبت المراجع.

الفرق بَيْنَ التَّوْثِيق وثبت المراجع

أن يجهل أي امرئ الفرق بَيْنَ التَّوْثِيق وثبت المراجع (أو ما يسمى عند بعضهم الببلوغرافيا) فهٰذا أمر عادي لا يعاب عليهم ولا يؤثم. ولكن أن يجهل ذلك رئيس تحرير مجلة أكاديمية ويحاسب الكتاب على ما يجهله على أَنَّهُ يعلمه فهٰذه مصيبة المصائب، وأن يكون رئيس التحرير هٰذا أستاذاً جامعياً فالمصيبة أكبر!!

على أي حال ليست هٰذه مشكلتنا وإن كانت جزءاً منها.

بَيَّنَا في فيما سبق أنواع التَّوْثِيق، وبينا قبل قليل أنواع ثبت المراجع، وهنا لا بُدَّ من الوقوف ولو وقفة سريعة عند الفرق بَيْنَ التَّوْثِيق وثبت المراجع (الببلوغرافيا) الأمر الذي يبدو ملتبساً عند الكثيرين من المختصين أو على الأقل الذين يحتاجون إلى هٰذا التَّمييز. وهٰذا ما سنبينه من خلال النِّقاط التالية:

أولاً: التَّوْثِيق هو العملية التي نقوم من خلالها بنسب النص المقتبس، أو الشاهد، أو المقبوس... إلى صاحبه، أي إلى المرجع/ المصدر الذي نقلناه منه، ويكون ذلك بأكثر من طريقة أفضلها وأكثرها سلامة أن يكون في أسفل الصفحة التي استخدمنا نحن الشاهد/ المقبوس فيها.

أما ثبت المراجع فهو ذكر كل المراجع التي لجأ إليها الباحث مع بعضها، ويكون ذلك في آخر الكتاب، أو آخر البحث، وتكون مرتبة ترتيباً هجائيًّا بطريقة من الطرق التي سنأتي على تفصيلها لاحقاً.

ثانياً: في التَّوْثِيق نحن ملزمون بذكر رقم الصفحة التي أخذنا منها الشاهد، ولذلك يمكن أن يذكر المرجع/ المصدر عدداً غير محدد من المرات في البحث تبعاً لاستخدامه.

أما في ثبت المراجع فلا يجوز ذكر رقم الصفحة ولا نذكر المرجع/ المصدر إلا مرة واحدة فقط مهما بلغ عدد مرات الرجوع إليه.

ثالثاً: في الأبحاث الصغيرة أو المنشورة في المجلات يمكن الاكتفاء بالإحالات/ التَّوْثِيق من دون ذكر المراجع في ثبت إذا ذكرت الإحالات في آخر البحث وليس في أسفل كل صفحة على حدة، أما إذا ذكرت الإحالات/ التَّوْثِيق في أسفل كل صفحة أو بطريقة أخرى من طرق التَّوْثِيق فيجب ذكر ثبت المراجع/ المصادر في آخر البحث.

رابعاً: من أنواع التَّوْثِيق تقديم الكنية على الاسم، وهي الطريقة الغريبة التي تقوم على العقلية الغربية التي تقدم الكنية على الاسم، وتنادي المرء بكنيته

لا باسمه... وهي على أي حال نوع من أنواع التَّوْثِيق عند العرب حَتَّىْ اليوم ولا نرجو أن يظل ذلك قائماً

أما في التَّوْثِيق فلا يجوز تقديم الكنية على الاسم، بل يجب ذكر اسم المؤلف كما هو تماماً؛ الاسم فالكنية. والخلط الذي وقع به العرب بَيْنَ ثبت المراجع والتَّوْثِيق في مسألة اسم المؤلف وكنيته هو الذي جعلهم يسبقون الغرب في ذكر الكنية قبل الاسم في التَّوْثِيق ولم يكن ذلك قائماً في الغرب.

خامساً: في ثبت المراجع نذكر عناصر التَّوْثِيق كلها بالضَّرورة من دون ذكر رقم الصفحة كما أشرنا، ويكون ذلك بأكثر من طريقة كما سنبين في جزء قادم.

أمَّا في عمليَّة التَّوْثِيق فنحن نذكر كل عناصر التَّوْثِيق مع رقم الصفحة فقط في أول مرة نستخدم فيها مقبوساً من المرجع/ المصدر، أما في المرات التالية فنكتفي بذكر المؤلف واسم الكتاب ورقم الصفحة فقط مثل:

. المؤلف: الكتاب . ص (رقم الصفحة).

وإذا كان استخدام المرجع أو المصدر لمرات متتالية فنكتب:

. المرجع السابق . ص (رقم الصفحة).

أو

. م. س . ص (رقم الصفحة).

وهنا تجدر الإشارة إلى لبس أو خلل يقع فيه الكثيرون، ويجادلون في ذلك على غير علم وهو قولهم مثلاً:

. المراجع السابق ذاته . ص كذا.

كلمة ذاته (التوكيد) إذا لم يقصد بها القول بأن الصفحة التي تم الرجوع إليها هي ذاتها التي رجعنا إليها في التَّوْثِيق السباق فإن استخدامها خطأ، وإذا كان المقصود بها أن الصفحة التي تم الرجوع إليها هي ذاتها في التَّوْثِيق السابق فإن ذكر رقم الصفحة بعدها سيكون خطأ. ولا معنى بعد ذلك ولا فائدة من استخدام كلمة توثيق لأنها إضافة خاطئة إذ هل يمكن أن يكون المرجع/ المصدر مرة ذاته ومرة غير ذاته؟!

ومن الأخطاء الشَّائعة أيضاً، وهو خطأ لغوي، قولهم:

. ذات المرجع السابق.

. ذات المرجع السابق . ص كذا.

. نفس المرجع السابق.

. نفس المرجع السابق . ص كذا.

الخطأ هنا في تقديم النَّفس والذَّات على المرجع/ المصدر إذ يعني أن للمرجع/ المصدر نفساً أو ذاتاً وليس له نفس ولا ذاتٌ. أما إضافة رقم الصفحة أو عدم إضافته فينظر إليه كما كان الأمر في استخدام التوكيد استخداماً صحيحاً الأمر الذي شرحناه قبل قليل.

هٰذه أبرز الفوارق والاختلافات بَيْنَ التَّوْثِيق وثبت المراجع، وإن كان ثُمَّةَ غيرها فيمكن النظر فيها.





صَدَرَللمُؤَلف

- آفاق التغير الاجتماعي والقيمي؛ الثورة التقانية والتغير القيمي ـ الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- الأمم المتحدة بين الاستقلال و الاستقالة و الترميم ـ مكتبة دار الفتح ـ دمشق ـ ١٩٩٣م.
- أَميرة النَّار والبحار (شعر) - دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٧م.
- أَنا صدى الليل (شعر) ــ دار الأَصالة للطباعة - دمشق - ١٩٩٥م.
- أنا لست عذري الهوى (شعر) ـ دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٩م.
- أنا والزمان خصيمان ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- أنا وعيناك صديقان (شعر) دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ٢٠٠١م.
- أُنشودة الأَحزان (شعر) - دار الأصالة للطباعة - دمشق - ١٩٩٦م.
- انهيار أسطورة السلام؛ مصير السلام العربي الإسرائيلي ـ ط١: مكتبة دار الفتح ـ دمشق ـ ١٩٩٦م. ط٢: دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

- انهيار الشعر الحر - دار الثقافة - دمشـــق (ط١) ١٩٩٤م. ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشـــق - (ط٢) ٢٠٠٣م.
- انهيار دعاوى الحداثة ؛ الحداثة ضرورة تاريخيَّة لا خيار سياسي - دار الثقافة - دمشق - ١٩٩٥م.
- انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في تواصل الحضارات وصراعها ـ اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق ـ ٢٠٠٠م.
- بديع الكسم ـ وزارة الثقافة ـ دمشق - ١٩٩٤م.
- تمهيد في علم الجمال ـ جامعة تشرين ـ اللاذقية ـ ٢٠٠٧م.
- الحداثة بين العقلانية واللاعقلانية ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ١٩٩٩م.
- الدخيل على المصلحة (قصص) - ن . م - دمشق - ١٩٩٣م.
- دفاع عن الفلسفة ؛ الفلسفة ثرثرة أَم أُمُّ العلوم ؟ - دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م.
- شظايا على الجداران (خواطر) دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ٢٠٠٧م.
- عفيف البهنسي والجمالية العربية ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ٢٠٠٨م.
- عالم مجنون؛ المضحك المبكي في السياسة الأمريكية ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٨م.
- علم الجمال المعلوماتي: نحو نظريَّة جديدة ـ دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م.
- عواد من دون عود (قصص) – دار الأصالة للطباعة - دمشق - ٢٠٠٧م.
- غاوي بطالة (قصص قصيرة) - دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٦م.
- فلسفة الفن و الجمال عند ابن خلدون – دار طلاس – دمشـــق – ١٩٩٣م.
- فلسفة الفن والجمال عند التوحيدي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ٢٠٠٦م.
- فلسفة الأخلاق عند الجاحظ ـ اتحاد الكتاب العرب ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.

- في انتظار حمقاء (قصص قصيرة) ـ دار الأًصالة للطباعة ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- فيلا وعلبة حلاوة (قصص قصيرة جداً) ــ دار الأصالة للطباعة - دمشق - ٢٠٠٧م.
- قراءات في فكر بديع الكسم ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ١٩٩٨م.
- قراءات في فكر عادل العوا ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠١م.
- قضايا الفكر العربي المعاصر ـ جامعة تشرين ـ اللاذقية ـ ٢٠٠٧م.
- كيف ستواجه أمريكا العالم؟ ـ دار السلام للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٢م.
- لا تعشقيني (شعر) - دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م.
- لبنان والمشروع الأمريكي؛ قراءة في الأزمة اللبنانية وتداعياتها ـ دار إنانا ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- لبنان بَيْنَ حربين؛ الأزمة اللبنانية بَيْنَ الداخل والخارج ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٧م.
- مختارات من دارسي التراث العربي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ٢٠٠٧م.
- المدخل إلى عصر النهضة العربية ـ جامعة تشرين ـ اللاذقية ـ ٢٠٠٦م.
- المذاهب الاقتصادية الكبرى ـ جامعة تشرين ـ اللاذقية ـ ٢٠٠٨م.
- المذاهب الجمالية ـ جامعة تشرين ـ اللاذقية ـ ٢٠٠٦م.
- مكيافيليَّة ونيتشويَّة تربوية: نحو سلوك تربوي عربي جديد ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ١٩٩٨م.
- من رسائل أبي حيان التوحيدي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ٢٠٠١م.
- من يسمم الهواء؛ ظاهرة السرقة في عالمي الفكر والأدب ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- الموت من دون تعليق (قصص قصيرة جداً) - دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ١٩٩٤م.
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ مكتبة دار الفتح ـ دمشق ـ ١٩٩٣م .

- النظام الاقتصادي العربي؛ واقع ومشكلات ومقترحات ـ دار إنانا ـ دمشق ـ ٢٠٠٥م.
- نهاية الفلسفة ـ دار الفكر الفلسفي ـ دمشق ـ ١٩٩٩م.
- هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا - دار الثقافة - دمشـق - ١٩٩٤م.
- هؤلاء أَساتذتي : من رواد الفكر العربي المعاصر في سوريا (ط٢) - دار الفكر الفلسفي - دمشق - ٢٠٠٣م.
- همس الهوى (خواطر) دار الأصالة للطباعة ـ دمشق ـ ٢٠٠٨م.



فهرس



دمشق 2011م